علم النفس

فلسفته وحاضره ومستقبله ككيان اجتماعي

د. مصطفى سويف

الأعمال الفكرية

مكتبة الأسرة 2000

مهرجان القراءة للجميع 2000

الهيئة المصرية العامة للكتاب

علم النفس

فلسفته وحاضره ومستقبله ككيان اجتماعى

لوحة الغلاف

اسم العمل الفنى : الحلم .

التقنية : زيت على سيلوتكس .   المقاس : ٥٦ × ٩٠ سم .

إسماعيل طه (١٩٣٧) :

مصـور وفنان من الإسكندرية، يمتلك أسلوبه التجـريدى الخاص، وفى اللوحـة يعتمـد على كثير مـن الرمـوز، فهـو فى الجزء الأعلى يقـدم الديوك أشبـه بإِلْفَىْ حمام متعـانقين، ويقفـان أعلى رءوس البشر. وتتـلاقى نظرات الشخصيـات البشرية فى عتاب، فى حين تبتعد حـركات الأيدى يمنًا ويسارًا، وفى الأسفل مـدخل كبير يتقـدمـه حصـان يصهل، وقـرص شمس أحمر. كل هذه الرمـوز والمفـردات يغـزلها الفنان فى نسيج رائع وبساطة إعجازية، وبالتـة لونية ذات خصوصية، كأنها مستمدة من ألوان البحر وانعكاسات أشعة الشمس.

محمود الهندى

علم النفس

فلسفته وحاضره ومستقبله ككيان اجتماعي

د . مصطفى سويف

طبعة خاصة
تصدرها الدار المصرية اللبنانية
ضمن مشروع مكتبة الأسرة



مهرجان القراءة للجميع ٢٠٠٠

مكتبة الأسرة

برعاية السيدة سوزان مبارك

(الأعمال الفكرية)

علم النفس ..
فلسفته وحاضره ومستقبله ..
ككيان اجتماعي

د . مصطفى سويف

الغلاف
والإشراف الفني:
الفنان : محمود الهندي
المشرف العام :
د . سمير سرحان

الجهات المشاركة:
جمعية الرعاية المتكاملة المركزية
وزارة الثقافة
وزارة الإعلام
وزارة التعليم
وزارة الإدارة المحلية
وزارة الشـــباب
التنفيذ : هيئة الكتاب

« كتاب لكل مواطن ومكتبة لكل أسرة » تلك الصيحة التى أطلقتها المواطنة المصرية النبيلة « سوزان مبارك » فى مشروعها الرائع « مهرجان القراءة للجميع ومكتبة الأسرة » ، والذى فجر ينابيع الرغبة الجارفة للثقافة والمعرفة لشعب مصر الذى كانت الثقافة والإبداع محور حياته منذ فجر التاريخ .

وفى مناسبة مرور عشر سنوات على انطلاق المشروع الثقافى الكبير وسبع سنوات من بدء مكتبة الأسرة التى أصدرت فى سنواتها الست السابقة « ١٧٠٠ » عنوانًا فى حوالى « ٣٠ » مليون نسخة لاقت نجاحًا وإقبالاً جماهيريًا منقطع النظير، بمعدلات وصلت إلى « ٣٠٠ » ألف نسخة من بعض إصداراتها .

وتنطلق مكتبة الأسرة هذا العام إلى آفاق الموسوعات الكبرى فتبدأ بإصدار موسوعة « مصر القديمة » للعلامة الأثرى الكبير « سليم حسن » فى « ١٦ » جزءًا إلى جانب السلاسل الراسخة « الإبداعية والفكرية والعلمية والروائع وأمهات الكتب والدينية والشباب » ، لتحاول أن تحقق ذلك الحلم النبيل الذى تقوده السيدة : سوزان مبارك نحو مصر الأعظم والأجمل .

د . سمير سرحان

الإهـــداء

« تعلّموا العلم قبل أن يُرفع،

ورفعُه ذهاب أهله؛

فإن أحدكم لا يدرى متى يُحتاج إليه،

أو متى يُحتاج إلى ما عنده».

حديث شريف رواه أبو هريرة رضى الله عنه

لماذا هذه السلسلة

من منطلق الالتزام بالمسئولية الاجتماعية الملقاة على عاتق المشتغلين بالعلم عامة، وبالعلوم الاجتماعية بوجه خاص رأينا أن نقدم هذه السلسلة من المؤلفات فى موضوعات علم النفس المختلفة. ومن المنطلق ذاته اخترنا لها الاسم الدال على توجُّهها الرئيسى، «علم النفس فى حياتنا الاجتماعية»؛ ذلك أنها تهدف أساسًا إلى إثراء حياتنا الاجتماعية بالمعنى الخاص (حيث التطبيقات المحددة فى مجالات اجتماعية بعينها)، وبالمعنى العام (حيث إتاحة المزيد من المعارف العلمية الحديثة حول سلوكيات البشر لينهل منها الفكر الشائع فى مجتمعنا).

وإحقاقًا للحق فقد تولدت فكرة إصدار هذه السلسلة فى ثنايا حوار كان يجمع بين الوضوح والهدوء والحسم، جرى أولا بينى وبين الصديق العزيز الأستاذ الدكتور جابر عصفور. وكنت أحاول الاستئناس برأيه فى نشر مجموعة من دراساتى العلمية لها من الصفات ما يجعلها وسطًا بين العام والخاص، قراءة واستيعاباً، فما لبث الدكتور عصفور أن أشار بأن أعهد بأمانة النشر إلى الناشر المرموق الأستاذ محمد رشاد، صاحب «الدار المصرية اللبنانية»، ثم بادر بالسعى الحثيث فى عقد آصرة علاقة متميزة بينى وبين الأستاذ رشاد قوامها التسليم مسبّقا بالتقدير والإعزاز المتبادلين. والتقيت بالأستاذ رشاد فأسعدنى اللقاء سواء على المستوى الإنسانى أو على المستوى العملى فى تحركه نحو الإنجاز المتميز، لم يكن فى مخططى عند فاتحة الحديث سوى نشر كتاب واحد، فإذا بالرجل يأخذ زمام المبادرة فيطرح للنقاش اقتراحا بأن يكون هذا الكتاب فاتحة تعاون بيننا لنشر سلسلة من الكتب فى مجال العلوم النفسية الحديثة. ولقى الاقتراح عندى ترحيبا ورجاء بالتوفيق. واقتضى ذلك إعادة النظر فى البناء الداخلى للكتاب الذى أثار هذا التسلسل الخصب من اللقاءات والمناقشات والمقترحات. وكان جوهر السؤال المطروح أمامى فى هذا الصدد هو: هل يُنشر الكتاب بتصميمه الأساسى الذى

وضعتُه له منذ شغلنى أمره؟ ولم أجد الإجابة ميسورة عندما بدأت الدخول فى هذا المنعطف من التفكير، وكان السبب الرئيسى لهذا العُسْر يتمثل فى الطبيعة الخاصة للكتاب، وما فرضته هذه الطبيعة الخاصة علىَّ من ضرورة العناية بالنظر فى عدد من المفاضلات بين محاسن الإبقاء على التصميم الأصلى ومخاطره.

كان التصميم الأصلى يقضى بأن يضم الكتاب بين دفتيه حوالى ثلاثين فصلا، تتوزع موضوعاتها بين ستة أبواب كبرى فى علم النفس وحوله. وقد سبق لى أن نشرت هذه الفصول جميعا كدراسات متفرقة (فى دوريات متعددة)، وكان بعض هذه الدراسات نظريا والبعض الآخر عمليا، وقد امتدت تواريخ نشرها على مدى أكثر من خمسين عاما (من ١٩٤٦ إلى ١٩٩٨) هى عمر اشتغالى بعلم النفس دراسة وتدريسا وتطبيقا، كان هذا هو التصميم الأساسى للكتاب فى صورته المبكرة؛ وكان ببنيته هذه يحمل إلى القراء عددا من الرسائل؛ بدءًا من دعوتهم إلى إطلالة على مساحات من الآفاق الرحبة لمباحث علم النفس وتطبيقاته، وانتهاء إلى حثّهم (كرأى عام ورأى خاص) على الاستزادة ما أمكن من ترسيخ دعائم هذا العلم وحسن توظيفه فى مجتمعنا المصرى خاصة والعربى عامة. وبين نقطتى البدء والانتهاء كان تصميم الكتاب يحمل رسائل أخرى، فى مقدمتها رسالة ضمنية موجهة إلى من يهمه أمر التاريخ للاشتغال بالفكر العلمى، والفكر العلمى الاجتماعى بوجه خاص، كيف وقع هذا الاشتغال لرجل كرّس حياته فى هذا السبيل؛ كيف كان المسار؟ وما الذى حكم توجهاته؟ وماذا تحكم فى منعطفاته؟ هكذا كان التصميم الأصلى للكتاب، وتلك كانت مضامين الرسائل التى رجوت أن يحملها إلى القراء.

وعندما أعدتُ النظر فى الأمر بعد ما كان من لقاءات ومناقشات وجدتُنى أمام منظور جديد يحفظ على التصميم الجوهر ويضحّى بالشكل؛ فمضمون الكتاب باق كما هو ولكن فى صورة جديدة، فبدلا من كتاب واحد ضخم يقع فى ستة أبواب، يتوزع هذا الكيان بين أربعة كتب ذات أحجام وسط وانتهى بى الأمر إلى ارتضاء هذه الصورة الأخيرة لأسباب عملية، ليس أقلّها التيسير على القارىء

بشتى معانى التيسير. ثم إن هذه الكتب الأربعة سوف تكون أمام القارىء بمثابة عينة واضحة الدلالة على نوع الكتب التالية التى يمكنه أن يتوقع صدورها فى إطار سلسلة «علم النفس فى حياتنا الاجتماعية» كما نخطط لها.

هكذا فى كلمات موجزة وأمينة يسعدنى أن أقدم للقارىء قصة هذه السلسلة من الكتب، كيف بدأت وكيف تبلورت فى الطريق إلى التنفيذ. وقد أثبتُّ لأصحاب الفضل فضلهم فى هذا الشأن. راجيا التوفيق لنا جميعا فيما التقينا حوله.

مصطفى سويف

يونية ١٩٩٩

تصدير الكتاب الأول

أما بعد فيسعدنى أن أقدّم الكتاب الأول فى سلسلة «علم النفس فى حياتنا الاجتماعية».

وهو بعنوان: «علم النفس: دراسات فى فلسفته، ونظرات فى حاضره ومستقبله ككيان اجتماعى». ويضم بابين؛ الأول فى فلسفة علم النفس، والثانى فى حاضره ومستقبله ككيان ثقافى/ أكاديمى له وظائف بعينها فى حياتنا الاجتماعية.

أما عن الباب الأول فيضم أربعة فصول تدور كلها حول مشكلات أساسية يرتكز إليها علم النفس الحديث، وهى مشكلات ذات طبيعة فلسفية، بمعنى أنها لا تدخل ضمن تراكم البحوث الميدانية والمعملية التى تكوّن الجسم المحسوس والنامى للعلم، ولكنها مشكلات تمس المبادئ والجذور المعرفية التى يستند إليها هذا العلم. بعبارة أخرى إن علماء النفس عندما ينصرفون إلى أداء دورهم كمتخصصين فى أحد أو بعض فروع علم النفس ينصب جُهدهم على دراسة هذه الظاهرة أو تلك من ظواهر السلوك والخبرة (كالتعلم والكلام) مستخدمين فى إنجاز هذه الدراسة أساليب وأدوات منهجية بعينها، كالتجارب المعملية، والمشاهدات الميدانية، وطرق قياس الوظائف النفسية، وبعض طرق التحليل الرياضى للنتائج. ولكن عندما يتجه اهتمامهم إلى النظر فيما يسمى بالمشكلات الفلسفية للعلم فهم ينظرون فى المبادئ النظرية والمنطقية العامة التى حكمت وتحكم الصورة أو الهيئة العامة التى يقوم بها العلم أمامنا، بدءًا من مفاهيمه الرئيسية التى تتيح للعقل الإمساك بالظواهر النفسية حين نزمع دراستها، إلى قوانينه والكيفية التى تصاغ بها، إلى نظرياته كما تتجسَّد فى أبنية لها خصائص مميِّزة، إلى مناحيه أو مقارباته وتوجهاته العامة، فى هذا الإطار تقوم الفصول الأربعة التى يضمها الباب الأول. وجدير بالذكر أن الاشتغال بهذه الموضوعات يقتضى للنهوض به أن يقف المعنىُّ بها وقفة

خاصة تتميز بالإبقاء على قدم داخل علم النفس بينما تبقى القدم الأخرى خارج أسوار هذا العلم. وقد شغلتى هذا المبحثُ بصورة مكثَّفة فى السنوات الأخيرة من العمر.

أما الباب الثانى من هذا المجلد فهو يجمع بين خمسة فصول، تدور كلها حول العلاقة بين علم النفس والمجتمع؛ وهى علاقة ذات أبعاد متعددة، عرضنا لأربعة منها. ففى الفصلين الخامس والسادس عرضنا لمستقبل هذا العلم فى مصر؛ وكنت قد نشرتُ الفصل الخامس فى سنة ١٩٦٣ عندما كان مستوى الاهتمام بعلم النفس كتخصص قائم بذاته ضمن التخصصات الواردة فى التعليم الجامعى لدينا أدنى مما يجب بكثير، فكان واجبا علىَّ أن أنبّه مواطنى إلى ما يفوّته هذا الوضع عليهم من مواكبة للأوضاع العلمية السائدة فى جامعات العالم المتقدم، وما يفقدهم إياه من فوائد تطبيقية فى شتى جوانب الحياة. ثم نشرتُ الفصل السادس فى سنة ١٩٧٠ وفيه أوضحتُ أن الأحوال الاجتماعية الجامعية لعلمنا تحسَّنت قليلا، ولكن لايزال أمامنا الكثير لننجزه، ومن ثم وجب المضىُّ قدما نحو آفاق أبعد على الصعيدين الأكاديمى والتطبيقى. أما الفصل السابع فكنتُ قدَّمته فى صورة محاضرة عامة ألقيتها فى سنة ١٩٩٠، حاولت فيها أن أعرض لمنجزات علم النفس فى وطننا من منظور ما استطعت أن أسهم به من خطوات فى تحقيق هذه المنجزات، أو بعبارة أخرى واجباتى التى حاولتُ أن أؤديها فى مسيرة علم النفس فى وطننا. وفى الفصلين الثامن والتاسع سوف يجد القارئ نفسَه أمام نقلة جديدة للحديث، رغم الإبقاء عليه فى إطار العلاقة بين العلم والمجتمع؛ فلم يعد الشغل الشاغل لى هو متابعة خطوات علمنا ليحتل مكانته فى إطار التعليم والتطبيق، ولكن انتقل اهتمامى إلى مناقشة قضيتين خطيرتين: أولاهما هى: هل يمكن قيام مدرسة وطنية فى العلم؟ بمعنى قيام مدرسة يسهم فيها أبناء الوطن بإسهامات أصيلة أو مبتكرة تظل مقترنة بهويتهم الوطنية/ الحضارية ونوع جهودهم رغم اتساقها مع جميع مقتضيات الموضوعية التى تميّز الجهد العلمى أينما كان وتجعل منه تراثا تراكميا عالميا؟ وإذا كانت الإجابة عن هذا السؤال بالإيجاب

فما هو سبيلنا إلى تحقيق ذلك؟ هذا عن القضية الأولى. والقضية الثانية تتناول مطلبا آخر هو كفاءة علماء النفس فى أداء واجباتهم كعلماء يبحثون عن الحقيقة وينشرون نتائج بحوثهم بما يجلب لهم الاعتراف من زملاء التخصص محليا وعالميا، الاعتراف بسلامة نتائجهم وقيمتها، وهذا أمر مفروغ منه بالنسبة للعلماء فى أى تخصص وفى أى مكان. ولكن الجديد فى القضية المطروحة هو أن كفاءة العلماء فى دول العالم الثالث تكتسب بُعدا جديداً يضاف إلى البعد الأكاديمى المتعارف عليه، وهو البُعد الأخلاقى. وتدور الدراسة كلها فى هذا الفصل الأخير حول هذه النقطة، لماذا هذا البُعد الأخلاقى فى حالة علماء العالم النامى بوجه خاص؟ وكيف يكون ذلك؟

هذه هى حدود المجال الذى خصصنا له هذا الكتاب الأول.

وإناً لنرجو له أن يكون مصباحا ينير الطريق لمن يسعى إلى النور.

مصطفى سويف

يونية ١٩٩٩

الباب الأول

فلسفة علم النفس

الفصل الأول

تعريف المفاهيم بين علم النفس والفلسفة

الفصل الثانى

طبيعة الوعى: مشكلات فى فلسفة علم النفس المعاصر

الفصل الثالث

الموضوعية فى العلوم الاجتماعية

الفصل الرابع

تيارات فى فلسفة العلم

الفصل الأول

تعريف المفاهيم بين علم النفس والفلسفة(*)

مقدمة

يرى برودبك M. Brodbeck أن أبسط وصف لفلسفة العلوم هو القول بأنها شكل من أشكال الكلام عن العلم، ومن هنا اختلافها عن الكلام بصوت العلم نفسه (كما تفعل الفيزياء، والكيمياء.. الخ). وقد نشأت فلسفة العلم بالمعنى الحديث الذى نتداوله مع بداية القرن العشرين. وكان نشوؤها متزامنا مع نشوب أزمة حادة فى علم الطبيعة وفى الرياضيات. ففى علم الطبيعة بلغت الأزمة ذروتها مع انهيار فرض الأثير كنتيجة رئيسية لتجربة ميكلسون ومورلى Michelson Morley التى تناولت تحديد سرعة الضوء على محورين متعامدين فى الفضاء. وفى الرياضيات تبين أنه من الممكن إيجاد هندسات غير أقليدية إلى جانب هندسة أقليدس، وقال هنرى پوانكاريه H. Poincaré الرياضى الفرنسى (١٨٥٤-١٩١٢) قولته الحاسمة إنه إذا كانت هندسة أقليدس متسقة مع نفسها فالحال كذلك فى الهندسات غير الأقليدية. وكان من أهم النتائج التى ترتبت على هذه الأزمة عقب تصاعد شديد للإيمان بالعلم واليقين فى نهجه على امتداد القرن التاسع عشر، كان من أهم نتائج ذلك ارتداد الفكر الفلسفى إلى ما يشبه التوجه الرئيسى للفلسفة الكانتية، وهو التوجه الذى كان يتلخص فى الامتحان النقدى للعقل إذ يفكر، بدلا من الاندفاع إلى مزيد من إقامة أبنية فلسفية ميتافيزيقية. على هذا المنوال نُسج الفكر الفلسفى فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن

(*) المجلة الاجتماعية القومية، يناير ١٩٩٤.

العشرين، مع فارق رئيسى بينه وبين الفكر الكانتى، هو أن الفكر الفلسفى مع بداية القرن العشرين اتجه إلى تركيز الاهتمام حول الامتحان النقدى للفكر العلمى بناءً ومعنى.

من هذا المنطلق يقرر برودبك أن لفلسفة العلوم وجوها أربعة تدور كلها حول مبنى العلم، ومعناه؛ وهى على النحو الآتى:

أ ـ العلم كنشاط يتم فى سياق اجتماعى حضارى، ما هى محدداته؟

ب ـ العلم كنشاط مسئول، ما هى طبيعة المسئولية الأخلاقية الملقاة عليه وعلى عاتق ممارسيه من العلماء؟

جـ ـ لغة العلم، وهذه تتكون من عباراته أو قضاياه من حيث كونها تشير إلى علاقات بعينها، وكذلك من المفردات أو المصطلحات التى تتداولها هذه القضايا. كيف تسهم هذه اللغة فى تحديد البناء والمعنى؟ وفيم تختلف عن لغة الحياة اليومية؟ ومادلالة هذا الاختلاف؟

د- العلاقات التى يثبتها العلم على أنها قائمة بين ظاهرتين أو أكثر، ما المقصود بأن س علة لـ ص ؟ وما هى البنية الأساسية للقانون العلمى؟ وما هى النظرية العلمية؟

هذه هى المباحث الأربعة الرئيسية لفلسفة العلوم كما يحددها برودبك. وهو ينبهنا إلى أن أجزاء متزايدة من المبحث الأول تدخل يوما بعد يوم فى مجال مايسمى بـ «علم اجتماع المعرفة العلمية» وتستقل بذلك عن جسم فلسفة العلوم بمعناها الدقيق. ولكن هذه الحركة لايتُوقع لها أن تنتهى إلى بتر العلاقة الجذرية مع فلسفة العلوم، لسبب رئيسى هو أن التحليل السوسيولوچى للعلم لايمكن أن يتم بالصورة اللائقة دون أن يتعرض لفهم البنية الداخلية للعلم، ومعناه، وهما المحوران الرئيسيان لفلسفة العلم.

كذلك الحال مع تحليل العلم من حيث المسئولية الأخلاقية. فلكى يظل هذا التحليل له قيمة موضوعية لايمكن أن يقتصر على تقويم العلم من وجهة نظر

نظام أخلاقى بعينه، بل لابد له من أن يدخل فى اعتباره مسألة بنية العلم ومعناه.

هذا عن المبحثين الأول والثانى وما قد يثيرانه من تساؤلات حول حقيقة العلاقة التى تربطهما بفلسفة العلم. أما المبحثان الثالث والرابع فلا تثار حولهما شوائب من هذا القبيل (Brodbeck 1953).

والمشكلة التى نعالجها فى البحث الراهن تنتمى بوضوح إلى المبحث الثالث، مبحث لغة العلم؛ وسوف نركز الاهتمام فى معالجتنا على مساحة محدودة داخل هذا المجال، هى مشكلة المفاهيم فى العلوم النفسية.

جوانب شائكة لموضوع المفاهيم السيكولوجية

لكل علم صعوباته الخاصة التى تواجهه بمشكلات تتطلب فى محاولة الإجابة عنها نوعا خاصا من الإبداع فى أمور المنهج. وفيما يتعلق بعلم النفس هناك العديد من هذه الصعوبات التى يمكن أن توصف بأنها صعوبات استراتيجية، بمعنى أن الإجابة الموفقة عليها يمكن أن تفتح المجال أمامه ليقطع شوطا بعيدا على طريق التقدم. من هذا القبيل مثلا مسألة إثبات علاقة العلية بين واقعتين سلوكيتين، فهذه واحدة من أشد الصعوبات تعقدا وإثارة للجدل. ومع ذلك فلا يمكن التغاضى عنها أو الإقلال من شأنها بدعوى أنها مشكلة أكاديمية فى المقام الأول، إذ أن مجالات التطبيق تقتضى إجابة واضحة مستقرة فى هذا الصدد، وخاصة فى حقل العلاج النفسى (والتطبيقات النفسية عامة)، فلا يمكن للمعالج النفسى أن يقوم بتطبيق علاج معين دون أن يفترض وجود علاقة «سببية» بين تطبيق العلاج (كمتغير مستقل) والتغيرات التى يتوقعها فى المظهر السلوكى المضطرب الذى يحاول علاجه (كمتغير تابع) ومن هذا القبيل أيضا مسألة القابلية للاستعادة(*). وأبسط المعانى التى يشار إليها بهذا المصطلح استطاعة الباحث أن يعيد استثارة العلاقة بين س (كمتغير مستقل) و ص (كمتغير تابع) عددا كبيرا من المرات.

(*) replicability

وهذه مشكلة تالية منطقيا لمشكلة علاقة السببية، وربما كانت مكافئة لها فى التعقد وفى الإلحاح على ضرورة إيجاد الحل الصحيح.

ومن الصعوبات الاستراتيجية التى تواجه العلوم النفسية مطالبتنا إياها بحل إبداعى كذلك لمشكلة المفاهيم، وهى مشكلتنا المحورية فى البحث الراهن. ولهذه المشكلة أوجه عديدة تواجهنا بها. وفى مقدمة هذه الأوجه أن ظواهر الحياة النفسية التى يتجه إليها علماء النفس بدراساتهم على اختلاف مستوياتها (بدءاً من المشاهدة المنظَّمة، إلى التصنيف، إلى التجريب، إلى التنبؤ) لا تقدم نفسها ككيانات محسوسة بحيث تخضع لإجراءات الملاحظة المباشرة. فعلى سبيل المثال، إذا قارنا بين علم النفس والبيولوچيا وجدنا أن البيولوچيا تلقى أمامها كيانات محسوسة تعينها على أن تبدأ طريق البحث على أرض صلبة إلى حد ما، حيث يمكنها أن تقطع أشواطا بعيدة فى تجميع المشاهدات المنظمة، وفى تصنيف حصيلة هذا التجميع. وتضمن أن يحوز هذا التجميع، ثم التصنيف إجماعا أو ما يشبه الإجماع من أهل الاختصاص. وقد تكون هذه الكيانات، موضوع المشاهدة هى الكائنات الحيوانية أو النباتية، وقد تكون الخلايا الحية، وقد تكون أنسجة بعينها... الخ. كذلك إذا قارنا بين علم النفس والعلوم الطبيعية، سنجد فرقًا مناظرًا لما وجدناه فى حالة المقارنة مع البيولوچيا؛ فالعلماء الطبيعيون يجدون أمامهم كيانات محسوسة تعينهم ـ وقد أعانتهم فعلا ـ على أن يبدأوا فى وقت مبكر تجميع المشاهدات المنظمة حول ما اعتبروه موضوعًا مناسبا لبحوثهم، كما أعانتهم فى وقت مبكر على المضى أشواطا لايستهان بها فى الطريق إلى مزيد من إحكام المشاهدة (مزيد من الدقة)، ومنها إلى تصنيف الظواهر المدروسة.. الخ. وقد تكون هذه الكيانات فى حالة هؤلاء العلماء عناصر المادة، ثم خواص هذه العناصر، ثم تصنيفها إلى فلزات ومواد لافلزية، ورصد خصائص كل فئة.. الخ. وقد ضمنت البداية على هذا النحو إجماع أهل الاختصاص، مما أتاح بعد ذلك مزيدا من التقدم على طريق البحث الطبيعى، وهو تقدم يتسم بسمات أهمها: الإجماع على قبول نتائج الخطوات الكبرى، وتراكم هذه النتائج.

أما فى حالة علم النفس فلا وجود لمثل هذه الكيانات المحسوسة لكى يتخذ منها العلماء بداية على درجة لابأس بها من الصلابة؛ فليس لدينا ما يناظر الخلية فى العلوم البيولوچية، ولا ما يناظر عناصر المادة فى العلوم الطبيعية.

فماذا لدينا فى علم النفس كنقاط انطلاق نبدأ منها لنشق طريقنا، طريق التقدم بهذا العلم؟ لدينا ظواهر سلوكية مركبة لابد من البدء بها، أى أنها مفروضة علينا كنقطة بداية، ويبدو هذا واضحا سواء نظرنا فى الأمر من وجهة نظر تاريخية، أو نظرنا من زاوية تشريحية. فبالرجوع إلى تاريخ علم النفس بصورته الحديثة نجد بدايات ميلاد العلم تتمثل فى التجارب التى كان يجريها فيبر E. H. Weber فى معمل الفيزيولوچيا فى ثلاثينيات القرن التاسع عشر، وكان يحسب أنه يجرى تجارب فيزيولوچية، ولكنها كانت تجارب غير تقليدية بالنسبة لعالم الفيزيولوچيا، لأنها كانت تتخطى مستوى التجريب على ما يطرأ من تغيرات على نسيج حى بعينه أو على مجموعة من الخلايا نتيجة التعرض لمؤثرات خارجية محددة، كانت تتخطى ذلك إلى دراسة ما يطرأ من تغيرات على الكائن الفرد بأكمله نتيجة تعرضه لمنبهات حسية معينة، ومن ثم فقد كان فيبر (دون أن يدرى) يخطو بتجاربه الخطوات الأولى فى السبيل إلى إقامة فرع الدراسات النفسية الذى عُرف فيما بعد باسم السيكوفيزيقا، أول فروع علم النفس العلمى من حيث النشأة، وهكذا يتحدد منذ البداية موضوع علم النفس بأنه مجموعة من الظواهر أعقد وأشد رهافة من الظواهر موضوع علم الفيزيولوچيا.

وفى هذا الموضع من السياق يحسن أن نكون على علم بتعريف السيكوفيزيقا، فهو يعرَّف بأنه الدراسة العلمية للعلاقة بين الخصائص الفيزيقية للمنبه والخصائص الكمية للإحساس به (English & English 1958).

ومع أن موضوع الدراسة فى هذا الفرع (المبكر فى الظهور) يبدو على درجة عالية من التعقد فإن الأمور سارت بعد ذلك فى الطريق إلى دراسة ماهو أشد تعقيدا، ففى الربع الأخير من القرن التاسع عشر كان إبنجهاوس H. Ebbinghaus يدرس الذاكرة ويجرى تجاربه الشهيرة لاستخلاص قوانين التذكر والنسيان، وقد

توصل من آلاف التجارب التى أجراها إلى استخلاص المنحنى الأساسى للنسيان، (ويشار إليه أحيانا بأنه معكوس منحنى التعلم).

وعلى هذا النحو مضى علماء النفس، فى تاريخ ممارستهم لتخصصهم، مضوا يتقدمون نحو دراسة موضوعات بالغة التعقيد أو التركيب، فمع بدايات القرن العشرين كانوا يدرسون موضوعات مثل الذكاء والشخصية، والتعلم، والتفاعل بين الأشخاص فى المواقف الاجتماعية.. الخ. وقد اتضح لهم منذ عرفوا طريقهم أن موضوعهم هو دراسة السلوك ومصاحباته الخبرية الصادرة عن الفرد فى تفاعلاته مع بيئته بكل مقوماتها الطبيعية والاجتماعية.

عينة من المفاهيم السيكولوجية الشائعة الاستخدام

فى إطار هذا التعريف نحاول أن ننظر الآن فى عدد من المفاهيم السيكولوچية لننظر فيما تثيره من مشكلات فلسفية تعنينا.

خذ مثلا مجموعة المفاهيم السيكولوجية الآتية

الذاكرة memory ـ الانتباه attention ـ الإدراك perception ـ التفكير thinking.

ثم خذ مجموعة أخرى كالتالية

انطواء introversion ـ عصابية neuroticism ـ اكتئاب depression ـ تصلب rigidity.

ثم خذ مجموعة ثالثة ولتكن

ذكاء intelligence ـ قدرة ability ـ استعداد aptitude ـ عادة habit.

واخيراً خذ مجموعة رابعة ولتكن

تعلُّم learning ـ دعم reinforcement ـ تثبيت consolidation ـ إطفاء extinction.

يمكن صياغة السؤال الرئيسى الذى تثيره المقارنة بين هذه المجموعات الأربع من المفاهيم السيكولوچية على النحو الآتى: هل تؤدى هذه المفاهيم وظائف متماثلة فى البناء النظرى الذى يضمها؟ ويلاحظ أننا لا نشير هنا إلى بناء نظرى بعينه من الأبنية المقترنة بأسماء محددة من بين علماء النفس، ولكننا نشير إلى ما يمكن تخيله على أنه بناء نظرى عام يوافق عليه جمهرة علماء النفس الأكاديميين، وذلك لاقترابه من المستوى الوصفى لوقائع السلوك القابلة للمشاهدة. نعتقد أن الإجابة عن السؤال الذى نحن بصدده واضحة، وهى إجابة بالنفى، هذه المفاهيم لا تؤدى وظائف متماثلة فى البناء النظرى الذى يحتوى عليها. فالمجموعة الأولى تشير إلى عمليات يكاد يجزم عالم النفس بأن لها وجودا أنطولوچيا ما، وقد اتجهت بعض الجهود فعلا إلى محاولة تحديد طبيعة هذا الوجود، وفى هذا الصدد نستطيع أن نذكر جهود عدد من العلماء فى تحديد الطبيعة النيوروكيميائية للذاكرة بعيدة المدى، فى مقابل الطبيعة النيوروكهربية للذاكرة قصيرة المدى، كما نذكر عددا من الدراسات التى تحاول رصد الطبيعة الكهربية لتركيز الانتباه وذلك باستخدام رسام المخ الكهربائى. ومع ذلك فهذه المحاولات وأمثالها ليست جوهر القضية التى نحن بصددها. لكن الجوهر هو مجرد تصور علماء النفس وهم يستخدمون أى مفهوم من المفاهيم التى تندرج تحت المجموعة الأولى أن هذا المفهوم يشير إلى كيان أنطولوچى ما (بغض النظر عن التحقق الإمبيريقى من صحة هذا التصور).

فى مقابل ذلك نكاد نجزم بأنه لا يوجد باحث سيكولوچى واحد يتخيل أثناء استخدامه مفردات المجموعة الثانية أن أيـًّا منها يشير إلى وظيفة تقوم ككيان محدد له وجود بالمعنى الانطولوچى. ولكن يغلب على العقل أثناء استخدام مفهوم كالانطواء أننا هنا بصدد بطاقة لفظية تقوم بمهمة الإشارة إلى تجمُّع بعينه لعدد من الصفات تتصف بها الشخصية الإنسانية المنطوية. وكذلك الحال عندما نستخدم مفهوم العصابية أو الاكتئاب أو التصلب. فالفرق الرئيسى إذن بين مفاهيم المجموعة الأولى ومفاهيم المجموعة الثانية فرق فى الحيثية الأنطولوچية لمفردات

كل منهما. وقد تنبه كينيث ماكوركوديل وبول ميل (Mac Corquodale & Meehl 1953) إلى أهمية هذه التفرقة، واستخدما للإشارة إلى طراز المفاهيم الذى ينتمى إلى المجموعة الأولى اسم «الأبنية أو المفاهيم الفرضية[1]»، أما طراز مفردات المجموعة الثانية فيطلقان عليه اسم «المتغيرات الوسيطة أو المتوسطة»[2].

فإذا انتقلنا إلى المجموعتين الثالثة والرابعة، فنحن لا نستطيع إلا أن نثبت اختلافهما عن المجموعتين الأولى والثانية، كما أنهما يختلفان إحداهما عن الأخرى. فأما الاختلاف فيما بينهما فيتجلى فى أن مفردات المجموعة الثالثة تشير إلى ما يشبه الوظائف بينما تشير مفردات المجموعة الرابعة إلى عمليات تجرى على وظائف. فعملية التعلم تجرى على قدرات أو استعدادات فتزيد من كفاءة الأداء، والدعم عملية تجرى على الآثار المترتبة على التعلم فتزيد من صمودها أمام عوامل التلاشى[3]، والتثبيت يجرى على مفردات الذاكرة قصيرة المدى فيحيلها تدريجيا إلى أجزاء فى الذاكرة بعيدة المدى، والإطفاء يجرى على بعض العادات فينهى وجودها. هذا عن الاختلاف بين المجموعتين. أما عن التباين بين كل منهما والمجموعتين الأوليين فيتجلى فى كون مفردات المجموعة الثالثة قريبة إلى حد ما من نوع مفردات المجموعة الأولى فى أن كلا من المجموعتين يشير إلى وظائف سيكولوچية لعملية بعينها اسمها الذكاء، أو عملية اسمها القدرة، أو الاستعداد، أو العادة. وهنا ندرك وجه الاختلاف بين هذه المفردات وتلك التى تحتويها المجموعة الأولى. كذلك مفردات المجموعة الرابعة يبدو عليها قدر من التشابه مع مفردات المجموعتين الأولى والثانية ولكن يصعب علينا القول بتطابق فى هذا الصدد سواء مع الفئة الأولى أو مع الفئة الثانية، فنحن نشعر أن كينونتها الأنطولوچية أقل قليلا من كينونة مفردات الفئة الأولى، ولكنها فى الوقت نفسه أكثر قليلا مما يتوفر لمفردات الفئة الثانية.

---

(1) hypothetical constructs.

(2) intervening variables

(3) dissipation.

ولا جدال فى أن هذه التفرقات التى ذكرناها بين فئات مختلفة من المفاهيم السيكولوچية يمكن أن تضاف إليها تفرقات أخرى إذا نحن عُنينا بالنظر فى عينة من المفاهيم أكبر من الستة عشر مفهوما التى احتوتها مجموعات المقارنة الأربع. ونظرا لأننا لا نملك إطارا نظريا لصياغة هذه التفرقة أفضل مما يقدمه ما كوركوديل وميل فسنقبل هذا الإطار مؤقتا ونقول إننا هنا بصدد مظاهر متعددة للتفرقة بين مفاهيم هى أبنية فرضية، ومفاهيم أخرى هى متغيرات متوسطة، على أن نتصور هذين القطبين للتصنيف على أنهما قطبان على تدريج متصل، وأن المفاهيم السيكولوچية المختلفة التى تملأ عالم الدراسات النفسية تشغل مواقع مختلفة على هذا التدريج اقترابا من أحد القطبين وابتعادا عن الآخر.

وعلى ضوء هذا العرض يتضح جانب من الصعوبات الكبيرة التى تواجه علماء النفس فى عملهم. وهى صعوبات قد تبدو للنظرة السطحية محدودة الوزن، ولكنها فى حقيقتها بالغة الأثر، لأنها صعوبات تمس الإطار الإپستمولوچى الذى يتحرك عالم النفس فى نطاقه سواء أكان على وعى بذلك أم لم يكن.

النقطة الاساسية فيما يواجهه علماء النفس من صعوبات بشأن المفاهيم

يتعرض علماء النفس للمعاناة المنهجية فى تعاملهم مع المفاهيم عند موضعين على طريق تقدمهم؛ الموضع الأول عندما يحتاجون إلى مفهوم جديد لأن مجموعة المفاهيم المتوفرة فعلا لا تفى بالغرض. والموضع الثانى عندما يتقدمون نحو تعريف هذا المفهوم الجديد. وتاريخ علم النفس ملئ بالأمثلة عل هذه المعاناة.

نضرب مثلا على ذلك نستمده من تاريخ البحوث التجريبية فى الشخصية؛ أجرى كورت ليفين K. Lewin فى أوائل الثلاثينيات مجموعة من الدراسات التجريبية الهامة فى حقل الشخصية؛ وقد كشفت له هذه الدراسات عن عدد من الظواهر السيكولوچية اضطرته لكى يستطيع أن يمسك بها ذهنيا، حتى يمكن له أن يعالجها المعالجة النظرية اللازمة، اضطرته إلى أن يسك مصطلحا جديدا للدلالة

عليها، هو مصطلح «التصلب»[1] (Lewin 1935) وقد اكتفى حينئذ بأن أورد إشارات محدودة يوضح بها ماذا يقصد بهذا المصطلح، وهى إشارات لا تخرج عن حدود الظواهر التى من أجلها ابتكُر هذا المصطلح. ثم انتقل المصطلح إلى يد باحث من تلاميذ ليفين هو چاكوب كونين (J. S. Kounin 1943) الذى استخدمه للإشارة إلى مجموعة من الظواهر السلوكية التى كشفت عنها دراساته التجريبية للارتقاء العقلى للأطفال. ولم تلبث الجهود البحثية التى استخدمت هذا المصطلح أن تزايدت بصورة ملحوظة فى الخمسينيات. نذكر فى هذا الصدد على سبيل المثال جهود إينزورث (Ainsworth 1953)، وفيشر (Fisher 1950)، وفرنش (French 1955) وفورستر (Forster et al. 1955) وجودشتاين (Goodstein 1953) وغيرهم.

ولا شك أن هذا التزايد يشير، فى بعض جوانبه، إلى أن الباحثين توسموا فى هذا المصطلح الجديد (حينئذ) أنه يؤدى بعض الوظائف المعرفية الهامة بالنسبة لهم، وهى: (أ) أنه يمكّنهم من النظر إلى الواقع من زاوية جديدة. (ب) أنه يمكّنهم من الاستنتاج أو الاستنباط، ومن ثم يستطيعون أن يضعوا الخطط لإجراء تجارب لامتحان كثير من القضايا التى لم يكونوا يستطيعون امتحانها. (جـ) أنه يمكنهم من العزل التصورى لبعض جوانب الواقع، وهذا بدوره يمكّنهم من تركيز بحوثهم فى هذه الجوانب دون سواها (سويف ١٩٥٤).

غير أن هذا التزايد نفسه الذى كان عنوان انطلاق طاقة الباحثين بعد عبورهم موقع المعاناة الأولى (وجود ظواهر لا تقع تحت بطاقة للتسمية) هو نفسه الذى وصل بهم مع أواخر الخمسينيات وأوائل التسينيات إلى وضع المعاناة الثانية؛ إذ بدأوا يشعرون بأنه آن الأوان للوقوف عند المفهوم الكامن وراء المصطلح ومحاولة تعريفه تعريفا دقيقا، وذلك لكثرة ما بدا من خلافات بين نتائج أعمال الباحثين المختلفين التى كانت تصل أحيانا إلى ما يقرب من التعارض مع أنهم يستخدمون مصطلحا واحدا وكان المتوقع منطقيا أن ينتهوا إلى نتائج متكاملة (Leach 1970; Nigniewitzky 1955).

(1) rigidity.

هذا التاريخ الذى تمثله مسيرة مفهوم «التصلب» من خلال جهود الباحثين (منذ أواسط الثلاثينيات إلى أواخر الخمسينيات) ليس حدثا فريدا فى تاريخ علم النفس الحديث، ولكنه حدث متكرر، وقد تكرر بالنمط نفسه تقريبا عددا من المرات مع مفاهيم أخرى، ربما كان من أكثرها بروزا فى ذاكرة الباحثين ما حدث بالنسبة لمفهومى «الغرائز»، والانطواء».

مواجهة الأزمة

يواجه علماء النفس هذا النوع من الأحداث كما يواجه أمثالها سائر العلماء، فيتوقفون عن مواصلة السير فى متابعة موضوع البحوث التى يجرونها ليعيدوا النظر فى مدى صلاحية المفاهيم التى يستخدمونها كأدوات للقيام بهذه البحوث.

ولعلماء النفس فى هذا الصدد، أى فى إعادة النظر هذه، طريقتان إحداهما إمبيريقية إلى حد كبير، والأخرى نظرية تقترب بهم درجات نحو التفلسف.

أما الطريقة الإمبيريقية فتعتمد (فى أوضح صورها) على استخدام أسلوب التحليل العاملى فى الكشف عن حجم المقام المشترك بين الاستعمالات المتعددة للمفهوم (موضع الحيرة) عند الباحثين المختلفين، ومحاولة تحديد الهوية السيكولوچية لهذه الأرض المشتركة. ويعتمد أسلوب التحليل العاملى على القيام بسلسلة من التحليلات الإحصائية يتوصل بها الباحث إلى تقديرات كمية لحجم الاقتران أو الارتباط القائم بين المقاييس المختلفة التى تقيس مدى توفر الخاصية السيكولوچية التى يشير إليها المفهوم فى عينة كبيرة من الأفراد، ثم تجمع تقديرات الاقتران المتعددة فى شكل مصفوفة تُجرى عليها عمليات إحصائية أخرى هى إجراءات التحليل العاملى بالمعنى الدقيق. وتوجد عدة طرق لإجراء التحليل العاملى تتفاوت فيما بينها من حيث الكفاءة فى أداء المهمة المطلوبة (Thomson 1951; Comrey 1978).

وجدير بالذكر أن هذه الطريقة الإمبيريقية يمكن أن تقلل من حدة الأزمة التى تواجهها بعض المفاهيم السيكولوچية فى مسارها عبر جهود الباحثين المختلفين؛

وقد حققت ذلك فعلا فى بعض الحالات بصورة إيجابية، والمثال الواضح على ذلك مفهوم الذكاء. كما نجحت فى أداء المهمة بصورة سلبية فى حالة بعض مفاهيم الطب النفسى؛ (مفهوم الفصام مثلا Schizophrenia). غير أن ما تستطيع أن تحققه هذه الطريقة يظل دائما دون المطلوب، لأسباب عدة يأتى فى مقدمتها أن الباحث لا يستطيع أن يخرج من التحليل العاملى بأكثر مما أدخل فيه (من حيث المضمون المفهومى الذى شاع استعماله بين الباحثين)؛ ومن هنا قولنا بأنه تكنيك رياضى لتحديد المقام المشترك بين الاستعمالات الشائعة المختلفة فماذا لو أن هذه الاستعمالات الشائعة تحتاج إلى امتحان أشد حسما من مجرد تقدير درجة التطابق أو التداخل فيما بينها؟ هذا أمر لا يقوى عليه التحليل العاملى. ولا يعنى ذلك أى عيب فيه كأسلوب من أساليب البحث، ولكنه يعنى أننا إذا طلبنا منه ذلك كنا نطالبه بما هو خارج عن طبيعته.

هنا يبدو بوضوح أن الاقتراب الإمبيريقى من المشكلة لن يصل بنا إلى التغلب عليها، ولابد إذن من طريق آخر، وفى هذا المقام يكون هو طريق التفكير النظرى فى تعريف المفاهيم.

تعريف المفاهيم بنظرة فلسفية

لابد من العودة هنا إلى أواخر القرن التاسع عشر لنروى فصلا من أهم الفصول فى تاريخ العلم، وفى تاريخ فلسفة العلوم، ففى سنة ١٩٠٠ كان اللورد كلفين Lord Kelvin يعلن على مشهد من رجال المعهد الملكى البريطانى أن علم الطبيعة أوشك على أن يتم رسالته الأكاديمية، وأنه لم يبق أمامه سوى مهمتين محدودتين، إحداهما حل مشكلة الإشعاعات الصادرة عن الجسم الأسود[1]، والأخرى مشكلة تجربة ميكلسون ومورلى التى أجريت فى سنة ١٨٨٧، وما أسفرت عنه من نتائج محيرة بعض الشئ (Asimov 1965).

غير أنه بعد بضع سنوات من صدور هذا الإعلان حدث ما لم يكن فى

(1) the black - body radiation.

الحسبان؛ فقد قدم ألبرت أينشتاين Albert Einstein نظريته فى النسبية، واكتشف ما كس بلانك Max Planck أن الإشعاعات الكهربية المغنطيسية (أو الكهرطيسية) الصادرة عن الجسم الأسود يلائمها نموذج الدالة الاحتمالية أفضل من الدالة الحتمية، واضعا بذلك المبدأ الأساسى لفيزيقا الكم[1]. وكان جامع الخطورة بين هذين الحدثين هو أنهما ينقضان جوانب هامة فى إطار الفكر العلمى النيوتونى. فإذا أدخلنا فى اعتبارنا أن هذا الفكر ظل إطارا مرجعيا للفكر العلمى بأسره طوال ما يقرب من مائتين وثلاثين عاما أدركنا عمق الشعور بالأزمة الذى انتاب العلماء والفلاسفة نتيجة لوقوع هذين الحدثين: النظرية النسبية، وفيزيقا الكم. وقد تبلورت الأزمة فى سؤال رئيسى أصبح يفرض نفسه على الجميع، مؤداه: كيف أمكن للعلماء أن يظلوا على هذا الخطأ فيما يتعلق بطبيعة الكون طوال هذه المدة؟ وشيئا فشيئا أخذت الإجابات تتجمع وتتبلور فى اتجاه أن الخطأ يرجع إلى تسرب عناصر «ميتافيزيقية» إلى مسلّمات الفكر الفيزيقى، وأن هذا التسرب حدث على غفلة من الجميع. أشاعت هذه الأحداث جوا أقرب إلى التفلسف، يتميز أساسا بالتوجه نحو الامتحان النقدى لجوانب الفكر العلمى المختلفة. وتحت وطأة هذا الجو يروى پيرسى بريد جمان P. W. Bridgman (وقد عاش من ١٨٨٢ - ١٩٦١ وحصل على جائزة نوبل سنة ١٩٤٦) أنه قضى عشر سنوات يتأمل فى حقيقة ما يجرى من أحداث فى فروع علم الطبيعة، وفى أساس الفكر الطبيعى، وقد ظهرت نتائج هذه التأملات على مراحل، أهمها ما ظهر فى كتاب له نشر سنة ١٩٢٢ بعنوان «تحليل الأبعاد Dimensional analysis»، ثم فى كتابه «منطق علم الطبيعة الحديث» "The Logic of modern physics" سنة ١٩٢٧، ثم فى كتاب ثالث بعنوان «طبيعة النظرية الفيزيقية» "The nature of physical theory" نشر سنة ١٩٣٦، ثم فى كتاب رابع بعنوان «تأملات عالم طبيعة» "Reflections of a physicist" نشر سنة ١٩٥٠، ثم فى كتاب خامس بعنوان «طبيعة بعض مفاهيمنا الفيزيقية» "The nature of some of our physical concepts" نشر سنة ١٩٥٢.

(1) quantum physics.

وتحت وطأة هذا الجو أيضا حدَّدت فلسفة العلوم توجهها الحديث الذى يتلخص فى امتحان الأسس التى يستند إليها العلم كمنظومة عقلانية.

نترك الآن عملية التأريخ لننظر فى الكيفية الفلسفية التى عولجت بها أزمة علم الطبيعة. قلنا منذ قليل إن الجهود أخذت تتجمع شيئا فشيئا وتتبلور فى اتجاه القول بأن الخطأ الأساسى فى علم الطبيعة يرجع إلى أنه حدث تسرب، على غفلة من الجميع، لعناصر «ميتافيزيقية» إلى مسلَّمات الفكر الطبيعى النيوتونى. وفى سبيل الإعداد لكيلا يتكرر هذا الطراز من الخطأ مرة أخرى قال بريدجمان فى أكثر من موضع فى كتابه «منطق علم الطبيعة الحديث» الصادر سنة ١٩٢٧ ما معناه إن توجُّهه الرئيسى هو استئصال المفاهيم المجردة وذلك بربطها تماما بمجموعة العمليات أو الإجراءات اللازمة لقياسها. وجاء فى كتابه المذكور ما نصه: «إن ما نعنيه بأى مفهوم لايزيد على مجموعة من الإجراءات؛ وعلى ذلك فالمفهوم مرادف لمجموع الإجراءات المتعلقة به». (وقد وردت العبارة الأخيرة بالخط المائل فى كتابه). وقد أورد بريدجمان فى كتابه نصا من كتاب نيوتن «المبادئ Princip-ia» اعتبره بما يحتوى عليه من تعريف لمفهوم «الزمن» المطلق، اعتبره نموذجا للمفهوم الذى يسمح بتسرب العناصر الميتافيزيقية التى تؤدى فيما بعد إلى أخطاء جسيمة. فى هذا النص يقول نيوتن ما يلى:

«لا أقصد إلى تعريف الزمان، أو المكان، أو الحركة لأنها أمور معروفة للجميع. كل ما ألاحظه هو أن العامة لا يدركون هذه المقادير إلا من حيث علاقتها بالأشياء المحسوسة. ومن هنا تنشأ أخطاء يكفى لتصحيحها أن نفرق فى هذه المقادير بين المطلق والنسبى، والحقيقى فى مقابل الظاهرى، والرياضى فى مقابل العام.

فالزمان المطلق، والحقيقى والرياضى، هو فى ذاته وبحكم طبيعته ينساب بتجانس دون اعتبار لأى شئ خارجى، ويعرف إذ ذاك باسم آخر هو الديمومة»[1].

(1) duration.

ويعلق بريدجمان على هذا النص بقوله، «.. فإذا نحن امتحنا هذا التعريف للزمان المطلق فى ضوء التجربة فلن نجد فى الطبيعة شيئا يحمل الخصائص المذكورة». ثم يستطرد قائلا: «أما الاتجاه الجديد نحو المفهوم فيختلف عن ذلك تماما». ويتجه شرح بريدجمان بعد ذلك إلى بيان كيف أن جوهر الخطأ هنا هو تعريف المفاهيم عن طريق خصائصها، فى حين أن الصواب هو فى تعريفها عن طريق الإجراءات اللازمة لقياسها. ولكى يزيد من وضوح تصويبه فى هذا الصدد يضرب بريدجمان مثلا بمفهوم الطول[1]؛ فيقول إن مفهوم الطول يتحدد بالعمليات اللازمة لقياسه، وهو ما يعنى أن هذا المفهوم يحوى فى نفسه ما تنطوى عليه عمليات قياسه، ولا شئ أكثر من ذلك. ثم يعود بعد قوله هذا، فيقرر أننا إذا طبقنا فكرتنا هذه على مفهوم الزمان المطلق فسنجدنا عاجزين عن فهم معنى الزمان المطلق ما لم نقرر كيف نحدد الزمان المطلق لأى حدث بعينه، بعبارة أخرى ما لم نستطع أن نقيس الزمان المطلق. ومع ذلك فنحن إذا نظرنا فى أية عمليات يمكن استخدامها لقياس الزمن فسنجدها جميعا عمليات نسبية، وهو ما يعنى فى نهاية المطاف أن عبارة الزمان المطلق لا معنى لها. ولكى يزيد بريدجمان من دعم موقفه النظرى عرض للأسلوب الذى تعامل به ألبرت أينشتاين مع مفهوم «التآنى»[2]، ثم قال هكذا ينبغى لنا أن نتعامل مع المفاهيم جميعا، فالتعريف الصحيح لها لا يكون عن طريق وصف خصائصها ولكن عن طريق الإفصاح عن العمليات الفعلية اللازمة لرصدها أو قياسها.

على هذا النحو بلور بريدجمان موقفه الفلسفى من مشكلة تعريف المفاهيم فى كتابه الصادر سنة ١٩٢٧. ولم تلبث نظرته هذه أن انتقلت إلى صفوف علماء النفس لتتبناها أعداد متزايدة من بينهم مع أوائل الثلاثينيات. وهنا نتوقف قليلا لنتبين كيف تم هذا الانتقال، فنحن هنا أمام نموذج تاريخى نادر للكيفية التى يتم بها تبادل الأفكار والخبرات عبر أسوار المنظومات العلمية المختلفة.

(1) length.

(2) simultaneity.

مشكلة البناء النظري للعلم كما واجهها علماء النفس

تروى لنا كتب تاريخ علم النفس كيف أن طموح المشتغلين به ارتفع بدرجة ملحوظة مع بدايات القرن العشرين، وجاء هذا كامتداد طبيعى للنجاح الذى حققته البحوث الإمبيريقية التى أنجزت على طول النصف الأخير من القرن التاسع عشر بفضل العلماء الكبار من أمثال فخنر G. T. Fechner وهلمهولتز H. L. F. Helmholtz ، ثم فونت W. Wundt وإبنجهاوس H. Ebbinghaus (Boring 1957).

وقد بدا هذا الطموح جليا فى المحاولات المتعددة النشطة التى انطلقت منذ أواخر العقد الأول وأوائل الثانى من القرن العشرين تبلور مواقف نظرية تشبه أن تكون برامج ترسم لعلماء النفس خطوط التقدم التى يلزمهم أن يسيروا عليها لينجزوا مشروع العلم بكامله. وفى تاريخ علم النفس أنه أطلق على هذه المواقف اسم المدرسة؛ ومن أشهر هذه المدارس: السلوكية(١)، والجشطلت(٢)، والتحليل النفسى(٣). ولكن هذا النشاط نفسه لم يلبث أن أدى إلى شعور جمهرة علماء النفس بأن علمهم يعيش أزمة لايستهان بها؛ وكان من أوضح مظاهر هذه الأزمة فى نظرهم أن جهودهم لا تؤدى إلى نمو تراكمى للمعرفة السيكولوجية. وأشاع هذا الشعور بالأزمة جوا من البحث والجدل واسع النطاق حول الأسباب الكامنة وراء الأزمة.

على هذا النحو توازت الأزمتان، أزمة علماء الطبيعة، وأزمة علماء النفس. ورغم ما كان بينهما من اختلاف فى المضمون، وفى الظروف التاريخية التى أدت إلى نشوب كل منهما، فقد بدا أن هناك سؤالا رئيسيا واحدا وراءهما، وهو: كيف نُحكم التنظير ليأتى على قد المشاهدة؟ أو كيف تصاغ العلاقة بين البناء النظرى وجسم الواقع؟

---

(1) behaviourism.

(2) gestalt psychology.

(3) psychoanalysis.

ومع ذلك فالمفارقة التاريخية اللافتة للنظر أنه رغم وجود اثنين من علماء النفس (وكان اسم كل منهما قد بدأ يلمع فى ذلك التاريخ المبكر نسبيا) هما بورنج وستيفنز فى الجامعة نفسها التى كان بريدجمان يعمل بها، جامعة هارفارد، فلم يحدث أى اتصال بين الطرفين إلى أن جاء طرف ثالث من جامعة أخرى ومن دولة أخرى ليحدث الاتصال الذى ترتبت عليه نتائج خطيرة.

كان هذا الطرف الثالث هو هربرت فايجل H. Feigl، واحد من أبرز الأسماء فى حركة الفلسفة الوضعية المنطقية. كان هربرت فايجل (ولد سنة ١٩٠٢) مواطنا نمساويا، وقد حصل على الدكتوراه فى الفلسفة من جامعة فيينا سنة ١٩٢٧؛ وبقى فى فيينا للتدريس حتى سنة ١٩٣٠. وكان فى هذه الأثناء على دراية بكتاب بريدجمان المنشور سنة ١٩٢٧. وفى سنة ١٩٣٠ رحل إلى هارفارد على منحة دراسية ليتصل عن قرب ببريدجمان، وليعمل فى حقل فلسفة العلوم. وفى هارفارد كان هو الذى قدم عالمى النفس بورنج وستيفنز إلى أفكار زميلهما بريدجمان. كما قدمهما إلى الوضعية المنطقية وإلى فكرة العمليات الإجرائية بوجه عام.

ويروى بورنج (أحد شهود العيان) أن مصطلح الإجرائية[1]. بدأ يحتل اهتمامه هو والزملاء فى أحاديثهم ومناقشاتهم العابرة. وفى أبريل سنة ١٩٣٥ أخذ ستيفنز زمام المبادرة فنشر مقالا فى هذا الموضوع أتبعه بمقال آخر فى نوفمبر من العام نفسه. وفى سنة ١٩٣٦ نشر تولمان E. C. Tolman مقالا فى التحليل الإجرائى للحاجات. وفى سنة ١٩٣٩ نشر ستيفنز مقالا بعنوان «السيكولوچيا وعلم العلم». وواضح من مجريات هذا التيار أن الثلاثينيات شهدت اهتماما لم يلبث أن تحول إلى حماس «للإجرائية» بين أعداد متزايدة من علماء النفس (Bridgman 1953).

---

(1) operationism.

كيف أفاد علماء النفس من «الإجرائية» فى أبنيتهم النظرية

١- يقول بورنج إن بعض ما قدمه بريدجمان لم يكن جديدا تماما على جميع علماء النفس؛ فقوله بأن الخبرة الشعورية الخاصة لا معنى لها بالنسبة للعلم، ليس أمرا جديدا بالنسبة لبعض علماء النفس الذين رأوا أن عملية الاستبطان لن يكون لها قيمة علمية ما لم تحدد لها معالم «عامة» public. ومن هذا القبيل ماكس ماير M. Meyer وتولمان. ومع ذلك فقد كان لكلمة بريدجمان وزن إضافى فى الموقف لأنه ينطق بصوت علم الطبيعة الذى ينظر إليه علماء النفس كمثل أعلى لانضباط العلم وتقدمه.

كذلك مجموعة العلماء الذين اهتموا بدراسة سلوك الحيوان كانوا فى الواقع يطبقون قواعد «الإجرائية»، وكذلك السلوكيون من أتباع واطسون، وبالمثل كان سكنر، وذلك من قبل أن يقدمها بريدجمان كتيار له معالمه فى عملية التنظير العلمى.

٢- للتيسير على جمهرة علماء النفس فى مهمتهم أن يتبنوا «الإجرائية» كطريق منهجى قويم حاول ستيفنز أن يستخلص الخصائص الإيجابية للإجرائية، أى ما تفعله، كما حاول أن يستخلص خصائصها السلبية، أى مالا تفعله.

وجاءت القائمة الإيجابية على النحو الآتى:

أ ـ تحاول الإجرائية اختزال جميع القضايا التى تقال عن الظواهر (وتسمى القضايا العملية)[1] بأن تردها إلى مفردات بسيطة تحوز اتفاق الجميع. وهذا محك اجتماعى.

ب ـ تقتصر الإجرائية على معالجة الأحداث العامة. أما الخبرات الخاصة فمستبعدة.

جـ ـ تقتصر الإجرائية على تناول «الآخر»، شخصا كان أو حيوانا، ولا تتناول المجرب نفسه.

(1) empirical propositions.

د ـ ومع ذلك فيمكن للمجرب أن ينظر فى بعض ما يحدث بداخله، ولكن على أن يتعامل مع نفسه كأنه «آخر»، فلا يقبل باسم العلم إلا ما يمكن إطلاع الآخر عليه، ويسقط ما هو خصوصى.

هـ ـ الإجرائية لا تعالج إلا القضايا التى يمكن اختبار صدقها أو زيفها حسب الطلب وذلك باللجوء إلى عمليات بعينها.

و ـ التمييز[1]، هو العملية الأساسية فى العلم. وكل مشاهدة هى فى أساسها تمييزية.

ز ـ يحتفظ العالِمُ الإجرائى بتفرقة واضحة فى تفكيره بين القضايا العملية والقضايا الشكلية[2]، حتى يتحاشى خلطا لا آخر له.

وجاءت القائمة السلبية على النحو الآتى:

أ ـ الإجرائية ليست مدرسة جديدة فى علم النفس، الإجرائية أسلوب.

ب ـ وهى ليست مجموعة من القواعد لإجراء التجارب.

جـ ـ ولا هى حائل يحول دون التأمل والتنظير.

د ـ ومع ذلك فهى لا تقدم ضمانا للاتفاق بين الجميع.

هـ ـ والإجرائية ليست «الوضعية الخبرية»[3] التى قدمها ماخ.

و ـ كما أنها ليست السلوكية التى تستبعد الصور الذهنية أو أى معطيات أخرى. فجميع الكيانات الذهنية يمكن إدخالها فى الاعتبار ولكن من خلال العمليات اللازمة لمشاهدتها.

ز ـ والإجرائية ليست نوعا من «الواحدية»[4].

---

(1) discrimination.

(2) formal propositions.

(3) experiential positivism.

(4) monism.

ح ـ ولا هى نوع من الثنائية.

ط ـ ولا هى تعددية[1].

على ضوء هذه البنود حاول ستيفنز أن يسهّل على زملائه مهمة تبنى الإجرائية التى كان يدعوهم إليها.

٣- مع بداية الثلاثينيات ساد توجه معين فى علم النفس لم يستوح مباشرة تيار الإجرائية كما قدمه بريدجمان، ولكنه استوحى الخلفية الفلسفية التى تستوعبه، وأعنى بها الوضعية المنطقية. تمثل هذا التيار أول ما تمثل فى جهود كلارك هل C. Hull التنظيرية. وقد عُرف هذا العَالِم بدفاعه عن المنهج الفرضى الاستدلالى[2] فى بناء النظرية (Hilgard 1956; Koch 1992). وانخرط فى هذا التيار بعد هل عدد من علماء النفس من أشهرهم هانز أيزنك H. Eysenck وكينيث سبنس K. Spense. وفى هذا الإطار سار تعريف المفاهيم فى اتجاه يختلف بعض الشئ عن الصورة التى ارتبطت باسم بريدجمان كما قدمه فى سنة ١٩٢٧. فالإطار الجديد يستوجب التفرقة بين نوعين من المتغيرات: (أ) متغيرات طرفية، وتقع تحتها المتغيرات المستقلة، والمتغيرات التابعة. (ب) وفى المقابل متغيرات وسيطة، وهى التى تقع بين المستقلة والتابعة. ويستلزم الإطار أن يلتزم الباحث بما يشبه قيد الإجرائية بالنسبة لتعريف المتغيرات الطرفية، أما بالنسبة للمتغيرات الوسيطة فشرط الإجرائية فى التعريف غير ملزم (Spence 1953). مثال ذلك: المتغير المستقل فى إحدى التجارب هو عدد من الكلمات يلقى على مسمع من شخص (المتطوع للتجربة)، والمتغير التابع الذى نرصده هو حجم التسميع. فى هذه التجربة يجب علينا أن نحدد كل ما يمكن من إجراءات لتعريف المنبّه (الذى هو الكلمات)، كما يجب تحديد الإجراءات اللازمة للتحديد التام لاستجابة التسميع. أما المتغيرات المتوسطة بين هذين الطرفين، كأن نتكلم عن «مرحلة للتسجيل» و «مرحلة للتخزين» ومرحلة «للاستعادة».. الخ فالشرط الرئيسى بالنسبة لها هو أن تسمح

(1) pluralism.

(2) hypothetico - deductive method.

كسلسلة من الحلقات المترابطة بالوصول إلى صياغة علاقة كمية منتظمة بين المتغير المستقل فى البداية والمتغير التابع فى النهاية. فإذا سمحت بتحقق هذا الشرط اعتبرت (فى مجموعها) محدَّدة بما فيه الكفاية ولا يُشترط أن تَنفرد كل حلقة بتعريف إجرائى خاص بها.

٤- ندوة سنة ١٩٤٥

فى سنة ١٩٤٥ دعت مجلة Psychological Review (إحدى الدوريات الرئيسية التى تصدر عن الجمعية الأمريكية لعلم النفس) إلى إقامة ندوة تحت رعايتها حول موضوع الإجرائية. وقد وضع رئيس التحرير لانجفيلد H. S. Langfeld أحد عشر سؤالا تتناول ما اعتبره مواطن التعمق التى تحتاج إلى إيضاح فيما يتعلق بالإجرائية. وقد وجه هذه الأسئلة إلى ستة من أهم الأسماء التى شاركت فى تيار الجدل الذى دار حول الموضوع فى الثلاثينيات، هؤلاء هم: بورنج، وبريدجمان نفسه، وفايجل، وهارولد إيزرائيل H. E. Israel، وبرات C. Pratt، وسكنر. وفيما يلى نص الأسئلة:

١- (أ) ما هو الغرض من التعريفات الإجرائية؟

ومتى يلزم اللجوء إليها؟

(ب) من الناحية المنطقية قد تقوم التعريفات الإجرائية كخطوات تراجعية لا آخر لها. فكيف يمكن الحد من هذا التراجع أثناء الممارسة العملية؟

٢- إذا ما حدث أن عُرِّف المفهوم الواحد عن طريق عمليتين أو إجراءين، فهل يجب القول عندئذ إننا بصدد مفهومين لا مفهوم واحد؟

٣- (أ) هل الإجراءات الافتراضية التى يستحيل تنفيذها فيزيقيا بالأساليب المتاحة، هل لهذه الإجراءات قيمة علمية؟

(ب) هل توجد أية فائدة للإجراءات الافتراضية التى من شأنها أن تعرِّف مفاهيم لا وجود لها فى الوقت الحاضر (مثال ذلك تعريف لون لا نراه)؟

(جـ) هل توجد أية فائدة لإجراءات افتراضية لا يمكن أداؤها (مثال ذلك مفهوم اللانهاية)؟

٤- هل الخبرة مفهوم صالح للتعريف الإجرائى؟

٥- هل توجد إجراءات جيدة وأخرى سيئة علميا، وكيف يكون تقويم الإجراءات إذا كانت تتفاوت فى قيمتها؟

٦- هل تزيد الإجرائية على أن تكون تأكيدا مصقولا ومجدداً للمنهج التجريبى (كما سبق وأن فهمه جاليليو، بل وأرشميدس)؟

٧- هل يلزم الإجرائيين من بين علماء النفس أن يزيحوا التنظير من أى نوع كان ليلحقوه بالميتافيزيقا؟

٨- ما معنى الكلام عن تحسين بعض الاختبارات أو مراجعتها إذا لم تكن هناك محكات خارج أسلوب الاختبار الذى وقع عليه الاختيار؟

٩- هل كل التعريفات المشروعة علميا إجرائية؟

١٠- ما هو التعريف، إجرائيا كان أو غير إجرائى.

١١- هل يمكن تحديد هوية ظاهرة ما، أو تعريف خصائصها فى حدود الأحداث (أى الإجراءات) التى تستحدث الظاهرة، أو تترتب عليها؟

تلك كانت الأسئلة. وجدير بالذكر أن الإجابات عليها جاءت متباينة إلى حد كبير. وقد علّق روجرز T. B. Rogers على هذه الحقيقة التى فاجأت الكثيرين تعليقا جاء متأخرا ما يقرب من خمسة وأربعين عاما، قال كانت هناك أصناف متعددة من الإجراءات طوال الثلاثينيات والأربعينيات (Green 1992).

تبرؤ بريدجمان من الإجرائية بعد ذلك

بقى بريدجمان شاهدا عن قرب لما يجرى بين علماء النفس رغم انشغاله بأمور تخصصه فى مجال فيزيقا الضغوط العالية. ويبدو أن ميوله الفلسفية كانت هى

السبب فى إبقائه على هذه الصلة. ولكن يبدو أن النتائج التى أسفرت عنها ندوة سنة ١٩٤٥ كانت صادمة له بما فيه الكفاية ومن ثم فقد أعلن فى سنة ١٩٥٤ فى مقال نشر فى مجلة Scientific Monthly تبرؤه من الإجرائية. إذ قال ما نصه: «أشعر كأنى خلقت فرانكنشتاين، ومن المؤكد أن أمره قد خرج من يدى. إنى أمقت كلمة «الإجرائية» إذ تبدو منطوية على عقيدة جامدة»...

كذلك أعلن عدد من كبار علماء النفس، فى أواخر الخمسينيات انصرافهم عنها كاستراتيجية بحثية فيما يتعلق بتعريف المفاهيم. وفى مقدمة هؤلاء إدوارد تولمان، وإيجون برونچفيك E. Brunswick، وريموند كاتل R. B. Cattell، وإدوين جوثرى E. Guthrie، ونيل ميللر N. Miller، وقد أورد إعلانهم هذا سيجموند كوش S. Koch فى دراسته التى أجراها بتكليف من الجمعية الأمريكية لعلم النفس، وأكمل نشرها سنة ١٩٥٩ بعنوان: Psychology: A study of a science.

التمادي فى الدعوة للإجرائية

نشير بمفهوم التمادى[1] إلى ظاهرة سلوكية مؤداها استمرار صدور سلوك معين عن الكائن رغم انقضاء المبررات الموضوعية لصدور هذا السلوك أصلا. وهذا بالضبط ما نشهده حتى الآن بشأن الدعوة للإجرائية فى كتابات النسبة الغالبة من المشتغلين بعلم النفس فى مصر وفى الخارج. ومن أمثال هؤلاء أندروود B. J. Underwood وباكراك A. J. Bachrach، وكيرلنجر F. N. Kerlinger، وكريستينسن L. B. Christensen، وجريجورى كمبل G. Kimble. وفى رأينا أن سببا رئيسيا وراء هذا التمادى هو انصراف جمهرة علماء النفس (محليا وعالميا) عن الاطلاع المتأنى على تاريخ علمهم وتمثُّل دروسه، مع نقص ملحوظ فى التدريب على الفكر الفلسفى بوجه عام، وعلى المنطق بوجه خاص، مع ميل عام (لا يخطئه الراصد) إلى الاتباعية على حساب الإبداعية بين أعداد كبيرة من المشتغلين بعلم النفس.

---

(1) perseveration.

محور الخطأ في تاريخ علم النفس مع الإجرائية

يبدو للمدقق فى تاريخ تعامل علماء النفس مع دعوى الإجرائية أن هذا التاريخ مر بعدة مراحل؛ فهناك أولا مرحلة الاكتشاف المبكر، وذلك فى أوائل الثلاثينيات عند بدء التعاون بين مجموعة هارفارد وبريدجمان بوساطة فايجل. ثم هناك مرحلة اشتعال الحماس فى أواخر الثلاثينيات وأوائل الأربعينيات، ومع اشتعال الحماس وكثرة الكتابات بدأت المسألة تتكشف عن خلافات لا يمكن تجاهلها مما دعا إلى إقامة الندوة التاريخية الحاسمة فى سنة ١٩٤٥، وهى الندوة التى أوضحت أن الخلافات أعمق من أن تساعد على اعتبار «الإجرائية» إشعاعا يضئ الطريق أمام الباحثين. ونظرا لأن علماء النفس لم يجدوا أمامهم بديلا على درجة معقولة من التبلور يتحولون إليه بأسئلتهم فقد بقيت الإجرائية معهم، شعارا يخايلهم دون أن يترتب عليه برنامج عمل محدَّد المعالم. هذا عن المراحل. وقد انطوت هذه الرحلة على أخطاء متعددة. تدور جميعا حول التقبل غير النقدى لنموذج بعينه من التحليل النظرى للتفكير العلمى قدمه صاحبه فى وقت مبكر من مسيرته العلمية، (سنة ١٩٢٧) ثم لم يتوقف عن إدخال مزيد من التعديلات عليه حتى أوائل الستينيات، لكن جمهرة علماء النفس (لأسباب بشرية لا آخر لها) لم يكتفوا بالتقبل غير النقدى الذى بدأوا به بل جمعوا إلى ذلك التوقف عند النموذج فى صورته المبكرة غير الناضجة ولم يتابعوا ما صدر عن بريدجمان نفسه من كتابات لاحقة مليئة بالتعديلات.

الطريق إلى تصويب المسيرة

قبل أن نختتم هذا المقال نرى لزاما علينا أن نشير إلى ما نتوسم أن يكون بداية الطريق السليم إلى تعريف المفاهيم السيكولوچية، وسوف نكتفى بتحديد هذه البداية فى هذا المقام.

أ - نقطة البدء تتمثل فى رفض القضية التى قررها بريدجمان بقوله «إن المفهوم مرادف لمجموعة الإجراءات المتعلقة به». وكذلك لابد من رفض القضية

المناظرة التى قالها بعض علماء النفس، «إن المقصود بالذكاء هو ما تقيسه مقاييس الذكاء».

ب ـ مع هذا الرفض ينبغى أن يكون واضحا أن مفهوم الذكاء (وكذا مفاهيم سيكولوچية أخرى مماثلة) أوسع (أو أشمل) من إجراءات قياسه. وإلا فكيف نفهم الإجراءات الدائبة فى السبيل إلى تحسين المقاييس المتوفرة لدينا؟ لابد أن يكون فى الذهن «بواقى من المفهوم» لم تتوصل مقاييسنا إلى الإمساك بها.

جـ - هذه «البواقى» ينبغى الحفاظ على توضيحها أمام ناظرينا، لأنها هى مربط الفرس فيما يتعلق باستمرار تقدم العلم. هذا صحيح لا بالنسبة لمفهوم الذكاء فحسب، ولكن بالنسبة لمعظم المفاهيم التى نتعامل بها فى علمنا.

د ـ رغم الاقتناع المبدئى بما يمكن أن نسميه وحدة الفكر العلمى، فقد يكون خطأ قاتلا أن يستمد علماء النفس نموذج تقدم يحذون حذوه من مسيرة العلوم الطبيعية. وقد لا يكون هذا خطأ مرحليا ولكنه خطأ استراتيچى.

هـ ـ إن الإبقاء على خط التمادى فى الإشادة «بالإجرائية» ينطوى على ضرر بالغ بعملية التفكير العلمى نفسها كما يقوم بها علماء النفس إذ يمارسون علمهم. وأبسط ما يقال فى هذا الصدد إن إطلاق الشعار يعطل التوجه النقدى نحوه، ويوهم مردّديه ومتلقيه بأن مسألة الشروط الإپستمولوچية اللازمة لضمان كفاءة المفاهيم مسألة محلولة وما عليهم إلا أن يمتثلوا لمقتضيات الحل.

و ـ يبدو إن أحد الواجبات التاريخية الملقاة على عاتق أساتذة الفلسفة، وعلماء النفس على حد سواء واجب النظر فى حقيقة العلاقة بين العلم وفلسفة العلم، هل ينتظر من فلسفة العلم أن تشرّع للعلم، أم تكون مهمتها هى أن تتحرى ما يفعله العلم. وقد يكون من المفيد هنا أن ننظر فى حقيقة العلاقة بين الإبداع الفنى والنقد الفنى (أو فلسفة الجمال) لا لنحاكى هذه العلاقة ولكن لنستخلص بعض الدروس.

ر ـ هل صحيح أن الوضعية المنطقية تصلح قاعدة عريضة لفلسفة العلم؟

هذه الإشارات السبع، فيما نتصور، قد تكون بداية الطريق إلى صياغة الحل المقنع لمشكلة تعريف المفاهيم فى علم النفس.

المراجع :

Ainsworth, L. H. (1953) - A study of rigidity, Ph. D. thesis, LONDON University.

Asimov, I, (1965) *The new intelligent men's guide to science,* London, Nelson..

Boring, E. (1957) *A history of experimental psychology,* New York: Appleton - Century-Crofts.

Bridgman, P. W. (1953) The logic of modern physics, (originally published as chapter 1 of a book carrying the same title), in *Readings in the philosophy of science* H. Feigl & M. Brodbeck eds. New-York: Appleton - Century-Crofts.

Brodbeck, M. (1953) The nature and function of the philosophy of science, in *Readings in the philosophy of science,* H. Feigl. M. Brodbeck eds., New York. Appleton ` Century - Crofts.

Comrey, A. L. (1978) Common methodological problens in factor analytical studies, *J. Consult. Clin. Psychol.,* 46/4, 648-659.

English, H. B. & English. A. C. (1958) *A comprehensive dictionary of psychological & psychoanalytical terms,* New-York: Longman's.

Fisher, S. (1950) Patterns of Personality rigidity and some of their determinants, *Psychol. Monogr.* 64/1.

Forster, N. C., Vinake, W. F. & Digman, J. M. (1955) Flexibility and rigidity in a variety of problem situations, *J. abn. soc. Psychol.,* 50/2, 211-216.

French, E, G. (1955) Interrelation among some measures of rigidity under stress and nonstress conditions, *J. abn. soc. Psychol.* 51/1, 114-117.

Goodstein, L. D. (1953) Intellectual rigidity and social attitudes, *J. abn. soc. Psychol.*, 48/3, 345-353.

Green, C. D. (1992) Of immortal mythological beasts, *Theory & Psychology*, 2/3, 291-320.

Hilgard, E. (1956) *Theories of learning*, New-York: Appleton - Century-Crofts, 2nd. ed.

Koch, S. (1992) Psycholgy's Bridgman vs. Bridgman's Bridgman, *Theory & Psychology*. 2/3, 261-290.

Kounin, J. S. (1943) Intellectual development and rigidity, in *Child behavior and develppment* R. G. Barker, J. S. Kounin & H. f. Wright. eds., New-York: McGraw-Hill, 179-197.

Leach, P. J. (1970) A critical study of the literature concerning rigidity, in *Thought and personality* P. B. warr ed. England: Penguin Books.

Lewin, K. (1935) *A dynamic theory of personality*, New-York: McGraw-Hill.

MacCorquodale, K. & Meehl, P. E. (1953) Hypothetical constructs and intervening variables, in *Readings in the philosophy of science*, New-York: Appleton- Century-Crofts, 596-611.

Nigniewitzky, R. D. (1955) A statistical study of rigidity as a personality variable, M. A. thesis, University of London.

Spence, K. W. (1953) The postulates and methods of behaviorism, in *Readings in the philosophy of science*, New-York: Appleton - Century - Crofts, 571-584.

Thomson, G. H. (1951) *The factorial analysis of human ability*, London: University of London Press, 5th ed.

مرجع بالعربية :

سويف (مصطفى) (١٩٥٤) مشكلة المفاهيم فى علم النفس الاجتماعى، **الكتاب السنوى فى علم النفس**، ٢٢٣ - ٢٣٢.

الفصل الثانى

طبيعة الوعى

مشكلات فى فلسفة علم النفس المعاصر(*)

تعتبر مشكلة النفسى[1] والمادى[2] من أقدم المسائل المثارة فى الفكر الفلسفى، فنحن نجد أفلاطون يتناولها فى محاوراته فى فترة ازدهار الفلسفة اليونانية القديمة فى أواخر القرن الخامس وأوائل القرن الرابع قبل الميلاد. ومن أهم المحاورات التى يعالجها فيها محاورتا فيدون، وأيون. ومن أهم الشخصيات التى يرد ذكرها فى هذا الصدد بعد أفلاطون شخصية ديكارت فى العصر الحديث (فى القرن السابع عشر)، ثم من تتلمذوا عليه من الفلاسفة وفى مقدمتهم سبينوزا (١٦٣٢ - ١٦٧٧)، ومالبرانش (١٦٣٨ - ١٧١٥). غير أن بعث هذه المشكلة فى أوائل القرن العشرين جاء على يد إنست ماخ E. Mach (١٨٣٨ - ١٩١٦) أحد الفلاسفة البارزين فى مجال الفلسفة الوضعية Positivism التى صاغ أسسها الفيلسوف الفرنسى أوجست كونت A. Comte (١٧٩٨ - ١٨٥٧) حوالى منتصف القرن التاسع عشر. وقد أدى موقف ماخ الذى كان يسلّم بثنائية جذرية بين النفسى والمادى إلى موقفين فلسفيين عند من تتلمذوا على فكره، أحدهما تبناه كارل بوبر K. Popper والثانى تبناه بعض أعضاء المجموعة الفلسفية المعروفة باسم دائرة فيينا Vienna circle وفى مقدمتهم هربرت فايجل H. Feigl. وفيما يلى نعرض لرأى كل من هذين

(*) المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثالث والثلاثون، العددان الأول والثانى، يناير/ مايو ١٩٩٦.

(1) mental.

(2) material.

يعتمد هذا البحث أساسا على المقال الآتى لكارل بريبرام:

K. H. pribram (1986) The cognitive revolution and mind/ brain issues *Amer. Psychologist,*, 41/5, 507-520.

الفيلسوفين باعتبارهما خلفية فلسفية لابد من معرفتها للنظر بعد ذلك فى رأى كارل بريبرام K. H. Pribram أحد كبار علماء النفس المعاصرين المهتمين بفلسفة هذا العلم.

رأى پوپر :

يتلخص رأى كارل پوپر فى القول بأننا نقف هنا أمام ثنائية تفاعلية، بمعنى أن النفسى (أو العقلى)(*) يؤثر فى المادى (الذى هو المخ)، وهذا بدوره يعود فيؤثر فى النفسى. وقد أثار هذا القول مشكلة أمام پوپر؛ إذ كان لابد له من إلقاء الضوء على الكيفية التى يتم بها هذا التفاعل، خاصة عندما نكون بصدد الكلام عن أمور محددة كالعقل والمخ. وأجاب پوپر على هذا السؤال بقوله إن العمليات العقلية تخلق ما يمكن تسميته بالعالم رقم ٣ (على أساس أن المادى والعقلى هما العالمان ١و٢). والمقصود بالعالم رقم ٣ هو اللغة والحضارة؛ فالعقل يخلق اللغة والحضارة، وهاتان بدورهما تؤثران بآلياتهما فى المخ عن طريق الحواس.

رأى فايجـل :

أما موقف فايجل فيبدأ من نقطة محددة فى فلسفة ماخ، وهى قوله بأن الثنائية الطبيعية للنفسى والمادى لا تمنع من أن يكونا متماثلين فى بناء أو بنية كل منهما. وعند هذه النقطة يبدأ فايجل تساؤله الآتى: ما هى حقيقة هذا التماثل البنائى؟ وفى محاولة فايجل أن يجيب على هذا التساؤل نجده يقول إن لغة العقل ولغة المخ وراءهما معًا بناء واحد أساسى، ومن ثم يجتاز ثنائية ماخ ليتكلم عن واحدية بنائية[1].

وهنا يلتقط كارل بريبرام K. H. Pribram(**) الخيط ليقول إن أسلوب پوپر

(*) نستخدم هنا كلمتى «نفسى» و «عقلى» كأنهما متكافئتان. وذلك فى مقابل الكلمة الإنجليزية mental .

(1) structural monism.

(**) أستاذ علم النفس العصبى وفيزيولوجيا الأعصاب فى جامعة ستانفورد بكاليفورنيا.

وفايجل فى الإجابة يساعدنا على التفكير فى حل المشكلة. إلا أننى أتقدم فى الحل الذى أفضله وأتبناه لهذه المشكلة نفسها، أتقدم معتمدا على ما تجمع لدينا من معلومات علمية فى مجالات علم النفس العصبى، وفيزيولوچيا الأعصاب، والعلوم المعرفية، ولا أسلك المسلك التقليدى للفلاسفة.

وسوف تنتهى بى محاولتى إلى القول بواحدية محايدة تقف وراء النفسى والمادى (أو العقلى والمخى)(*).

الموقف الغالب بين علماء النفس من هذه المشكلة :

لكى نحسن النظر فى موقف بريبرام، ونحسن تقويمه ينبغى لنا أن نبدأ بمعالجة بعض النقاط على سبيل التمهيد.

أولا : ما هى وجهة النظر الفلسفية التى تنطوى عليها مواقف الأغلبية من علماء النفس فى الوقت الحاضر؟ وأقول «تنطوى عليها مواقفهم» لأن معظمهم لا يعيرون اهتماما لمناقشة هذه الدلالات الفلسفية لتوجهاتهم العلمية مناقشة صريحة، بل ربما ظن بعضهم أن فى هذا مضيعة للوقت. والنتيجة أن يظلوا يمارسون العلم كحرفيين لا كعلماء مستبصرين(**) (Jennings, 1986; Brodbeck, 1953; Meehl, 1953; Bolton, 1976 سويف، ١٩٥٤؛ سويف، ١٩٩٤).

وجهة النظر الغالبة الآن هى النظرة السلوكية التى تتبلور فى موقف سكنر B. F. Skinner ورغم وجود فروق تفصيلية بين محاولات التنظير عند عدد من كبار العلماء فإن الجذر الفلسفى وراءهم واحد، ويتمثل فى رفض الإشارة إلى ما هو نفسى أو عقلى، على أساس أن هذا هو جوهر الخبرة الذاتية، وهذه لا سبيل إلى

(*) فيما يتعلق بماهية العلوم المعرفية يمكن الرجوع إلى هنت (Hunt, 1989).

(**) يضرب جننجز J. L. Jennings (1986) مثالا للأضرار التى تقع من عدم الاستبصار هذا ما أضاعه علماء النفس من وقت وجهد فى إجراء بحوث حول مفهوم «التنافر المعرفى cognitive dissonance باعتباره دافعا. وكان من الممكن لهم أن يوفروا هذا الجهد لو أنهم عنوا بادئ ذى بدء بالنظر التأملى فى طبيعة المفهوم.

تناولها موضوعيا؛ فالأزرق الذى أراه لا سبيل للآخر إلى معرفة حقيقته، ولاسبيل إلى المقارنة بينه وبين الأزرق الذى يراه غيرى.

ثانيا : يجب أن يكون لدينا قدر معقول من الوضوح لما نقصده بكلمة «الوعى». ماذا نقصد بهذا المفهوم الذى نستخدمه للإشارة إلى جوهر ماهو نفسى، أو عقلى؟ ما هو هذا الجوهر؟ أتحدث فى البداية لأزكّى كلمة «الوعى» كترجمة عربية لمفهوم consciousness بالإنجليزية. فنحن نجد فى لسان العرب ما يأتى تحت مادة وَعَى: «الوعى حفظ القلب الشيء. وعى الشيء والحديث يعيه وعيًا وأوعاه: حفظه وفهمه وقبله، فهو واعٍ، وفلان أوعى من فلان، أى أحفظ وأفهم. والوَعِيُّ الحافظ الكيّس الفقيه. وفى حديث أبى أمامة: لا يعذب الله قلبا وعى القرآن، قال ابن الأثير: أى عَقَله إيمانا به وعملا، فأما من حَفِظَ ألفاظه وضيّع حدوده فإنه غير واعٍ له». فى هذه المادة التى وردت عند ابن منظور يخيّل إلىَّ أننا بصدد أقرب كلمة عربية ومن ثم فهى أفضل ترجمة للكلمة الإنجليزية consciousness.

نتجه الآن إلى المفهوم نفسه. هنا نتبين أن تعريف هذا المفهوم ليس بالأمر الهيِّن عند المختصين بعلم النفس العصبى وعلماء فيزيولوچيا الأعصاب. وفى مقال متميز بوضوحه وإحاطته يقدم أوكلى D. A. Oakley مناقشة ممتعة للموضوع تؤدى به إلى تقديم تعريف يقع فى مستويين: الأول أن الوعى هو الآلية[1] اللازمة لصياغة نموذج داخل الكائن يمثّل البيئة الخارجية. وقوام هذا النموذج مجموعة من الصور العقلية[2] القابلة للتعديل. وهذا هو أدنى مستوى. وهو يرتبط بشكل ما بنسيج اللحاء فى المخ. وبهذا القدر يمكن القول بأنه قد يكون متوفرا عند بعض الثدييات، كالقردة العليا مثلا. أما فى المستوى الثانى أو الأعلى فيرى أوكلى أن ما يميز الوعى عند الإنسان هو ظهور وظيفة إضافية، هى «الوعى بالوعى»، أو ما نسميه أحيانا «الوعى بالذات»[3]. ويرجّح أوكلى الربط بين هذا

(1) mechanism.
(2) mental images.
(3) self awareness.

المستوى من الوعى (الذى يبدو أنه إنسانى تماما) والجزء الأمامى من الشق الأيسر من المخ حول منطقة فيرنيكا، وهى منطقة تقع ملاصقة للحاء السمعى وتنطوى على الآلية اللازمة لتحويل المدخلات السمعية إلى معانٍ، ومراقبة وتنظيم المخرجات الصوتية (أى الكلام). ويقول أوكلى إنه بدون وضع هذه الافتراضات فإننا لا نستطيع أن نفهم كثيرا من النتائج السلوكية التى تترتب على دراسات المخ المشقوق[1] (Oakley, 1979).

عود إلى فكر بريبرام

ونعود إلى متابعة فكر بريبرام. يقول بريبرام إنه لا يستطيع أن يتبنى التوجه الفلسفى لموقف سكنر بأن يرفض تماما التعامل مع ما يسميه بالخبرة الذاتية، بل سيتعامل معها على أساس المنهج المعروف باسم «المنهج الفرضى الاستدلالى»[2]، وذلك بتكوين استنتاجات متوالية، على أن نقف عند أحد هذه الاستنتاجات التى تتوالى فى تسلسل منطقى ونمتحنه (أى نمتحن هذا الاستنتاج تجريبيا)، فإذا وجدنا ما يؤيده التزمنا به، وإذا لم نجد انصرفنا عنه. ويقول بريبرام إن هذا التوجه من جانبه ليس مجرد توجه فلسفى ولكن له مضامين عملية أمبيريقية.

ويقف بريبرام عند ظاهرة إكلينيكية بالغة الأهمية تسمى ظاهرة «الإبصار الأعمى»[3]، وهى تتلخص فى أن الشخص الذى يستأصل عنده الفص القفوى أو أجزاء كبيرة منه يقرر أنه لم يعد يرى، أى أنه أصبح أعمى (رغم سلامة شبكية[4] العين). ومع ذلك فإنه يستجيب الاستجابة الحركية السليمة نحو مواضع الأشياء وحدودها. هذه ظاهرة مرضية بالغة الأهمية لأن ما يحدث فيها من تفكك بين الجانب الخاص بالخبرة الذاتية (أى أن يقرر الشخص على أساس استبطانى بأنه لا يُبصر) والجانب السلوكى الذى يمكن للملاحظ الخارجى أن يلاحظه، هذا التفكك باختفاء الجانب الذاتى (الحسى/ الإدراكى) وبقاء الجانب الحركى/

(1) split brain.
(2) hypothetico deductive method.
(3) blind sight.
(4) retina.

الأدائى يمكن أن نتعلم منه أشياء كثيرة. ويعلق بريبرام على هذه الظاهرة بقوله: (إننى لا أستطيع أن أتبنى هنا موقف الباحث السلوكى المتشدد الذى يرفض الاعتراف بالجانب الذاتى (أو الاستبطانى من الظاهرة)، بل أرى من واجبى أن أبدأ فأعترف بكل من الشق الأدائى فيها، والشق الذاتى الذى ينعكس فى التعبير اللفظى الذى يقدمه المريض (أو كان يقدمه)، وأحاول جاهدًا أن أستكشف الآليات العصبية التى عندما يصيبها التلف فإنها تسبب هذا التفكك. بعبارة أخرى إننى أقبل بناء على ذلك أن تكون لهذا الشخص حياته النفسية الخاصة (الذاتية)، وأن تكون العمليات النفسية التى تجرى لديه فى متناول استبطاناته التى يعبر عنها لغويا، وفى متناول سلوكه الأدائى كذلك. بل وأستنتج من هذا كله أن هذين الطريقين يكشفان عن نوعين مختلفين من العمليات كانا يجريان معًا، ثم افترقا. ومع ذلك فأنا لا أتجه فى معالجة هذه الظاهرة وجهة فريق أخر من المعارضين للسلوكية المتشددة، وهم الفريق الذين ينحون منحى الظاهرية[1] والوجودية[2] فيتحدثون عن الخبرة الذاتية كما لو كانت الموجود الحقيقى وما عداها فهو مستمد منها.

والخلاصة أن موقف بريبرام يتحدد هنا على الوجه الآتى: نحن هنا بصدد عمليات عصبية نفسية، تعبر عن خبرتى الذاتية بهذا الموقف، وتكشف عن نفسها فى استخدامى للغة، وعمليات عصبية تكشف عن نفسها فى أدائى حركات منظمة بصورة معينة، ويعلق بريبرام بنفسه على موقفه هذا بقوله إنه ليس بالموقف النفسى الخالص، ولا بالمادى الخالص. إن الوصف الدقيق والموضوعى لما نحن بصدده من ظواهر يقتضى الإقرار بأننا بصدد بُعدين لهما أساس واحد.

عالم الكومبيوتر :

عند هذا الموضع من معالجة المشكلة يقول بريبرام إنه سوف يلجأ إلى عالم الكومبيوتر ليستخدم مفاهيمه وآلياته لشرح ما يريد شرحه، لأن هذه المفاهيم

(1) Phenomenology.
(2) existentialism.

والآليات مفيدة جدا إذا استخدمت على سبيل الاستعارة. ومن أهم المفاهيم التى يلجأ إليها فى هذا الصدد مفاهيم البناء[١]، والبرامج[٢]، ومعالجة المعلومات[٣].

ونقطة البدء فى تفكيره هنا فى التمييز (فى عالم الكومبيوتر) بين ثلاثة مستويات على النحو الآتى: الآلة الجامدة[٤] بكل خصائصها، والبرامج من المستوى الأدنى[٥] (مثال ذلك ما يسميه نظم التشغيل[٦])، ثم البرامج من المستوى الأعلى[٧] (مثال ذلك: برامج معالجة الألفاظ[٨]). ويقول إن هذا التمييز يناظر فى مشكلتنا الأصلية التمييز بين المستويات الثلاثة: المخ، والعقل[٩]، والروح الاجتماعية[١٠].

ثم يعلق على هذا التناظر فى التمييز فيقول إنه فى حالة برامج المستوى الأدنى فى عالم الكومبيوتر لابد من تطابق بين هذه البرامج ونوعية الكومبيوتر الذى وُضعت له، كما يوجد قدر من التماثل بين منطق هذه البرامج ومنطق عمليات الآلة التى تعمل فيها. هذه الحقيقة يناظرها فى عالم مشكلتنا كون العمليات الحسية الإدراكية مماثلة لعمليات المخ. وتأتى بعد ذلك نقطة أخرى فى التناظر، هى ثبات البناء (أو التصميم) عبر التحويلات[١١]، وهذه حقيقة هامة فى عالم الكومبيوتر، إذ لابد أن يظل شىء ما ثابتا عبر عمليات الترميز (أو التكويد)[١٢]، بحيث نستطيع أن نستعيده عن طريق الترميز المضاد. وكذلك فى عالم المخ والعقل لابد أن يبقى شىء ما ثابتا عبر عمليات التحويل التى تطرأ على المدخلات الحسية

---

(1) structure.
(2) programmes.
(3) information processing.
(4) hardware.
(5) low level programmes.
(6) operating systems.
(7) high level programmes.
(8) word processing programmes.
(9) mind.
(10) social spirit.
(11) transformations.
(12) coding.

بدءا من عبورها سطح الاستقبال فى الحواس وحتى تصل إلى اللحاء. ولتقريب هذا المعنى إلى أذهاننا يلجأ بريبرام إلى تشبيه مستمد من عالم الموسيقى حيث تبدو هذه الحقيقة بصورة شديدة الوضوح؛ فالسيمفونية الناقصة لشوبرت مثلا تحتفظ بهويتها سواء تلقيناها فى شكل نوتة، أو حفل سيمفونى، أو مادة للاستماع يبثها علينا الكاسيت. فى هذا المثال يبدو بوضوح أن التجسيدات المختلفة التى يتلبّس بها بناء (أو تصميم) السيمفونية الناقصة لشوبرت لا أهمية لها فيما يتعلق باحتفاظ السيمفونية بوحدة تصميمها (أو بالأحرى بهويتها البنائية).

ثبات البناء عبر التحويلات :

تقدم بريبرام بعد ذلك خطوة أخرى فى سبيل الإفادة من التناظر الذى يقيمه بين عالم المخ والعقل من ناحية وعالم الكومبيوتر والبرامج من ناحية أخرى؛ فيتناول مسألة ثبات البناء عبر التحويلات. وهنا يتساءل كيف يتحقق هذا الثبات؟ وتتلخص إجابته فى القول بوجود مبدأين مسئولين عن هذا الثبات فى عالم الكومبيوتر هما: مبدأ التدرج الهرمى(١)، ومبدأ التحكم المتبادل(٢)، بمعنى أن كل مستوى يحكم المستوى الأدنى منه كما أنه يكون محكوما به. ونستطيع أن نرى ذلك بوضوح عندما نقوم بتحليل الأدوات (اللغوية) التى تربط بين مختلف مستويات لغات البرامج. ويناظر ذلك فى عالم البيولوجيا ما كشفت عنه البحوث البيولوجية فى العقود الأخيرة من أن عمليات المردود(٣) والمردود المضاد(٤) عمليات شائعة فى معظم ما يصدر عن الجهاز العصبى المركزى. وفى عالم المخ بوجه خاص يمكننا أن نتحدث عن نوع من التكامل الهرمى يربط بين العمليات العقلية والمخ. أما كيف يتم ذلك فالتصور الذى نستطيع صياغته الآن (ولو باعتباره صياغة مؤقتة إلى أن نجد ما هو أفضل منها) هو على النحو الآتى:

---

(1) hierarchy.
(2) reciprocal control.
(3) feedback.
(4) negative feedback.

تقوم آليات الحس (الحواس) بالتوصيل التحويلى[1] لأنماط الطاقة الفيزيائية بحيث تتحول هذه إلى طاقة عصبية بمجرد عبورها سطح الحواس.

ويكشف القدر الكبير من البحوث الجارية فى مجال فيزيولوچيا الأعصاب عن نوع من التناظر بين نمط المدخلات الفيزيائية ونمط المخرجات العصبية أو الاستجابة العصبية. ومع مزيد من النظر فى مدخلات أكثر تعقيدا تصبح المشكلة كما يواجهها الباحثون هى المقارنة بين أنماط فيزيائية بعينها وبين الخبرة الذاتية (وهو أصلا موضوع السيكوفيزيقا)، وتسجيل أنماط الاستجابة العصبية كما تصدر عن ما يمكن تسميته بالمحطات الحسية المختلفة فى المخ. ويمكن تصور هذه المحطات على أنها تقع فى المسافة بين الأسطح الحسية المستقبلة من ناحية ولحاء المخ من ناحية أخرى.

ويحاول بعض الباحثين أن يجد التعبير الرياضى الملائم لهذه النقلات التحويلية فى صورة دوال رياضية. فإذا كشفت دوال النقل التحويلى هذه عن ظهور أنماط متكافئة (إلى درجة التطابق[2]) عند المدخل والمخرج بالنسبة للمحطة الحسية فإن هذه الأنماط تعتبر متطابقة شكلا فتوصف بأنها أيزومورفية هندسيا[3]. ولكن قد تكشف الدوال عن أنماط متضايفة[4] وقابلة لأن تُعكس[5]، فى هذه الحالة يقال إنها أيزومورفية جبريا[6].

من هذا العرض يتضح أن معالجة المدخلات تمر بمستويات، وفى كل مستوى تحدث نقلات تحويلية (وهى بمثابة عمليات التكويد) تزيد من تغيير نمط المدخلات، ولكنها (أى هذه النقلات) تحتفظ فى الوقت نفسه بنظام (أوبناء) أساسى ما كما هو دون تغيير، وهو هذا الذى نسميه البنية المعلوماتية[7]. بعبارة أخرى إن الثبات

(1) transducing.

(2) identical.

(3) geometrically isomorphic.

(4) superposable.

(5) reversible.

(6) algebraically isomorphic.

(7) the informational structure.

المشار إليه فى هذا السياق (سياق الكلام عن المخ) ينطوى على إشارة إلى عمليات ترميز (تتم مع النقلات التحويلية) تربط بين مستويات متتالية تزداد تعقدا وتركيبا مع كل مستوى جديد. وفى هذا السياق يعرِّف المستوى بكون الترميز اللازم له أكفأ من الترميز اللازم لمكوناته (بمعنى أنه يحتاج إلى إنفاق قدر أقل من الطاقة). يصدق هذا الكلام على عالم الكومبيوتر وبرامج تشغيله كما يصدق على عالم العقل/ المخ. غير أن طبيعة عمليات الترميز (والنقل التحويلى) التى تتم فى عالم العقل/ المخ تعتبر أعقد بكثير من مثيلاتها فى الكومبيوتر. وفى هذا الصدد نجد أن جهود العلماء أمدَّتنا على مر قرن ونصف القرن بقدر معقول (ولو أنه متواضع) من العلم بعمليات الترميز هذه، وذلك فى سياقات السيكوفيزيقا، وعلم النفس العصبى، والبحوث المعرفية.

بحوث فيزيولوچيا الأعصاب :

وفى السبيل إلى مزيد من الوضوح يحاول پريبرام أن يستشير بحوث فيزيولوچيا الأعصاب (وبوجه خاص مجموعة الدراسات التى تركز الضوء على الأبنية العصبية الدقيقة(١)) على أمل أن يستخلص من نتائجها ما يزيد من وضوح التصور الذى يقدمه. فى هذا الصدد يقرر أن عددا كبيرا من البحوث الحديثة تشير إلى حقيقتين هامتين: الأولى، أن أسلوب تعامل الحواس جميعا مع دفقات الطاقة التى تنصب عليها من البيئة الخارجية هو أسلوب التحليل الطيفى(٢)؛ فكل حاسة تعمل كمحلل طيفى لدفقات الطاقة من النوعية التى تتعامل معها (حاسة السمع مثلا تفعل ذلك مع الموجات الصوتية، وحاسة الإبصار تفعل ذلك مع الأشعة الضوئية.. الخ). وربما كان أكبر كم من المعلومات نعرفه الآن فى هذا الصدد هو ما تراكم لدينا عن الكيفية التى يعمل بها جهاز الإبصار إذ يقوم بتحليل تذبذبات شدة الضوء فى توزيعها المكانى. هذا عن الحقيقة الأولى. أما عن الثانية، فهذه تتعلق بترميز المدخلات الحسية(٣) فى اللحاء، إذ أن هذا الترميز لا

(1) neural microstructures.
(2) spectral analysis.
(3) sensory input.

يتم بواساطة خلايا عصبية مفردة ولكن بواسطة تجمعات من الخلايا يسميها بريبرام «حزم منطقية»[١]، هذه التجمعات هي الوحدات الأساسية للعمل. ويحتوى التجمع الواحد على حوالى عشرة آلاف خلية عصبية من أنواع مختلفة، تتجمع فيما بينها على أساس مبدأ التكامل الوظيفى، بحيث تعمل معًا فى تقديم نمط بعينه عن المردود والمردود المضاد لعمليتى الكف[٢] والاستثارة[٣]. وفى هذه الوحدات (التى هى تجمعات خلوية فى اللحاء يطلق عليها أحيانا اسم الأبنية الدقيقة أو الدوائر الدقيقة[٤]) تتم معالجة المدخلات الواردة من الحواس.

الاستعانة بالعلوم الهندسية :

فى هذا الموضع من بنائه الفكرى يستعين بريبرام بالعلوم الهندسية؛ فيقول إن هذا الطراز من المعالجة لمدخلات تقع فى المجال الطيفى تتناولها العلوم الهندسية تحت عنوان «معالجة المعلومات البصرية»[٥] إذا تمت باستخدام أجهزة تعتمد على عدسات، وتحت عنوان «معالجة الصور»[٦] إذا تمت بوساطة الكومبيوتر، وتحت عنوان «الهولوجرافيا»[٧] إذا استعين فى تخزين المدخلات بفيلم فوتوغرافى. ويقول إن بحوث الهولوجرافيا هى التى لفتت نظره أكثر من غيرها من المصادر إلى أهمية خصائص المجال الطيفى فى فهم مشكلة العقل/ المخ؛ فعلى الهولوجرام (وهو الفيلم نفسه) تتوزع المعلومات الواردة عن الأشكال[٨] كما تقوم فى المكان. وإذا حدث تلف فى موضع محدد عليه فإن المعلومات المخزّنة عليه (أى على الهولوجرام) لا تفقد جزءاً مناظراً منها، ولكنها تفقد فى جملتها (أى على السطح كله) قدرا ما من تحددها وتميزها (إذ تصبح مغبّشة[٩]) بشكل موزع

(1) logic modules.
(2) inhibition.
(3) excitation.
(4) micro circuits.
(5) optical information processing.
(6) image processing.
(7) holography.
(8) forms.
(9) blurred.

توزيعا يتناسب بدقة مع توزيعها الأصلى، ومن ثم فإن هذا التغبيش يمكن القضاء عليه تماما بعملية مضادة (أى بإعادة تطبيق الترميز)، أى أن إعادة تركيب الصورة[1] من المجال الطيفى المخزون يتم عن طريق إعادة تطبيق الترميز الذى استخدم أصلا فى التخزين. ويقول بريبرام إن مسألة حدوث تلف فى موضع بعينه على الهولوجرام وكونه لا يأتى متبوعا بفقدان جزء مناظر من المعلومات المخزنة ولكن بحدوث غبش موزع على السطح كله بما يناسب التوزيع الأصلى للمادة المخزّنة يلقى ضوءًا مهما على ظاهرة طالما حيّرت علماء العلوم العصبية وهى أن الإصابات الموضعية فى المخ[2] لا تكون مصحوبة بفقدان جزء معين من مخزون الذاكرة. ثم يقول إن الحقيقة التالية لذلك وهى أننا إذا أردنا القضاء على الغبش الحادث على الهولوجرام فما علينا إلا أن نجرى عليه نفس الترميز الذى أجرى من قبل لتخزين الصورة، وعندئذ نستعيد تركيب الصورة أو الشكل بتحدده المتميز الذى كان متوفرا له قبل حدوث الغبش، إن هذه الحقيقة تلقى الضوء على جانب بالغ الأهمية فى مشكلتنا الأصلية فى مجال العقل/ المخ، ذلك أن المدخلات الجديدة الواردة من الحواس، أو من أى مصدر آخر فى الجهاز العصبى المركزى يمكنها أن تنشط فورا آثار الذاكرة التى سبق ترميزها على أساس التحليل الطيفى. ومعنى ذلك أنه لا الصور ولا أى مضامين عقلية تخزّن فى أى موضع فى المخ. ولكن الذى يحدث أنه بفضل العمليات التى تجرى فى التجمعات الخلوية الدقيقة التى سبق الإشارة إليها تحت اسم «الحزم المنطقية»، وبمساعدة المدخلات الحسية الصادرة أصلا عن البيئة، فإن الصور وسائر العناصر العقلية جميعا تنبثق ويتم تركيبها. بعبارة أخرى إن الصور عندما تُدفع إلى التحقق (أى عندما تُركَّب) نتيجة فعل يقع فى بيئة الكائن فإنها تؤثر من خلال الحواس على سائر عمليات المخ. يحدث ذلك فيما يتعلق بمضمون التفكير والتذكر. ويحدث ما يماثل ذلك أيضا من خلال آليات حركية فى المخ خاصة بإصدار الأفعال المقصودة المدبّرة.

---

(1) image reconstruction.

(2) local brain lesion.

الدلالة الفلسفية لفكر بريبرام

هذه النظرة عند بريبرام تجعل من المتعذر علينا أن نحتفظ بالتصور الفلسفى التقليدى الذى يرى تفرقة جذرية بين النفسى (أو العقلى) والمادى. بل تدفعنا دفعا إلى أن نرى أن كلا الطرفين مظهر متحقق، ومن ثم فهو لا يقل واقعية عن الآخر. فهما إذن تحقيقان مختلفان لمبدأ واحد وراءهما. ويتخلق هنا سؤال جديد؛ ما هو هذا المبدأ؟

وفى هذا الصدد يتجه بريبرام إلى بحوث الفيزياء الحديثة. ولن نتابعه فى هذا الجزء من رحلته الاستكشافية. ولكننا نكتفى بإشارة محدودة. فى أيام جيمس كلارك ماكسويل J. C. Maxwell (حوالى منتصف القرن التاسع عشر) قبل العلماء معادلاته لانتقال موجات الضوء عبر الأثير. ولكن بعد ذلك ببضعة عقود تخلى العلماء عن فرض الأثير، ورغم هذا لم يتخلوا عن معادلات ماكسويل. وأضيفت إليها فيما بعد معادلات شرودنجر E. Schroedinger، ثم دى بروجلى Louis V. Prince de Broglie، وأصبح الكلام عن انتقال الضوء عبر الفراغ.

ويبدو حاليا أن علماء الطبيعة يعودون إلى ملء هذا الفراغ، لا بالأثير كما كان التصور السابق، ولكن بما يوصف بأنه تركزات مكثفة للطاقة[1].

ثم كلمة أخيرة؛ عندما أراد أن يطلق عنوانا على توجهه الفلسفى كما قدمناه فى هذا المقال اختار عنوانا «الواقعية التركيبية»[2].

المصادر :

Bolton, N. (1979) Phenomenology and psychology: Being objective about the mind, *Philosophical problems in psychology,* N. Bolton ed., London: Methuen 158-175.

Brodbeck, M. (1953) The nature and function of the philosophy of science, in *Readings in the philosophy of science,* New York: Appleton- Century- Crofts, 3-7.

(1) dense concentrations of energy.

(2) constructional realism.

Hunt, E. (1989) Cognitive science: defintition, status and questions, *Annual Rev. Psychol.*, Vol. 40, 603-629.

Jennings, J. L. (1986) Husserl revisited: The forgotten distinction between psychology and phenomenology, *Amer. Psychologist* 41/11, 1231- 1240.

Meehl, P. E. (1953) Law and convention in psychology. in *Readings in the philosophy of science,* New York: Appleton-Century- Crofts, 637-659.

Oakley, D. A. (1979) Cerebral Cortex and adaptive behaviour, in *Brain, behaviour and evolution* D. A. Oakley, H.C. Plotkin (eds.), London: Methuen, 154-188.

Pribram, K. H. (1986) The cognitive revolution and mind/ brain issues, *Amer. Pychologist,* 41/5, 507-520.

مراجع عربية :

سويف (مصطفى) (١٩٥٤) مشكلة المفاهيم فى علم النفس الاجتماعى، **الكتاب السنوى فى علم النفس،** ١٩٥٤ ، ٢٢٣-٢٣٢ .

سويف (مصطفى) (١٩٩٤) تعريف المفاهيم بين علم النفس والفلسفة، **المجلة الاجتماعية القومية،** ٣١/ ١، ١١٥-١٤٨ .

الفصل الثالث

الموضوعيـة

فى العلوم الاجتماعية[*]

تنطوى كثير من العقول على تساؤل يظل ضمنيا أحيانًا ويظهر صريحًا أحيانًا أخرى حول مدى توفر الموضوعية فى العلوم الاجتماعية مقارنة بالعلوم الطبيعية والبيولوجية، وتتفاوت الإجابة من شخص إلى آخر على هذا السؤال نتيجة لعوامل متعددة، من أهمها ذلك القدر من المعرفة الدقيقة المتوفرة لدى السائل بالعلوم الاجتماعية، ومدى اطلاعه على تاريخ العلوم الطبيعية، وموقفه الفلسفى والأيديولوجى بوجه عام.

ونظرًا لكونى واحدًا من المشتغلين بالعلوم الاجتماعية، ولأننى مقتنع اقتناعًا عميقًا بمسئولية الباحثين العلميين عمومًا تجاه مجتمعاتهم، وبأن العلوم الاجتماعية قادرة بحاضر إنجازاتها، وبمستقبلها، على أن تقدم إمكانات كبيرة لترشيد ممارساتنا الشخصية والاجتماعية، فقد رأيت أن أسهم برأى فى هذا الموضوع كجزء من واجب عام نحو إثراء مجال التخصص، ولاسيما فى موضوع يقع على خط الحدود بينه وبين فلسفة العلوم، حيث إسهامات الزملاء قليلة بينما توحى كثير من الدلائل أن لاغنى عن جهودهم فى هذا الصدد.

مجال العلوم الاجتماعية :

تطلق هذه التسمية فى الوقت الحاضر على عدد كبير من الدراسات، منها كثير من فروع علم النفس. وعلم الاجتماع، والأنثروبولوجيا الحضارية، والاقتصاد، والتاريخ، والآثار، والقانون المقارن، وفى الوقت ذاته يسود اقتناع بأن فروع علم

(*) مجلة كلية الآداب ـ جامعة القاهرة ـ ١٩٩٧.

النفس، والاجتماع، والأنثروبولوجيا الحضارية تكوّن معًا النواة المركزية لهذا التجمع، وهذا هو المجال الذى سأتحرك فيه وأنا أتحدث عن الموضوعية، ومع ذلك فسيكون تركيز معظم الحديث عن علم النفس بفروعه المختلفة، لسببين رئيسيين: أولهما: أُلفتى بهذه المنظومة بحكم التخصص، وثانيهما: ما أتصوره من أن ما يصدق من اعتبارات منهجية على علم النفس يصدق كذلك ولكن بدرجات متفاوته على سائر العلوم الاجتماعية، ومن ثم يكون تركيز الحديث على علم النفس من باب توفير المزيد من الوضوح.

معنى الموضوعية :

الموضوعية مصطلح فلسفى أصلاً، ومع أنه بالغ الأهمية بالنسبة لعمل العلماء باعتباره واحدا من الركائز الرئيسية لعملهم فإنه قلما يحظى بمناقشة صريحة فى كتاباتهم البحثية، وربما كان ذلك لذيوع الشعور فيما بينهم بأنه ينتمى إلى مجال فلسفة العلم لا إلى مجال ممارسة العلم كنشاط بحثى، وربما كذلك لشعورهم بأن الموضوعية من المسلّمات Postulates. ونحن عادةً لا نناقش المسلّمات.

ويقدم أستاذ الفلسفة الفرنسى الشهير أندريه لا لاند A. Lalande مناقشة مكثفة لهذا المصطلح فى معجمه المعروف للمصطلحات الفلسفية (Lalande 1924) تحت ثلاثة عناوين منفصلة: موضوعى Objectif، وموضوعية Objectivité، و Objec-tivism. وترد أكثر المناقشات تفصيلا تحت العنوان الأول: Objectif موضوعى، ويورد لالاند فى هذا الصدد ستة تعريفات مستخلصة من كتابات الفلاسفة على طول تاريخ الفلسفة، ثم يشفع هذا العرض بالتوصية باستخدام التعريف الثالث لأنه فى رأيه أفضلها جميعا، وأنسبها للاستخدام فى شأن العلوم المختلفة، ومؤدى هذا التعريف الثالث ما يأتى:

الموضوعى ضد الذاتى(١)، والذاتى هنا بمعنى الفردى. وعلى ذلك فما يوصف بأنه موضوعى تكون له مصداقيته بالنسبة لجميع العقول لا بالنسبة لعقل هذا الفرد

---

(1) subjectif.

أو ذاك فحسب، ويورد لا لاند دعما لهذا المعنى نصوصًا من الفيلسوف الفرنسى H. Poincaré هنرى بوانكاريه (١٨٥٤-١٩١٢). يقول بوانكاريه فى كتاب له بعنوان «قيمة العلم» ما معناه: عندما ندَّعى أن علاقات ما لها قيمة موضوعية فنحن نعنى أن لها قيمة بالنسبة لجميع العقول الموجودة الآن، وأنها ستكون كذلك بالنسبة لجميع العقول التى تأتى من بعدنا، ومع أننا لا نستطيع أن نتصور لهذه العلاقات وجودًا متميزًا فى المكان خارج العقل الذى يدركها فإن هذا لا يقلل من موضوعيتها، لأن وجودها هو ما هو الآن، وستظل كذلك بالنسبة للجميع فى المستقبل. إلى هنا تنتهى أفكار بوانكاريه.

وهذا المنحى هو ما آخذ به فى مقالى الراهن، وأرى أنه يصدق بالنسبة للعلوم جميعًا، الطبيعية، والبيولوجية، والاجتماعية.

تمهيد للحديث المنضبط عن علم النفس :

قبل الاسترسال فى الحديث أقدم للقارئ تمهيدًا لضبط الحديث عن علم النفس، أقول ذلك لأن خبرات الحياة عمومًا وخبرتى فى عالم التخصص علمتنى أننا كثيرًا ما نتكلم ونحن نعنى شيئا بذاته، ويتلقى المستمع (أو القارئ) كلامنا وقد فهم شيئا آخر غير ما نعنى، وذلك لأننا لم نتأكد منذ بدء الحديث من وحدة المسمَّى فيما بيننا، وقد زادت هذه المحنة فى المرحلة الأخيرة من حياتنا الاجتماعية لأسباب قد تكون سياسية فى المحل الأول.

علم النفس العلمى :

ماذا نعنى بالضبط عندما نتكلم نحن أبناء التخصص عن علم النفس بفروعه المختلفة؟

النقطة الأولى فى الإجابة عن هذا السؤال أننا نفرِّق بين ما نسميه علم النفس العلمى[1]، وعلم النفس الدارج[2]. والمقصود بهذه التفرقة الإشارة الواضحة إلى

(1) scientific psychology.

(2) common-sense psychology.

أن علم النفس العلمى يستخدم فى الوصول إلى المعلومات التى تقرها الأساليب العلمية الأساسية المتعارف عليها بين الباحثين العلميين جميعا، وعلى رأسها المشاهدة المنظمة(١) والاستنباط المنظم(٢)، وفى السبيل إلى ذلك يجرى البحوث الميدانية والبحوث المعملية ويستخدم القواعد والمعادلات الإحصائية المختلفة، مثل طرق اختبار الفرض الصفرى(٣)، وحساب معاملات الارتباط(٤)، وتحليل الانحدار(٥)... إلخ، وذلك باعتبار الإحصاء هو ذلك الفرع من الرياضة الذى يصلح فى المرحلة الحاضرة من ارتقاء العلوم النفسية لتوضيح وتفسير ظواهر الحياة النفسية. وفى مقابل ذلك فإن ما يسمى بعلم النفس الدارج يعتمد فى إقرار معارفه على أساليب مغايرة من أهمها المشاهدة العابرة أو الطارئة(٦) والاستنباطات العفوية(٧).

والنقطة الثانية، أننا فى علمنا لاندرس النفس كما يوحى الاسم لأول وهلة، ولكننا ندرس ظواهر النشاط النفسى، أو ما يسمى بالوظائف النفسية، وهذه تضم تحت مظلتها نوعين من الظواهر، هما ظواهر السلوك(٨)، وظواهر الخبرة(٩)؛ والسلوك نوعان: السلوك الصريح(١٠)، وهو الذى يمكن مشاهدته مباشرة بواسطة أكثر من مشاهد، ومن هذا القبيل الكتابة والمشى والجرى... الخ، والسلوك الضمنى(١١) وهو الذى لا يمكن مشاهدته مباشرة إلا بوساطة من يمارسه، كالتفكير فى حل مشكلة ما، ومحاولات التذكر، وعمليات المقارنة بين حجمين أو

(1) systematic observation.
(2) systematic inference.
(3) null hypothesis.
(4) correlation coefficients.
(5) regression analysis.
(6) accidental observation.
(7) casual inference.
(8) behaviour.
(9) experience.
(10) overt behaviour.
(11) covert behaviour.

لونين... الخ. والخبرة كذلك نوعان: خبرة مباشرة مثل الآثار الشعورية والتصورية المباشرة لتعاطى مادة مخدرة كالحشيش، والخبرة غير المباشرة مثل الآثار البعيدة المترتبة على تعلم الشخص مهارات بعينها، كتعلم لغة أجنبية، وتعلم السباحة، أو قيادة السيارة... إلخ.

وقد ابتكر علماء النفس أو طوّعوا الأساليب المناسبة لتوقيع المشاهدة النظامية على جميع هذه الظواهر التى تندرج تحت مفهومَىْ السلوك والخبرة، كما ابتكروا وطوّعوا الأساليب المناسبة لمعالجتها فى تحليلاتهم العلمية المختلفة.

والنقطة الثالثة والأخيرة أن علم النفس العلمى شىء والتحليل النفسى شىء آخر(١)، وأنا أذكر هذه النقطة على وجه التحديد لأن كثيرا من مثقفينا لديهم بعض معلومات عن التحليل النفسى، وخاصة ما نسب منه إلى سيجموند فرويد S. Freud، وهم يوحدون بين هذا التحليل النفسى وعلم النفس. وهذا خطأ. هناك بضع ركائز تحتم التفرقة بين الاثنين:

أولها الفارق فى النشأة التاريخية؛ فالتحليل النفسى نشأ فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، تحت مظلة الطب النفسى، وقد نشأ بوصفه محاولة للتغلب على بعض الصعوبات التى واجهت التطبيب النفسى فى ذلك الوقت، تطبيب حالات الهستيريا. ولم تقتصر المحاولة على الوقوف عند مستوى التغلب العملى العيادى على تلك الصعوبات بل تعدت ذلك إلى مستوى التنظير لفهم المرض النفسى، ثم لفهم الصحة النفسية عمومًا، ثم لفهم المجتمع والحضارة. وارتبط اسم التحليل النفسى فى بدايته باسم سيجموند فرويد طبيب الأعصاب النمساوى، ثم بأسماء كثيرين ممن تتلمذوا عليه، وأسهموا بإسهامات كثيرة فى منظومته، وفى مقابل هذه النشأة التاريخية للتحليل النفسى نجد أن علم النفس العلمى بدأ يخطو خطواته الأولى فى أواخر الثلث الأول من القرن التاسع عشر، أى قبل بدء التحليل النفسى بحوالى خمسين سنة، وقد نشأ فى رحاب معامل

---
(1) psychoanalysis.

فيزيولوجيا الأعصاب، كمحاولة جادة للدراسة التجريبية للكشف عن العلاقة بين الخصائص الفيزيقية للمؤثرات اللمسية والصوتية والضوئية من ناحية، والخصائص النفسية لاستجابة الشخص الحسية لهذه المؤثرات (Brett 1965; Murphy 1938).

وقد امتدت هذه المحاولات المبكرة بمنطقها البحثى الأساسى لتشمل فيما بعد سائر جوانب السلوك والخبرة؛ وفى أثناء هذه النمو طرأت عليها تغيرات منهجية متلاحقة أدت بها فى أواخر القرن التاسع عشر إلى أن تنفرد بنوع بعينه من المعامل بدلا من البقاء داخل معامل الفيزيولوجيا، فأسست لهذا الغرض أول معمل لإجراء تجارب علم النفس بصورتها النوعية، وكان ذلك فى مدينة ليبزج فى ألمانيا سنة ١٨٧٩، وارتبطت هذه المسيرة بأسماء خاصة بها من أهمها فيبر E. H. Weber الذى بدأ أكثر التجارب تبكيرا حوالى سنة ١٨٣٢، وفنت W. Wundt الذى يُعزى إليه الفضل فى تأسيس أول معمل لعلم النفس سنة ١٨٧٩، ولابد من أن يلاحظ هنا أن هذه النشأة لعلم النفس العلمى تربطه منذ البداية بالسعى إلى دراسة الوظائف النفسية فى صورتها السوية لا المرضية.

خلاصة هذه الفقرة من الحديث أننا عندما نتكلم عن علم النفس، نعنى منظومة بعينها نميزها بأن نطلق عليها اسم «علم النفس العلمى»، وهذا يعتمد القواعد الأساسية للبحث العلمى تمييزا له مما نسميه علم النفس الدارج، والموضوع الرئيسى لمنظومتنا هذه هو السلوك والخبرة. وقد نشأت هذه المنظومة فى رحاب معامل الفيزيولوجيا، ثم استقلت فيما بعد بمعاملها النوعية، وكان شغلها الشاغل دراسة الوظائف النفسية فى صورتها السوية، أى فى صورتها الملازمة للحياة النفسية السوية (لا المرضية).

مستويات الموضوعية :

نعود الآن بعد هذه الجولة فى التمهيد للحديث المنضبط عن علم النفس نعود إلى النظر فى مسألة الموضوعية التى هى محور هذا المقال.

وقد ذكرت فى بداية الحديث معنى الموضوعية كما يوصى بتبنيه واحد من أفضل المعاجم الحديثة للمصطلحات الفلسفية. وخلاصة هذا المعنى أن الموضوعى هو ما يحمل فى نفسه من العناصر ما يجعل العقول جميعا تتقبله، وقد أشار لالاند إلى أن هذا المعنى يتفق مع ما يذهب إليه پوانكاريه الرياضى والفيلسوف الشهير. وننتقل الآن إلى مزيد من تفصيل الحديث.

الموضوعية مفهوم مركَّب وليست مفهوما بسيطا، والتعريف الذى يقدمه لالاند فى معجمه إنما هو تعريف مكثَّف يقوم على دمج عناصر متعددة معًا ويمكن تحليل هذا المفهوم إلى مكوّنين أساسيين، هما:

١- موضوعية المدرَك، مستقلا فى وجوده عن كيفية إدراكنا إياه، ويزداد وزن موضوعيته علينا بمقدار إرغامنا على تخليص عقولنا من أثر بعض أو كل الخداع الحسى، أو التلوين الوجدانى الذى قد يشوب هذا الإدراك. (وهذا أحد معانى مصطلح «الذاتى» ـ عكس الموضوعى ـ وقد ورد عند لالاند مصنَّفا تحت المعنيين الرابع والخامس، بمعنى المستقل عن الهوى أو الإرادة الشخصية).

٢- وموضوعية الناتج الذى نصل إليه نتيجة لاستخدام طرق الاستنتاج النظامى من فرض معين، أو من نظرية ما، أو من مقدمات بعينها أيا كانت صياغتها.

هذان هما المكونان الأساسيان أو المركّبتان الأساسيتان لمفهوم الموضوعية: موضوعية المدرَك، وموضوعية الناتج. ومع عدم إغفال المركّبة الأولى فإن النظر فى تاريخ العلوم يوضح لنا أن المركّبة الثانية مركبة الناتج هى المكوّن الرئيسى لرصيد الموضوعية الذى يستند إليه معظم الصرح العلمى بمجالاته المختلفة، وهذا ما يوضح الاهتمام السائد فى مسيرة العلم بوضع أعلى قدر من الضمانات للاطمئنان على عملية التحقق من سلامة الوصول إلى الناتج. وقد سار العلم فى هذا السبيل فى مسارين، أحدهما اقتضته الطبيعة المعرفية/ المنهجية للعلم، والآخر اقتضته طبيعة العلم كمؤسسة اجتماعية.

(١) فأما مساره المنهجى فيتمثل فى تحديد عدد من الإجراءات الضابطة لا سبيل إلى التخلى عنها. من أهمها:

ـ القابلية للإعادة[١]، أى إعادة الإجراءات التى اتبعها الباحث فى القيام بمشاهداته، أو فى القيام بتجربته. وتكون هذه الإعادة بوساطة زملاء التخصص إذا أرادوا التحقق (Barlow & Hersen 1984, p. 325).

ـ القابلية للاستعادة[٢]، ويقصد بها استعادة النتائج الرئيسية التى توصل إليها الباحث. إذا استخدمنا أدواته وطرق تطبيقها بحثيا. (مثال ذلك أدوات قياس القدرات العقلية أو السمات الشخصية).

ـ التحديد المفصّل للخطوات المنطقية، أو الصياغات الرياضية (الإحصائية) التى استخدمها الباحث للوصول إلى استنتاجاته، أو توقعاته وتنبؤاته. (ويكون ذلك عادة باستخدام أساليب الإحصاء الاستنباطى[٣] وما يسمى بتصميمات التجارب[٤]).

(٢) وأما عن المسار التاريخى أو المؤسسى للعلم فهو يتمثل فى إقامة عدد من المؤسسات، توالى قيامها واحدة بعد الأخرى كمراصد ذات طبيعة اجتماعية/ أكاديمية يقيمها مجتمع العلماء لرصد وتسجيل مدى الانصياع لضوابط الموضوعية، والاعتراف ـ بناءً على ذلك ـ لمن يستحقون الاعتراف أو التدشين، وزيادة أحكام هذه الضوابط على ضوء الخبرات المتراكمة. ومن أهم هذه الخطوات المؤسسية التى ابتكرت لأداء هذه الوظيفة ما يلى (Rosenberg & Birdzell 1990):

أ - إنشاء منظمات تضم مجموعات من العلماء لتكون منبرا يقدم العلماء الأفراد فيه مكتشفاتهم على مسمع من الأقران، ويناقشهم فيه زملاء التخصص وذلك لامتحان مصداقية هذه المكتشفات. والمثال الواضح هنا هو إنشاء ما سمى

(1) replicability.

(2) reproducibility.

(3) inferential statistics.

(4) designs of experiments.

بالجمعية الملكية للارتقاء بالمعرفة الطبيعية[1]، سنة ١٦٦٠ وقد تكونت على إثر ذلك عدة جمعيات مماثلة فى أماكن متعددة من أوروبا لخدمة الغرض نفسه.

ب - إنشاء شبكة لتوزيع المعلومات بما يسمح للعلماء أن يكونوا على معرفة بما ينجزه بعضهم أولا بأول والنظر فى إمكان استخدامه والبناء عليه (الدوريات والمؤتمرات والندوات... إلخ).

جـ - إنشاء نظام للتحكيم وتكوين طواقم من (المحكِّمين) من الأقران أو زملاء التخصص[2] (وليس من خارج التخصص).

د - إنشاء مؤسسات رسمية للتعليم والبحث (وفى هذا الصدد نذكر قيام الجامعات من ناحية، وتأسيس كيانات يعمل فيها العلماء معًا يتوفر فيها معمل ومكتبة):

فى فرنسا	L'Ecole Polytechnique سنة ١٧٩٥
فى انجلترا	The Royal Institution سنة ١٧٩٩
فى أمريكا	The Shefield School of Science سنة ١٨٤٧
وفى أمريكا كذلك	M.I.T سنة ١٨٦٥

هـ - إنشاء نظام لمكافأة المتفوقين بإنجازاتهم.

فإذا نظرنا فى هذه الخطوات مجتمعة لاستخلاص دلالاتها المختلفة فسنجد أن الدلالة الرئيسية وراءها جميعا هى وضع الضمانات لتوفر الموضوعية بالمعنى الذى يحدده لالاند: وهو أن الموضوعى له مصداقيته بالنسبة لجميع العقول لا بالنسبة لهذا الفرد أو ذاك فحسب.

الموضوعية فى علم النفس العلمى :

تواجه مشكلة الموضوعية علماء النفس بوجه أكثر تعقيداً من ذلك الذى تواجه به سائر العلماء فى مجالى العلوم الفيزيائية والبيولوجية، ويرجع السبب الرئيسى

---

(1) Royal Society for Improving Natural Knowledge.

(2) peer reviewers.

فى هذا الفرق إلى التعقد النسبى فى طبيعة الظاهرة النفسية التى هى موضوع اهتمام علماء النفس، مما يجعلها تستعصى فى كثير من الأحيان على طرق المشاهدة النظامية فى العلوم الفيزيائية والبيولوجية، ومن ثم يستلزم ابتكار طرق خاصة تناسب طبيعة هذه الظاهرة النفسية دون أن تخرج فى نهاية الأمر عن نطاق المعنى الأساسى لمفهوم المشاهدة العلمية.

وسأعرض فيما يلى بعض مظاهر هذا التعقد فى طبيعة الظاهرة النفسية:

١- ويبدو أحد مظاهر هذا التعقد من خلال التفرقة التى أشرت إليها فى بداية المقال بين السلوك والخبرة باعتبارهما جانبى الظاهرة النفسية فى صورتها الخام، ثم ما ذكرته من تفرقة بين السلوك الصريح والسلوك الضمنى. ومن الواضح أننا نستطيع أن نتناول الكلام والمشى والكتابة (فى عناصرها الحركية) بأساسيات أسلوب المشاهدة العلنية المباشرة الذى تعرفه بحوث الفيزياء والبيولوجيا، ولكننا لا نستطيع أن نتناول بهذا الأسلوب عملية التفكير، ومع ذلك فلا يمكن لعاقل أن ينكر أن التفكير حقيقة لا شك فيها، وما يقال عن التفكير يقال عن الخبرة واستعصائها على المشاهدة بشكلها العادى، المباشر والعلنى.

٢- مظهر آخر لتعقد الظاهرة النفسية، هو أننا فى جميع الأحوال لا نجد أمامنا لتوقيع المشاهدة موضوعا نسميه «شيئا»[1]، كما هو الحال فى علوم النبات والحيوان مثلا؛ ففى هذه العلوم يجد الدارس «أشياء» يجرى عليها مشاهداته العلنية (على الأقل كنقطة بداية)، كالخلايا المختلفة، والأنسجة، والأعضاء، أو كما هو الحال فى العلوم الطبيعية حيث يجد الباحث أمامه أنواع الفلزات وغير الفلزات، أو يجد أمامه العناصر والمركبات... إلخ، أما فى علم النفس فالظاهرة النفسية التى تمثل نقطة البدء فى دراسات علماء النفس هى أساسا عملية[2]، من هذا القبيل عمليات تركيز الانتباه والتعلم والتذكر والتفكير، ولاتوجد ظاهرة نفسية يمكن أن ننظر إليها كما ننظر إلى «شىء» ما. ويمكن القول بناء على ذلك

(1) thing.

(2) process.

إن طبيعة الظاهرة النفسية تحملنا منذ خطوتنا البحثية الأولى على أن نتصور علمنا مناظرا - إلى حد ما - لعلوم فيزيولوجيا النبات والحيوان وليس لعلوم التشريح والتشريح الدقيق والمورفولوجيا. وحتى هذا التشبيه لا يصمد لمزيد من التعميق. ففى العلوم الفيزيولوجية يجد الدارس أمامه أشياء ملموسة (يراها تحت المجهر مثلا) ويتابع عبرها بعض مراحل العملية التى يدرسها، مثال ذلك تكوّن بعض البروتينيات فى جسم الخلية العصبية وانتقالها عبر محور الخلية، أو انتقال التأثير الفيزيوكيميائى (وهو ما نسميه الدفقة العصبية)[1] الذى يثيره المنبه فى الخلية العصبية عبر محورها وإمكان قياس هذا الانتقال باستخدام الأجهزة المناسبة لذلك[*] (Gamong 1977).

٣- جانب ثالث من جوانب تعقد الظاهرة النفسية أنها مركَّبة المنشأ، بمعنى أنه مع التسليم بانغماس جذورها فى أصول عضوية كالجهاز العصبى بأجزائه المختلفة، والموصلات العصبية[٢]، (كالاستايلكولين[٣] والدوپامين[٤]) والغدد الصماء[٥] بما تفرزه من هرمونات.. إلخ ومع ذلك فإنه لا يمكن ردها بكاملها إلى مجموع هذه الأسس وحدها، وبعبارة أخرى فإن هذه الركائز العضوية تقوم بدور العلل الضرورية وراء الظواهر النفسية، ولكنها لا تقوم بدور العلل الكافية؛ ولتوضيح هذه الحقيقة يكفى أن نلاحظ الظاهرة النفسية كما نعيشها، فأنا الذى أتذكر وليس الفص الصدغى من المخ، وأنا الذى أفكر وأخطط وليس الفص الجبهى من المخ، كما أننى أنا الذى أتكلم وليس الفم ولا الحنجرة، ولا منطقة بروكا ولا منطقة فيرنيكا فى المخ، ومؤدى ذلك كله أننا لا نستطيع أن ندعى وجود تناظر دقيق بصيغته ١ : ١ بين علم النفس وعلوم وظائف الأعضاء (فى النبات والحيوان) (سويف ١٩٩٦).

(1) impulse.

(*) يسمى الجهاز المستخدم لهذا الغرض The Cathode ray oscilloscope.

(2) neurotransmitters.

(٣) ويرمز بالرمز acetylcholine ACH.

(٤) ويرمز له بالرمز dopamine DA.

(5) endocrines.

٤- مظهر رابع لتعقد الظاهرة النفسية أننا فى معظم الأحيان لا ندرس هذه الظاهرة النفسية أو تلك من حيث الوجود أو العدم، ولا من حيث مستوى نشاطها، ولكننا ندرسها من حيث دلالتها؛ فنحن - فى معظم الأحيان - لا ندرس ارتفاع الصوت الصادر عن شخص باعتبار خصائصه الشكلية، ولكن ندرسه من حيث إنه يعنى استغاثة أو تعبيراً عن الألم، أو الغضب.. إلخ، بعبارة أخرى فإن البعد الدلالى للظاهرة النفسية هو - فى معظم الأحوال - محور اهتمامنا.

وهنا مظاهر أخرى لتعقد الظاهرة النفسية غير المظاهر الأربعة التى ذكرتها ولكن ليس المهم الآن حصر هذه المظاهر، بل المهم أننا نقدمها فى هذا المقام كمؤشرات على مستوى التعقد الذى تبلغه الظاهرة النفسية، وهو ما استلزم منذ المراحل المبكرة لظهور علم النفس ابتكار طرق خاصة به لتوفير مطلب الموضوعية فى دراساته.

مكانة مطلب الموضوعية فى علم النفس العلمى :

تحتل مشكلة الموضوعية لدى علماء النفس مكانة متميزة مصحوبة بدرجة ملحوظة من الوعى بهذه المكانة، وهم فى هذا الصدد يختلفون عن العلماء الطبيعيين والبيولوجيين الطبيين؛ ففى حين يعدها هؤلاء الأخيرون مسألة مفروغا منها أو مسلما بها دون أن يناقشوها صراحة أو يدخلوها بشكل صريح فى تعليم تلاميذهم، نجد أن علماء النفس يهتمون بمناقشتها بل يتجشمون مشقة البرهنة على توفرها فى معظم بحوثهم، ثم إنهم يفردون لها فصولاً قائمة بذاتها فى كثير من مؤلفاتهم حول منهج البحث السيكولوجى، ودروسا عملية لتدريب طلابهم. أما لماذا انفرد علماء النفس بهذا التوجه مختلفين فى ذلك عن العلماء الطبيعيين والبيلوجيين الطبيين فلا نجد له تفسيرا إلا بالرجوع إلى ارتفاع مستويات التعقد النسبى الماثلة فى ظواهر النشاط النفسى مقارنة بغيرها من الظواهر.

ويظهر هذا الاهتمام ـ غالبا ـ تحت اسم أو مصطلح واحد هو الصدق[1] أو مصداقية المشاهدة والقياس، فإذا ابتكر أحد الباحثين النفسيين مقياسا بهدف قياس الذكاء فيلزمه أن يقدم البرهان الصريح على أن مقياسه يقيس فعلا هذه الوظيفة، فإذا قدم البرهان العملى الصريح فالمقياس صادق. وإذا أجرى تجربة على تغير كفاءة التذكر تحت شروط واقعية مختلفة فلا بد له من أن يقدم البرهان الإجرائى الصريح على أن إجراءاته تتناول فعلا وظيفة التذكر . . . إلخ. وعندما ننظر نظرة فاحصة فيما ينطوى عليه مفهوم الصدق هذا نجده ينطوى على المعنيين المذكورين تحت مصطلح الموضوعية كما أوردناهما عند لالاند، وهما: ضد الذاتى أو الفردى وما تقتنع به جميع العقول. ويتضح لنا هذا التطابق بين معنى المصطلحين الصدق والموضوعية إذا ما نظرنا عن قرب فى جانبين رئيسيين لمطلب الصدق كما يعالجه علماء النفس فى كتاباتهم المختلفة؛ فهم يفرّقون بين جانبين أو مظهرين أساسيين للصدق' يطلقون على أحدهما اسم الصدق العملى[2] والآخر صدق المفهوم[3]. ويقصد بالصدق العملى بيان أن الوظيفة أو الظاهرة التى أتكلم عنها لها وجود فعلى مستقل عن أوهامى ورغباتى؛ فالمقياس الذى أدعى أنه يقيس الذكاء يرتبط ارتباطا موثقا بكل مقاييس الذكاء الأخرى التى ابتكرها آخرون قبلى واعتُرف بها من أهل التخصص، وهذه جميعا ترتبط ارتباطا موثقا بما نعتبره فى حياتنا سلوكا ذكيا، أى سلوكا قادرا على حل أنواع معينة (مقننة) من المشكلات حلولا تتميز بالكفاءة والسرعة. وهذا هو المقصود بالصدق العملى، والمتأمل فى هذا المعنى يجده مطابقا لوصف الموضوعى بأنه ضد الذاتى.

ومن ناحية أخرى يقصد بصدق المفهوم (أو ما يمكن تسميته كذلك بالصدق النظرى) أننا عندما نستخدم مصطلحا للإشارة إلى ما نعتقد أنه ظاهرة نفسية نكتشفها حديثا ولم نكن نعرف عنها شيئا من قبل فلا بد من أن نتنبأ بظهور

(1) validity.

(2) empirical validity.

(3) construct validity.

علاقات منتظمة بين هذه الظاهرة (كما يشير إليها المفهوم) وعدد من الأداءات أو مضامين لمفاهيم أخرى تستتبعها الطبيعة النظرية للمسمى الذى ندعى اكتشافه (Sechrest 1984) فإذا ادعيت مثلا أننى بلورت اكتشاف ظاهرة نفسية أطلقت عليها اسم التوتر النفسى[١] لم تكن معروفة معرفة علمية موثقة من قبل، وادعيت فى تحديدى طبيعة هذا التوتر أنه نوعان: توتر موقفى وتور أورجانيزمى، وأن المؤثرات الموقفية هى المحرك للتوتر الأول، وأن من أهم محركات التوتر الثانى مدى هامشية الوضع الاجتماعى للفئة من فئات المجتمع التى ينتمى الشخص إليها، فبالإمكان أن نرتب على ذلك سلسلة من التنبؤات ثم نتقدم لامتحان صدقها أو زيفها بإجراءات منهجية محددة، وبمقدار ما تصيب هذه التنبؤات من تحقق فعلى يرتفع رصيد الصدق المفهومى لمصطلح التوتر النفسى، أى ترتفع مصداقيته كمؤشر على وجود ظاهرة نفسية لها اتساقها مع نفسها، ولها الأوصاف والعلاقات التى أحددها من خلالها. ويعد تعريف هذا الوجه الثانى من الصدق (أى الصدق المفهومى) مطابقا تماما للجزء الثانى من تحديد معنى الموضوعية كما ورد عند لالاند، ومؤداه: أننا عندما ندعى أن لهذه العلاقات قيمة موضوعية فنحن نعنى أن لها قيمة بالنسبة لجميع العقول، ومعنى ذلك إذن أن جزءا لا يتجزأ من العمل العلمى لعلماء النفس هو بيان أن ما يتصدون للقول به أو لوصفه من وظائف أو ظواهر نفسية أنما يتوفر له الصدق العملى والصدق المفهومى وذلك كشرط لاعتراف المجتمع العلمى داخل مجال التخصص بما يقولون به والسماح بإضافته إلى التراث العلمى للتخصص. وجدير بالذكر أن علماء النفس يستخدمون فى السبيل إلى تحصيل هذا الاعتراف الطرق الأساسية التى يستخدمها زملاؤهم داخل مجالات البحث العلمى الأخرى، أعنى القواعد المنهجية فى خطوطها العريضة من ناحية، والخطوات المؤسسية من ناحية أخرى.

فأما عن القواعد المنهجية العريضة فمن أهمها قابلية إجراءات البحث للإعادة،

---

(1) psychic tension.

وقابلية النتائج للاستعادة، والصياغة المفصلة للضوابط المنهجية (المنطقية والتجريبية والرياضية) التى أدت وتؤدى بهم إلى النتائج، وفيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة الخاصة بالضوابط المنهجية فهم يستخدمون فى هذا الصدد عنصرى الضبط الرئيسيين المستخدمين فى كثير من البحوث العلمية وهما الرياضة وتصميمات التجارب، علما بأنهم لا يستخدمون فى الوقت الحاضر من أفرع الرياضة غالبا إلا فرعا واحدا هو الإحصاء بشقيه الوصفى والاستنباطى، وقد قامت فى العقود الأخيرة محاولات جادة لاستخدام فروع أخرى من الرياضة لكن هذه المحاولات لاتزال محدودة. ويمكن القول بوجه عام إن اهتمام علماء النفس الواضح بمسائل المنهج يتيح لهم مزيدا من التوجه إلى ابتكار الأساليب البحثية النوعية التى من شأنها أن تزيد من توفر الموضوعية فيما يصلون إليه من نتائج، أو التوجه إلى استخدام أساليب إحصائية جديدة لاكتشاف أنها أكثر ملاءمة من الأساليب السائدة لتحليل أنواع بعينها من بيانات البحوث النفسية الميدانية أو المعملية هذا عن التقدم على طريق الخطوات المنهجية المعززة لتوفر الموضعية.

أما عن الخطوات المؤسسية فقد تعلم علماء النفس من زملائهم فى فروع العلوم الطبيعية والبيولوجية أن يُقيموا لأنفسهم من المؤسسات ما يرسخ مطلب الموضوعية؛ فأقاموا الجمعيات المحلية (مثل جمعية علم النفس الأمريكية وجمعية علم النفس البريطانية، والجمعية المصرية للدراسات النفسية)، والعالمية (مثل المجلس الدولى لعلماء النفسICP) يعرضون فيها إنجازاتهم ويناقشهم زملاء التخصص فى مدى مصداقية هذه الإنجازات. كما أنشأوا شبكة لتوزيع المعلومات البحثية، تتألف الآن من الدوريات التى تغطى معظم فروع التخصص الدقيقة، وتعتمد هذه الدوريات على طواقم من المحكّمين الأنداد[1] فيما تقرره من قبول أو رفض ما يرسل إليها برجاء النشر.

هناك أيضا مؤسسات التعليم والبحث ونظم المكافآت للمتفوقين بإنتاجهم من العلماء.

---

(1) peer reviewers.

تلخيص وملاحظات ختامية :

ناقشنا فى هذا المقال ما المقصود بالعلوم الاجتماعية، وأوضحنا أننا سوف نتحدث عنها إجمالا، مع التركيز على علم النفس العلمى بوجه خاص، وعنينا بتنبيه القارئ إلى ضرورة التفرقة بين مضامين مختلفة يشار إليها فى الوقت الحاضر باسم علم النفس، وأن هذا نوع من الخلط لا يساعد صاحبه على فهم الموضوع الذى نحن بصدده، ومن ثم وجب التنبه إلى أن علم النفس العلمى شيء، وعلم النفس الدارج والتحليل النفسى شيئان آخران، وأن حديثنا فى المقال الراهن يتناول علم النفس العلمى. وناقشنا معنى الموضوعية ملتزمين بما أورده لالاند فى معجمه عن المصطلحات الفلسفية، ثم أوضحنا بعد ذلك أن مفهوم الموضوعية مفهوم مركب، وأنه ينطوى على مركبتين اثنتين على أقل تقدير، إحداهما موضوعية المدرك والثانية موضوعية الناتج، وأشرنا ـ بجلاء ـ إلى أن تاريخ العناية بهذه القضية كما يستشف من مسيرة العلم ينصبُّ أساسا على المركبة الثانية، فقد عنى العلماء جميعا (ومن بينهم علماء النفس) عناية فائقة بوضع الضمانات للاطمئنان إلى عملية التحقق من سلامة الوصول إلى الناتج، وفى هذا الصدد تقدمت جهودهم على مسارين: أحدهما منهجى والآخر مؤسسى، وقد ناقشنا كلا من هذين المسارين مع عناية خاصة بالأساليب والأدوات النوعية التى ابتكرها علماء النفس فى هذا الصدد بما يناسب طبيعة مجال دراستهم.

فى هذا السياق هناك عدد من الملاحظات الختامية نجملها فيما يلى:

أولا: مشكلة الموضوعية فى العلم ليست من المشكلات التى يمكن أن تحل حلا نهائيا مرة وإلى الأبد، وتدل كثير من الدلائل التاريخية على أنها تفرض نفسها من حين لآخر على عقول العلماء وفلاسفة العلوم، وفى كل مرة تفرض نفسها بوجه جديد.

ثانيا: يرتبط هذا الانبعاث الذى يحدث بين الحين والحين للمشكلة وما تثيره من تساؤلات، يرتبط بالاتساع المطرد للمساحة التى يغطيها العلم، والتى لا يلبث

أن يأمل فى المزيد من توسيعها، وعندما يبدأ العلماء فى السعى الفعلى نحو هذا التوسيع ينبعث أمامهم مطلب الموضوعية مجددا، وفى هذه المرة يأتى الانبعاث بوجه جديد غير الوجوه التى ألفوها من قبل، والتى سبق لهم أن أعدوا العدة المناسبة للوفاء بمقتضياتها، ومن ثم يعكفون على تدبير عدة إضافية وإعادة النظر فى بعض العُدة القديمة.

ثالثا: يواجه علماء النفس (وجمهرة العلماء الاجتماعيين) فى هذه الأيام بعثا جديدا لمشكلة الموضوعية وفى هذه المرة يأتى الوجه الذى تنبعث به المشكلة من خلال موضوع (سوسيولوجية المعرفة) أو ما يمكن أن نطلق عليه اسم النسبية الحضارية لمنجزات علم النفس (وسائر العلوم الاجتماعية).

رابعًا: يرى كاتب هذا المقال أن الوقت قد حان بالنسبة لعلماء النفس لكى يبذلوا مزيدا من الجهد فى الاهتمام بهذا النوع من المشكلات التى تنتمى أساسا إلى مجال فلسفة العلوم، لا على حساب اهتماماتهم الأصلية بمسائل التخصص الدقيق ولكن بالإضافة إليها، إذ من شأن هذا الاهتمام الإضافى أن يعود عليهم بمزيد من التمكن من تعميق الفهم لمشكلات التخصص الدقيق، وبمزيد من القدرة على صياغة الحلول ذات الكفاءة العالية. ومن أوضح الأمثلة على صحة هذا الرأى ما أوردناه فى المقال الراهن عن مشكلة (صدق المفهوم) بالإضافة إلى أن هناك موضوعات سيكولوجية تقتضى بطبيعتها أن يجمع الباحث بين التمكن من مهارات البحث التخصصى الدقيق والقدرة والمران على النظر الفلسفى الجاد، من هذا القبيل موضوع الشعور أو الوعى (سويف ١٩٩٦).

تعقيبات:

١- يمكن الرجوع فى ذلك إلى كتاب **«نحن والعلوم الإنسانية»**، بقلم مصطفى سويف، القاهرة: مكتبة الأنجلو، ١٩٦٩.

٢- يضم هذا المعنى تحته نوعين فرعيين من الصدق يجرى تسميتها فى كتب

القياس النفسى باسم الصدق التلازمى concurrent validity والصدق التنبؤى predictive validity. ويمكن أن يتسع ليضم كذلك نوعًا فرعيًا ثالثًا هو صدق المضمون content validity.

٣- يشار بهذا المصطلح إلى الخصائص اللصيقة بتكوين الفرد، وقد كان آلان إدواردز A. Edwards من أوائل من استخدموا هذا الاصطلاح. وهو يعرفه بأنه يشير إلى مجموعة المتغيرات التى يمكن أن يصنف الكائن على أساسها، والتى يمكن أن تنشأ عن القياسات التى تجريها على الخصائص العضوية والفيزيولوجية والسيكولوجية للكائن. ومن الأمثلة على المتغيرات الأورجانيزمية ارتفاع القامة ووزن الجسم والجنس ومستوى التعليم، والمستوى الاجتماعى الاقتصادى للشخص، ومن أهم ما يميز هذه المتغيرات أنها لا تصنف ضمن متغيرات المنبه ولا متغيرات الاستجابة، ومع ذلك ففى معظم الأحوال ينبغى للباحث أن يحسب حسابها عند التصدى لتفسير نتائج التجارب السيكولوجية (Edwards 1956).

٤- يمكن وصف الصدق المفهومى بأنه الصدق النظرى للمفهوم الذى نحن بصدد قياسه أو التجريب عليه، وذلك على أساس أن تحقيق هذا الصدق يعتمد أساسا على محاولات التنظير التى يقوم بها الباحث بشأن هذا المفهوم، ومن خلالها يتنبأ ببعض علاقاته ويكتشف بعضها الآخر.

٥- الإشارة هنا إلى الابتكار الحديث لأسلوب التجريب المنضبط على الحالة الوحدة (ن = ١)، وماتبع ذلك من ابتكار معادلات إحصائية تصلح لمعالجة البيانات المترتبة على هذا التجريب، وكذلك ما تبعه من ابتكار لتصميمات جديدة للتجارب (Edgington 1982; Stanley 1985; Barlow & Hersen 1984).

٦- الإشارة هنا إلى البدايات المطروحة الآن لاستخدام أسلوب الانحدار اللوجيستى حيث يكون المتغير التابع منفصلا discontinuous (أى منقسما إلى فئتين أو أكثر) وليس متصلا continuous وهو ما كان يصلح معه

استخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد العادى (Hosmer & Lemeshow 1989; Menard 1995).

المراجع :

Barlow, D.H. & Hersen, M. (1924) *Single case experimental designs,* New york: Pergamon.

Ber- Tal, D. & Kruglanski, A. W. (1988) *The social psychology of knowledge,* New York Cambridge University Press.

Brett, (1921) History of psychology, *Brett's history of psychology* edited & abridged by R. S. Peters 1965, Cambridre (Mass.): MIT Press.

Edgington, E.S. (1980) Overcoming obstacles to single subject experimentation, *J. educ. Statistics,* 5/3, 261-267.

Edgington, E.S. (1982) Nonparametric tests for single- subject multiple schedule experiments, *Behavioral Assessment,* 4.83-91.

Edwards A.L. (1956) *Experimental design in psychological research,* New York: Reinhart.

Gamong, W. (1977) *The nervous system* Los Alton California: Lange Med. Publications.

Hosmer, D. W., Jr. & Lemeshow, S. (1989) *Applied logistic regression,* New York: Wiley.

Lalande, A. (1924) *Vocabulaire technigue et critique de la philosophie,* Paris: Librarie Felix Alcan.

Menard, S. (1995) *Applied logistic regression analysis,* Thousand Oaks: Sage.

Murphy, G. (1938) *An historical introduction to modern psychology,* London: Kegan Paul.

Rosenberg, N. & Birdzell, L. E. Jr. (1990) Science, technology and the Western miracle, *Scientific American* (November), 263/5, 18-25.

Stanley B. (1985) Towards applicable single case research , *Bull. of the Brit. Psychol. Soc.*, 38, 33-36.

مراجع بالعربية :

- سويف (مصطفى) (١٩٩٦) طبيعة الوعى، المجلة الاجتماعية القومية، ٣٣/ ١، ٢ ، ٣٩-٥٥.

الفصل الرابع

تيارات فى فلسفة العلم

مع عناية خاصة بالعلوم النفسية والاجتماعية(*)

من يريد أن يتتبع تاريخ فلسفة العلم ليكشف عن جذور هذا المبحث كما نعرفه الآن يجد أمامه مجالا واسعا لاختيار نقطة البدء؛ إذ يمكنه أن يبدأ من الفكر اليونانى عند أفلاطون وأرسطو، متقدمًا نحو الفكر العربى، ثم الفكر الأوروبى فى عصر النهضة... إلخ، ويمكنه كذلك أن يبدأ من كتابات مفكرى النهضة الأوروبية عند فرانسيس بيكون E. Bacon (١٥٦١-١٦٢٦) وجاليليو جاليلاى G. Galelei (١٥٦٤-١٦٤٢) ورينيه ديكارت R. Descartes (١٥٩٦-١٦٢٦) على أساس أن هؤلاء الفلاسفة عنوا عناية خاصة بالكتابة فى منهج البحث العلمى، باعتباره الطريق إلى المعرفه اليقينيه. ولم تقتصر كتاباتهم فى هذا الصدد على الجانب الحرفى فى كيفية تحصيل المعرفة. ويمكنه أيضًا أن يترك هؤلاء جميعا وأن يبدأ من مؤلفات فلاسفة التنوير مثل جون لوك J. Locke (١٦٣٢-١٧٠٤) وجورج باركلى G. Berkeley (١٦٨٥- ١٧٥٣)، ودافيد هيوم D. Hume (١٧١١- ١٧٧٦).

ولكنى رأيت أن أبدأ من كتابات أوجست كونت A. Comte (١٧٩٨- ١٨٥٧) الفيلسوف الفرنسى، باعتباره مؤسس الفلسفة الوضعية التى أعتبرها أول فلسفة للعلم على درجة عالية من التبلور لم تتوفر لما سبقها من محاولات، هذا بالإضافة إلى كونها تنسحب على العلوم الطبيعية والاجتماعية على حد سواء، ومع ذلك فلا يجوز أن نتصور أن الفلسفة الوضعية كما صاغها أوجست كونت كانت من أولها إلى آخرها فلسفة للعلم، فهذا غير صحيح، لكن الصحيح أنها كانت فلسفة شاملة ذات توجُّه اجتماعى، وكان ما يخص العلم فيها

(*) مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة ١٩٩٨.

جزءاً من بين أجزائها المتعددة، وهـذا هـو الجـزء الذى يهمـنا أن نعـرض لـه فى هـذا المقال.

وفيما يلى بعض المبادئ العامة التى تهمنا فى فلسفة العلم كما ترد فى إطار وضعية كونت:

(١) هدف المعرفة هو إلقاء الضوء على العلاقات بين الظواهر.

(٢) لايوجد شىء مطلق وراء الظواهر نعجز عن معرفته، ومن ثم فالكلام عن الشىء فى ذاته كما يرد عند كانت E. Kant (١٧٢٤ـ١٨٠٤) والكلام عن العلة الأولى والعلل الغائية[١] كما يرد عند اللاهوتيين وعند المفكرين الأرسطيين كلام لا معنى له.

(٣) ليست مهمة المعرفة أن نفسر الأشياء أو الظواهر الجزئية بل أن نتتبع أنماط انتظامها[٢]، وهذه الأنماط هى ما نسميه القوانين العلمية[٣]، ومن هذا التتبع تتولد قدرتنا على التنبؤ[٤]، والقدرة على التنبؤ من شأنها ترشيد قدرتنا على الفعل.

(٤) ظواهر الكون بعضها بسيط وبعضها مركّب.

(٥) الظواهر البسيطة تسبق الظواهر المركّبة دائما، بمعنى أن المركّبة تحوى البسيطة فى نفسها، ثم إنها تزيد عليها عناصر جديدة تنتمى إلى مستوى التركيب الجديد.

(٦) من هذا المنظور يمكن تصنيف العلوم (من البسيط إلى المركب) على النحو التالى: (الرياضة ـ الفلك ـ الفيزياء ـ الكيمياء ـ البيلوجيا ـ السوسيولوجيا).

(٧) على هذا الأساس فإن البيولوجيا تفترض عمليات فيزيائية وكيمائية ولكن ظاهرة الحياة نفسها جديدة، ولا يمكن استنتاجها من العمليات الفيزيائية والكيميائية. ومن ثم فلكى يمكن دراستها لابد من الاعتماد على مشاهدات بيولوجية ـ كانقسام الخلايا مثلا، أو انتقال الصفات الوراثية من السلف إلى

(1) teleological causes.
(2) patterns of recurrence.
(3) scientific laws.
(4) prediction .

الخلف). كذلك الحال مع حقائق علم الاجتماع، إذ لا يمكن استنباطها من العمليات البيولوجية وحدها، ولا من العمليات البيولوجية مضافة إلى العمليات الكيميائية والفيزيائية، بل لابد لدراستها من الاعتماد على مشاهدات اجتماعية (مثل مشاهدة الأشكال المختلفة للأسرة، والأنماط المتعددة لطقوس الزواج، والأنماط المختلفة لطقوس الموت). (Flew 1979; Windelband 1923, Lalande 1926).

هذه النقاط السبع تقدم الخلاصة التى تهمنا فى سياقنا الحاضر فيما يتعلق بفلسفة العلم عند كونت. ويقول فندلبند وهو من كبار مؤرخى الفلسفة إن كثيرا من علماء العصر (أى القرن التاسع عشر) ارتضوها كفلسفة للعلم كما يمارسونه، وفى مقدمة هؤلاء العلماء إرنست ماخ ١٨٣٨-١٩١٦ E. Mach، وكيرشوف G. Kirchoff (Windelband 1923).

ويلاحظ هنا أنه لم يكن ممكنا لكونت أن يقول شيئا ذا أهمية عن علم النفس أو عن الظواهر النفسية بوجه عام لأن الوقت الذى قدم فيه فلسفته الوضعية كان مبكرا جدا بالنسبة لتاريخ علم النفس العلمى، ذلك أن هذا العلم بصورته المنضبطة (تجريبيًا وإحصائيًا) التى نعرفها الآن لم يكن قد اجتاز بعد مرحلة الطفولة المبكرة من خلال تجارب فيبر E. H. Weber فى معمله الفيزيولوجى بل لم يكن فيبر نفسه يعى فى ذلك الوقت أنه بتجاربه تلك إنما يخطو الخطوة الأولى فى الطريق إلى إنشاء علم النفس العلمى، ولم يكن فخنر G. T. Fechner الرجل الثانى فى هذا التاريخ قد نشر تجاربه السيكوفيزيقية بعد، وهى التجارب التى تتناول العلاقة بين الخصائص الفيزيقية للمنبه والخصائص الكمية للإحساس بهذا المنبه، ومع ذلك فإذا نحن أردنا أن نتصور مدى مواءمة الفلسفة الوضعية لجوانب من التوجه العام لعلم النفس كما نعرفه فى الوقت الحاضر فسنجد أن البحوث السيكولوجية التى تقوم أساسا على التحليلات الإحصائية الارتباطية (correlational analysis) تمثل نموذجا يلتقى تماما مع هذه الفلسفة، فنحن فى هذا النموذج لا ننظر فى طبيعة الظاهرة النفسية بقدر ما نهتم بتحديد علاقاتها بين

بعضها البعض، وكذلك بينها وبين مجموعة الظواهر المحيطة بها، (كالظواهر الاجتماعية والاقتصادية).

الوضعية المنطقية[1]:

يشار بهذا الاسم أساسًا إلى مجموعة التوجهات والجهود الفلسفية التى ارتبطت بأسماء عدد من الفلاسفة عرفوا فى مجموعهم باسم دائرة فيينا Vienna Circle.

وقد تركز وجودهم أولا فى جامعة فيينا فى عشرينيات هذا القرن، ثم امتد نشاطهم إلى أبعد من حدود فيينا، ومن سنوات العشرينات والجذر المشترك بين جهودهم هو محاولتهم دعم التوجه الوضعى أو الأمبيريقى[٢] الفلسفى الذى ورثوه عن هيوم وكونت وماخ بالاستعانة بما كان المنطق الرياضى قد توصل إليه فى أوائل القرن (متمثلا بوجه خاص فى بحوث برتراندرسل B. Russell فى العقد الأول من القرن)، وكانوا فى تحركهم هذا معادين للميتافيزيقا، منبهرين بتقدم العلم وخاصة الفيزياء (Flew 1979)، ومن أهم الشخصيات التى نتابعها فى هذا التيار شخصيتان، هما: أير A.J.Ayer، وهو بريطانى أصلاً، لكنه درس فى فيينا، ثم رحل إلى أكسفورد سنة ١٩٢٣ لتدريس الفلسفة، ونهتم كذلك بكارل بوبر K. Popper، وهو من فيينا أصلاً، وقد درس ونشط فيها، ثم هاجر منها إلى دول الكومنولث البريطانى مع تصاعد التهديد النازى فى وسط أوربا فى عقد الثلاثينيات.

يعتبر كتاب آير المُعنون «اللغة، والحق، والمنطق» الصادر سنة ١٩٣٦، هو الكتاب الذى يقدم الخطوط الرئيسية المبكرة لفلسفته. يبدأ آير بالقول بأن أى عبارة لغوية إما أن تكون ذات معنى أو تكون لغوا لاقيمة له، ولكى يكون للعبارة معنى يجب أن تكون هذه العبارة قابلة لامتحان صدقها أو زيفها ومن ثم فإن مبدأ التحقيق أو امتحان الصدق[٣] مبدأ أساسى فى هذا الصدد، ولكى يمكن امتحان

(1) Logical positivism.

(2) empirical.

(3) verifiability.

صدق أى عبارة (أو قضية)[1] فلا بد من أن تنطوى هذه العبارة على إحالة إلى خبرة حسية، فالإحالة إلى الخبرة الحسية هى جوهر المعنى، وما يصدق بالنسبة للعبارات (أو القضايا) يصدق كذلك بالنسبة للأسئلة، فالسؤال الذى لا يحيل إلى خبرة حسية يكون فاقد المعنى ولاقيمة له. ويفرق آير بين نوعين من القابلية للتحقيق أو التحقق، قابلية ممكنة التنفيذ وقابلية من حيث المبدأ وإن لم تكن ممكنة التنفيذ فى التو واللحظة، فالقول بأن الماء المقطر يغلى عند درجة ١٠٠ مئوية عند مستوى سطح البحر يمكن التحقق من صدقه أو زيفه فى التو واللحظة، أما القول بأن الحياة ممكنة على سطح كوكب المريخ فهو قابل للتحقق من صحته من حيث المبدأ فقط.

ومع ذلك فإن مسألة قابلية التحقيق من حيث المبدأ فقط تثير إشكالات منطقية معقدة؛ أهمها أن هذا التحقيق قد يأتى غير معتمد اعتمادا مباشراً على المشاهدة البشرية، إذ قد يأتى معتمدا على تأويل إشارات آلية، فماذا يكون موقف آير من هذه الإشارات وما تستلزمه من تأويل؟ هل يعتبرها معادلة لخبرة الإدراك الحسى البشرى؟ يرى الشراح هنا أن رأى آير يحتمل التفرقة بين قابلية للتحقيق قوية[2]، «وقابلية للتحقيق ضعيفة»[3]، الأولى تعتمد اعتمادا مباشرا على الإدراك الحسى البشرى، والثانية تعتمد على تأويل آلى لإشارات بعينها. الشىء المهم فى هذا الجدل على أية حال هو أن العبارة (أو القضية) التى لا نجد لها محكًا خارجيا، أى خارج نفوسنا تكون فاقدة المعنى والقيمة، وبناء على ذلك يكون حديث الفلاسفة عن كيانات ميتافيزيقية بعينها لا معنى له: من هذا القبيل حديث بعض فلاسفة الأفلاطونية الجديدة عن العقول الفعالة لا معنى له، كما أن حديث أفلاطون عن أننا نأتى إلى هذا العالم مزودين بالمعرفة، وأن التعلم كما نمارسه ليس سوى تذكر لهذه المعارف التى زودنا بها أصلا حديث لا معنى له ولا قيمة لأنه غير قابل للتحقق من صحته أو زيفه، وهذا فى رأى آير هو الفرق بين

(1) statement.

(2) strong verifiability.

(3) weak verifiability.

قضايا العلم والعبارات التى لا تستند إلى العلم (مبدأ القابلية للتحقق أو للتحقيق).

وننتقل الآن إلى كارل پوپر، وهو يرى أن شيوع القول بأن الفرق الرئيسى بين العلم والفلسفة أن العلم يعتمد أساسا على الاستقراء[١] صحيح إلى حد ما، ولكنه ليس صحيحا على إطلاقه، لأن الانسياق مع أى قدر من الاستقراء لا يكفى للوصول إلى التعميم[٢]، ذلك أن التعميم يصادر على وجود التواتر بالنسبة للظاهرة التى ندرسها، وهذا أمر لا يمكن التحقق من صدقه، أى أن التعميم يتعارض مع مبدأ القابلية للتحقيق لأنه لا يمكن حصر جميع مفردات المجال عمليا ولا نظريا. وهنا يضيف بوبر نقطة مهمة إلى نقاط التفرقة بين العلم والفلسفة، وهى القابلية لامتحان التكذيب[٣]. فما لا يمكن التحقق من صدقه يمكن امتحان كذبه، مثال ذلك: قد أقرر على سبيل التعميم أن كل طفل سوى إنما يتعلم الكلام من الجماعة البشرية المنشأ بداخلها (الأسرة أو مؤسسة التنشئة)، وبحسب قواعد الاستقراء فإنه لكى يمكن التحقق من صدق هذا التعميم لابد من متابعة كل طفل على حدة، وهذا إجراء حتى لو أمكن تطبيقه فإنه لا يجيز الوصول إلى التعميم بالنسبة للمستقبل، وإلا فنحن نصادر على التواتر، وهنا نجد أن ما يفعله العلم (والعلماء) هو اللجوء إلى امتحان التكذيب، فتصبح الصيغة على النحو الآتى: إذا وجدت حالة واحدة لطفل سوىّ لا يتعلم الكلام الذى يتكلم به من السياق البشرى المنشأ بداخله (كأن نجده بدأ يتكلم الفرنسية بينما السياق البشرى للتنشئة يتكلم العربية) فستكون هذه الحالة كافية لتكذيب النظرية القائلة بأن لغة الكلام عند الفرد اكتساب اجتماعى، وبناء على مبدأ امتحان التكذيب هذا يوضح پوپر أن العلم يلتزم بوضع نظرى معين مؤداه أن صيغته النظرية فيه تظل تعامل معاملة الصيغة الصادقة صدقا مشروطا، أى شريطة ألا تظهر ظاهرة بعينها، وما دامت لم تظهر أو لم تقع فالنظرية صادقة، ومن منطلق هذا المبدأ يرى بعض العلماء ضرورة اعتبار أى نظرية علمية بمثابة فرض عامل[٤]، أو فرض مفتوح،

(1) induction.
(2) generalization
(3) falsification.
(4) working hypothesis.

بمعنى أن صلاحيته مؤقته إلى أن تظهر ظاهرة تخالف ما يملى علينا توقعه وعندها يصبح فرضا منتهى الصلاحية.

ويرى بوبر أن أوضح مثال على أهمية هذه القاعدة ما حدث لفيزياء نيوتن بعد استمرار الأخذ بها لأكثر من مائتى عام، فلما ظهر من الظواهر ما لم يكن ممكنا أن يفسر من خلالها لم يكن هناك بد من التخلى عنها إلى صيغة نظرية أفضل.

فى هذه الآراء التى قدمتها نقلا عن آير ثم بوبر يجد القارئ نموذجين لأفكار اثنين من كبار فلاسفة الوضعية المنطقية، وقد شغلت هذه الفلسفة بنماذجها المختلفة عددا من الفلاسفة ومن العلماء المشتغلين جزئيا بالفلسفة، ومن بين هؤلاء بعض علماء النفس لفترة امتدت إلى منتصف القرن.

وقد ألقيت فى هذا الموضوع محاضرة بعنوان تعريف المفاهيم بين علم النفس والفلسفة، وكان ذلك تلبية لدعوة من الجمعية الفلسفية المصرية (فى أبريل سنة ١٩٩٤) وفى تلك المحاضرة تحدثت عن إسهام لفيلسوف ثالث من فلاسفة الوضعية المنطقية هو فايجل H. Feigl، وما كان من تأثير لجهوده وجهود بريدجمان P. W. Bridgman (وهو أحد علماء الطبيعة المشتغلين جزئيا بالفلسفة) على التوجهات المنهجية لعلماء النفس فى الثلاثينيات والأربعينيات، وتبلور هذا التأثير فى ظهور الدعوة إلى ما سمى بالإجرائية[1] فى تعريف المفاهيم السيكولوجية، ثم ما كان من تراجع لهذه الدعوة لأسباب متعددة، من أهمها أنها عجزت عن الوفاء بما وعدت به، لأنها بما قدمت من توجيهات أثارت مشكلات أكثر مما قدمت من حلول، ولأنها كذلك كانت أضيق من أن تستوعب كافة المشكلات الفلسفية التى تواجه علم النفس (سويف ١٩٩٤).

على أية حال يبدو واضحا من الخلاصة التى قدمتها عن الوضعية المنطقية أن إسهامها يتمثل ـ أساسًا ـ فى تأكيد نقطتين باعتبارهما أهم ما يميز الفكر العلمى هما: القابلية للتحقق أو امتحان الصدق، والقابلية للتكذيب أو امتحان الكذب، ولكن المتتبع للموضوع فى إطاره العريض، إطار الخصائص الأساسية للفكر العلمى يجد أن إسهام ممثلى الوضعية المنطقية (من ذكرناهم ومن لم نذكرهم) لم يوقف عقول العلماء ولا فلاسفة العلم المحدثين عن إثارة تساؤلات لم تجد الإجابات المقنعة فى الإطار الذى قدمته تلك الفلسفة.

(1) operationism.

فلسفة الواقعية[١] أو الواقعية المتعالية [٢]

أمام الإحباطات الفكرية التى عاشها كثير من العلماء بعد الثقة الشديدة التى منحوها للوضعية المنطقية (سويف ١٩٩٤) لم يكن هناك بد من قيام محاولات فلسفية ذات توجهات جديدة بأمل الوصول إلى حلول للإشكالات التى تسببت فى هذه الإحباطات، وفيما يلى نقدم فكرة مفصلة ـ إلى حد ما ـ عما هو مطروح الآن تحت اسم الواقعية أو الواقعية المتعالية باعتبارها أقرب الفلسفات إلينا كباحثين علميين بوجه عام، وبوصفنا علماء اجتماعيين ونفسيين بوجه خاص، وسنقدم هذه الفلسفة من خلال التعريف بأربع نقاط رئيسية تساعد فى توضيح أهم الأبعاد الفارقة بينها وبين الفلسفتين؛ الوضعية، والوضعية المنطقية، هذه النقاط الأربع هى:

(أ) ما المقصود بالواقعية، وما حدودها.

(ب) موقف الواقعية من الاختزالية[٣] .

(جـ) ما هية التجربة العلمية ووظيفتها.

(د) ماهو القانون العلمى ومادور التفسير[٤]، والتنبؤ[٥] فى العلم.

وقبل أن أتناول هذه النقاط أقدم بمقدمة موجزة عن مصادر هذه الفلسفة. تتمثل مصادرها المبكرة نسبيا فى كتابات بعض فلاسفة العلوم الطبيعية والاجتماعية التى صدرت فى الخمسينيات والستينيات من هذا القرن، وعلى رأسهم ستيفن تولمن S. Toulmin وبولانى M. Polanyi ثم فى كتابات أحدث لكتّاب آخرين فى مقدمته روم هاريه R. Harré وروى باسكار R. Bhaskar، وقد صدرت هذه الأخيرة فى السبعينيات والثمانينيات، ويبدو ـ بوجه عام ـ أن هذه الكتابات أشد إقناعًا من سابقاتها ذات التوجه الوضعى والوضعى المنطقى (Manicas & Secord 1983).

(1) realism

(2) transcendental realism.

(3) reductionism.

(4) explanation.

(5) prediction.

ما المقصود بالواقعية: وما حدودها :

تتفق الفلسفة الواقعية مع القائلين من أمثال توماس كون T. Kuhn ١٩٧٠ بأن المعرفة العلمية نتاج اجتماعى تاريخى، ومن ثم تكون متأثرة بهذا السياق، كما أنها تصنع لنفسها محكاتها للحكم بالصدق أو الزيف، وتعليقا على موقف كانت E. Kant من موضوع الشيء فى ذاته ترى ضرورة التسليم بوجود عالم حقيقى حولنا مستقل عن إراداتنا ومعرفتنا، ولكنها ترى فى الوقت نفسه أن العلم يقدم لنا العالم كما نعرفه لا العالم على إطلاقه، والعلاقة بين العالمين غير مباشرة مما يتمثل فى كوننا نخطئ أحيانا فى جهودنا المعرفية ومع ذلك فهذه العلاقة هى الضمان لعقلانية المحكات التى يعتمد عليها العلماء فى الحكم على إنتاجهم بالصواب أو الخطأ. ويلخص باسكار وجهة النظر فى هذه النقطة بقوله نحن واقعيون أنطولوجيا (أى من حيث التسليم بوجود عالم حقيقى)، ولكننا خطاءون معرفيا، نحن نخطئ ولكن لهذا الخطأ حدودا يفرضها علينا عالم له وجود نتعامل معه تعاملا غير مباشر، بعبارة أخرى نحن نخطئ ولكننا لا نهذى.

موقف الواقعية من الاختزالية:

المقصود بالاختزالية اتجاه الباحث إلى تفسير الظواهر الأرقى أو الأعقد بردها إلى ظواهر أو مكونات أدنى أو أبسط (Flew 1979) أما كيف تتعامل الواقعية مع هذا الاتجاه فهو على النحو الآتى: تسلم الفلسفة الواقعية بأن العالم والعلم كل منهما يتألف من أبنية[1]، متفاوته فى بساطتها أو تركيبها (تأخذ أحيانا شكل أشياء[2]، وأحيانًا أخرى شكل عمليات)، وينتظم هذا التفاوت فى مستويات[3] فإذا توقفنا عند أى مستوى وجدنا أن المفردات التى تشغل هذا المستوى لها ما يسمى بالخصائص العليّة[4]، وهى الخصائص التى من خلالها يتحدد نشاط كل مفردة.

---

(1) structures.
(2) objects.
(3) levels.
(4) causal properties.

كما أن البناء نفسه الذى يضم مفردات متعددة يكون له خصائص علية لا تتوفر فى أى مفردة من مفرداته، وأوضح الأمثلة على ذلك فى الكيمياء الفرق بين خصائص العناصر وخصائص المركبات التى تدخل هذه العناصر فى تركيبها، وفى البيولوجيا الفرق بين الخصائص العلّية للأنسجة أو الأعضاء وخصائص خلاياها المفردة.

وفى العلوم الاجتماعية الفرق بين الخصائص العلية للجماعة والخصائص العلية للأشخاص الداخلين فى تكوينها، وفى العلوم النفسية الفرق بين الخصائص العلية للشخص ككيان سيكولوجى متكامل وخصائص المفردات الداخلة فى تكوينه، مثل قدراته المعرفية وسماته المزاجية وميوله النزوعية[1]، ومهاراته الاجتماعية، وترى الفلسفة الواقعية أن التوصل إلى إثبات وجود هذه المفردات وتحديد خصائصها العلية جزء لا يتجزأ من الحصاد الذى يصل إليه العلم، وأن نشاط العلم فى هذا الصدد هو مجموع النشاط النظرى (التأملى) والتجريبى الذى يقوم به العلماء لبناء نظريات شارحة قابلة للتأييد[2] أو التفنيد[3] فنحن فى العلوم النفسية مثلا لم نتوصل إلى القول بوجود قدرات معرفية بعينها كالذكاء اللفظى والعملى، أو بوجود سمات مزاجية كالانطواء والاتزان الوجدانى والذهانية، أو بوجود خصال تفاعلية كالتوجه إلى العمل والإنجاز[4]، والتوجه إلى العلاقات الإنسانية[5] ، لم نتوصل إلى ذكر هذه القدرات والسمات والخصال كمفردات للنشاط النفسى إلا من خلال البحوث العملية (النظرية والأمبيريقية) المتواصلة التى قام بها علماء مثل بينه A. Binet وسيرمان C. Spearman وثرستون L. Thur-stone وأيزنك H.J.Eysenck وليرى T.Leary ومن تتلمذوا على جهودهم، ولم نذكر هذه المفردات على أساس من التأمل الخالص أو التخمين، كما أن التوصل

(1) conative.

(2) confirmation.

(3) dysconfirmation.

(4) work-mindedness.

(5) social relations-mindedness.

إلى تحديد دقيق لهوية هذه المفردات وخصائصها العلية لم يتم بوثبة معرفية واحدة، ولكنه تم من خلال جهود متواصلة عبر أجيال من العلماء، الأساتذة والتلاميذ لم يتوقف أفرادها عن إعادة النظر والتصويب، ومن ثم إعادة التعريف على ضوء ما يستجد من إنجازات هنا وهناك على الساحة العلمية، هكذا فعل علماء الفيزياء والكيمياء مع إحدى مفرداتهم وهى الذرة[1] فقد أعيد تعريفها أكثر من مرة على امتداد تاريخ الفيزياء الحديثة، وهكذا يفعل علماء النفس مع مفرداتهم مما ذكرنا ومما لم نذكر.

نعود إلى نقطة البدء لهذه الفقرة، ومؤداها أن الفلسفة الواقعية تسلم بأن العالم والعلم كلاهما يضم أبنية متفاوتة البساطة والتركيب، وأن هذه الأبنية تتكون من مفردات ذات خصائص عليه، كما أنها تنشط فى مستويات متعددة، وتتمثل إحدى أهم النتائج المترتبة على هذه الحقيقة فى كون مجموعة العلوم التى أقامتها جهود العلماء فى مختلف مجالات المعرفة تقف بالنسبة لبعضها البعض على مستويات مختلفة من حيث البساطة والتركيب؛ فعلوم الفيزياء تأتى فى المستوى الأول، ثم الكيمياء فى المستوى الثانى، ثم العلوم البيولوچية فى المستوى الثالث، تليها العلوم النفسية، ثم العلوم الاجتماعية، والمعنى الذى يعبر عنه هذا الترتيب هو أن العلم القائم فى المستوى الأعلى يتضمن الحقائق التى كشف عنها أوصاغها العلم القائم فى المستوى الأدنى ثم إنه يضيف إليها حقائق جديدة، وهذه لاتلبث أن تدخل مع ما سبقها ضمن الحقائق التى ينطوى عليها العلم الذى يأتى فى مستوى أعلى.. وهكذا، وعلى هذا النحو فإن علوم الكيمياء تفترض حقائق علوم الفيزياء ولكن العكس غير صحيح، كما أن مكتشفات علوم الكيمياء نلقاها متضمنة فى مجموعة العلوم البيولوجية ولكن العكس غير صحيح، والجدير بالذكر أن هذا الكلام ليس جديدا على مسامعنا، فقد ورد مثله عند أوجست كونت تحت عنوان تصنيف العلوم، وإن لم يكن التماثل بين الرأيين تماثلا تاما، غير أن هذه نقطة فرعية لا تعنينا كثيرا فى سياقنا الراهن، أما الذى

(1) atom.

يعنينا بالدرجة الأولى فهو رأى الفلسفة الواقيعة فى كيفية استغلال تصنيف العلوم هذا فى حل مشكلة الاختزالية.

ترى الفلسفة الواقعية أن الصورة المتطرفة التى تتشكل بها النظرة الاختزالية هى القائلة بأن معرفتنا بالمبادئ (أى القوانين والنظريات والحقائق) المنظمة لعلم أدنى كفيلة بأن تمكننا من تفسير كل ما يجرى فى مجال أعلى؛ فمبادئ علوم الفيزياء كفيلة بأن تتنبأ بكل ما يجرى فى علوم الكيمياء، بحيث نستطيع أن نستغنى بالفيزياء عن الكيمياء وبالمثل نستطيع أن نستغنى بالكيمياء عن البيولوجيا، ونستغنى بالبيولوجيا عن العلوم النفسية، وبالعلوم النفسية عن العلوم الاجتماعية، وفى نهاية الأمر نستطيع أن نستغنى بالفيزياء عن جميع العلوم الأخرى، وهذه هى الصورة المتطرفة للاختزالية، فهى اختزال العلوم كلها بردها إلى علم واحد هو الفيزياء، وكأنه قادر بقوانينه ونظرياته وحقائقه على تفسير كل ما تتناوله العلوم جميعا بدءاً من حركة الكيانات الدقيقة ـ كالإلكترونات والبروتونات. . . الخ)، داخل الذرة إلى سقوط الاتحاد السوفييتى وانتهاء الحرب الباردة، وظهور عصر الأحادية القطبية فى المرحلة الحاضرة من السياسة الدولية. وهذه هى النتيجة المنطقية للأخذ بالاختزالية المتطرفة فى صياغة العلاقة بين العلوم، وهى نتيجة مرفوضة تماما.

ومع ذلك فالاختزالية ـ فى جوهرها ـ ليست مرفوضة تماما من قبل الفلسفة الواقعية؛ لأن رفضها فى جوهرها يتعارض مع عدد من الحقائق التى تفرض نفسها على عقولنا، والصورة المقبولة للاختزالية يمكن أن تكشف عن نفسها فى أحد الشكلين الآتيين:

الأول : القول بأن المجال الأدنى (أى الأبسط) يقدم أساساً لابد منه لقيام خاصية على مستوى أعلى، . مثال ذلك أن جهاز النطق لدينا يقدم أساسا لابد منه لتفعيل قدرتنا على الكلام.

والشكل الثانى: أن المجال الأعلى يمكن تفسير بعض (وليس كل) ما يرد فيه

بالرجوع إلى المجال الأدنى. كالقول بأن جزءاً من قدراتنا الإدراكية يمكن تفسيره فى ضوء الخصائص الوظيفية العصبية لجهاز الإبصار لدينا بدءاً من خصائص شبكية[1] العين إلى خصائص أجزاء معينة فى الفص القفوى[2] من المخ.

مثل هذه الحقائق الواردة فى الشكلين: الأول والثانى تفرض نفسها على تفكيرنا العلمى، ولذلك لا نستطيع أن نرفض الاختزالية الجزئية التى تقوم من ورائها. ولكن من المفروغ منه أن جهاز النطق لدينا بخصائصه البيولوجية لا يمكن له أن يفسر كل وظيفة الكلام بما تنطوى عليه من حقائق أسلوبية ورمزية[3] وتعبيرية[4] تختلف من شخص إلى شخص، ومن موقف إلى موقف بالنسبة للشخص الواحد، ومن لحظة إلى أخرى فى سياق الموقف الواحد، وبالمثل فإن الخصائص الوظيفية العصبية لجهاز الإبصار لدينا لا تكفى لتفسير كل حقائق الإدراك البصرى كما نعيشها.

جدير بالذكر قبل أن ننتقل من هذه النقطة إلى ما يليها أن موضوع الاختزالية من الموضوعات التى لا يزال الجدل يحتدم حولها بين العلماء (Williams 1997).

النقطة الثالثة: ماهية التجربة العلمية ووظيفتها :

المدخل إلى معرفة رأى الفلسفة الواقعية فى هذا الموضوع هو موقفها من القانون العلمى؛ فالقوانين فى سياق هذه الفلسفة لا تنصب فقط على تتابع الأحداث كما هو الحال فى فلسفة هيوم، وهو الفيلسوف الذى تأخذ الفلسفة الوضعية برأيه فى هذا الصدد، أما فى الفلسفة الواقعية فالقوانين تنصب على الخصائص العلية للأبنية القائمة - كيانات كانت أو فعاليات - وما يجرى بين هذه الأبنية من تفاعلات مثال ذلك أننا إذا كنا نعرف (من خلال بحوث سابقة) أن العنصر الفعال فى الحشيش هو THC بما له من خصائص الكف[5] أو

(1) retina.

(2) occipital lobe.

(3) symbolic.

(4) expressive

(5) inhibition.

التخميد[1]، ونعرف عن الجهاز العصبى المركزى أن من بين خصائصه التأرجح بين الإثارة[2] والكف فإن الصيغة القانونية التى سوف نستخدمها لمعالجة مشاهداتنا فى تأثير الحشيش على سلوك المتعاطى هى:

«مع بقاء كافة الشروط الأخرى على ما هى عليه فإن تعاطى الحشيش يؤدى بالشخص المتعاطى إلى بطء السلوك الحركى (وبطء عمليات التفكير) كتأثير مباشر أو قصير المدى. فإذا حدث مرة أن تعاطى شخص الحشيش ولم يترتب على هذا التعاطى كنتيجة مباشرة بطء الحركة، أو ترتب العكس أى زيادة سرعة النشاط فإننا بحسب مقتضيات الفلسفة الواقعية ننظر فيما تقتضيه عبارة من بقاء كافة الشروط الأخرى على ما هى عليه، فنتناول ما نستطيع تناوله من هذه الشروط بالنظر: هل كانت هذه الشروط متوفرة أم لا: وبأى قدر كان توفرها أو عدم توفرها؟.. الخ، وذلك لكى نصل إلى تفسير[3]، للظاهرة الشاذة الجديدة. أما حسب منطق فلسفة هيوم فلا معنى لهذه الخطوة لأنها لاتترتب على مقومات هذا المنطق، إذ لا تملى هذه المقدمات إلا القول بأن القانون لا ينطبق هنا، فلا يجوز أن ننسى أن القانون ينحصر فى توالى الأحداث بترتيب اعتدنا عليه، ولكنه لا ينطوى على تصور وجود آليات تربط فعلا بين الحدث السابق (أى التعاطى) والحدث اللاحق (أى التأثير بالإبطاء) (Windelband 1923, p. 475). فى هذا الإطار يمكننا أن نفهم رأى الفلسفة الواقعية فى ماهية التجربة العلمية ووظيفتها فالتجربة العلمية فى هذا المنظور صيغة لسياق يجمع بين بناءين يجرى بينهما تفاعل له أول وله آخر، ولذلك يوصف سياق التجربة العلمية بأنه يبدأ باختلاق موقف (بناءين بينهما تفاعل) وينتهى إلى إغلاق[4]. هذا الكلام ينطبق على أية تجربة علمية بما فى ذلك التجارب المعملية التى يجريها علماءالنفس، وعلى سبيل الإيضاح هنا يمكننا كمشتغلين بعلم النفس أن نتذكر الكثير من التجارب المعملية السيكولوجية،

---

(1) lethargy.

(2) excitation.

(3) explanation.

(4) closure.

وسنجد أن الوصف الذى أوردناه ينطبق عليها تماما. ومن الأمثلة على ذلك: تجربة برونر وجود مان Bruner & Goodman على تأثير القيمة الاجتماعية للمذكرات على عملية الإدراك (Kreteh & Crutcfield 1948, p. 82) وتجربة تريبليت Triplette على أثر العوامل الديناموجينية على سرعة الأداء الحركى للفرد (سويف ١٩٧٤، ص ٢١٤)، وتجربة مظفر شريف على ظاهرة الحركة الذاتية[١] (المرجع السابق، ص ٢٩٤). ولما كانت تفاعلات الأبنية كما تقع فى الواقع اليومى (أى بالصورة التلقائية التى تحدث بها الأحداث خارج المعمل) لا تتم أبدا فى سياق مغلق (أى لاتتم فى حدود مماثلة للسياج الذى نرسمه لأية تجربة داخل المعمل) فنحن نتجشم مشقة توفير هذا الإغلاق، وذلك بتقديم المتغير المستقل[٢] بأعلى درجة من النقاء أيضًا، فالنقاء هنا للمتغيرات التى نهتم بالتجريب عليها (وهو ما يسميه الباحثون عزل المتغيرات[٣]) هو هذا السياج الذى نُحكمه من حول التجربة، وبالتالى يصفها فلاسفة الواقعية بأنها تتم فى إطار مغلق.

غير أننا لكى نتمكن من توفير هذه التنقية للمتغيرات لابد لنا من أن نكون قد أنجزنا من قبل قدرا معقولا من التفكير النظرى حول هذه المتغيرات كأبنية لها خصائص علية محددة، ويأخذ هذا التنظير شكل تكوين فرض يمكننا عن طريقه أن نحدد توقعات بعينها، فإذا أتت التوقعات كما تخيلناها مسبقا قررنا أن التجربة أيّدت[٤] النظرية، وفى هذا الإطار يمكن القول بأن التجربة الجيدة هى التى تؤدى بما لا يدع مجالا للاختلاف[٥]، إلى تأييد الفرض، أو إلى رفضه وعدم تأييده، فهى جيدة لأنها وفرت أفضل الشروط لتفعيل الأبنية المسئولة واستبعاد تدخل[٦]، أية متغيرات شائبة[٧]، وهذه هى الميزة المعرفية للتجربة كإطار لاستحداث الظاهرة

(1) autokeinetic phenomenon.

(2) independent variable.

(3) isolation of variables.

(4) confirmed.

(5) unequivocally.

(6) interference.

(7) confounding variables.

تحت ظروف (أو شروط) محددة ومنضبطة فى مقابل مشاهدة الظاهرة كما تحدث فى الطبيعة أو فى خضم واقع الحياة من حولنا.

فى هذا الإطار يتحدد دور التجربة العلمية كما يرى فلاسفة الواقعية، ومعنى ذلك أننا لا نجرى التجربة فى أى علم (لا فى علم النفس فحسب) لكى تدلنا على الطريق إلى الحصول على انتظامات[1] أفضل واحتمالات أعلى لتتابع نوعية معينة من الأحداث كما توحى الفلسفة الوضعية، ولكننا نجريها لكى نتأكد ونؤكد أن القوانين العلمية كما تفصح عنها هذه التجربة (بفضل نقائها) تكون فاعلة فى الطبيعة، أو فى الواقع حتى بدون الإغلاق (أو النقاء) الذى تستحدثه التجربة، ومن هنا علاقة البحث التجريبى بالعالم من حولنا، وعلاقته بمحاولات التطبيق فيما بعد، ومن هنا أيضا نفهم كيف أن كثيرا من محاولات التطبيق هذه لا تعطينا بالضبط نتائج مطابقة لما أعطته إيانا التجربة بنقائها الذى يتعمد الباحث توفيره لها، بل ونفهم كذلك كيف أن النجاح فى التطبيقات التالية يلزمه بذلك جهود إضافية للتصرف إزاء المتغيرات الشائبة.

النقطة الرابعة : القانون العلمى

والتفسير explanation والتنبؤ prediction :

شاع بين كثيرين من علماء النفس القول بأن القانون العلمى ما هو إلا تواتر أمبيريقى لمجموعة من الظواهر النفسية بنظام معين، أو بعبارة أخرى أنه نمط من الانتظام لهذه الظواهر، مثال ذلك قولنا: كل من توفر له ذكاء لفظى مرتفع يتوفر له كذلك ذكاء عملى مرتفع. وفى أواخر القرن التاسع عشر، قدم كارل بيرسون K. Pearson الإحصائى المشهور أسلوب حساب معامل الارتباط المقرون باسمه وذلك لتمكيننا من التقدير الكمى لهذا التواتر، ومن ثم أصبح التحليل الارتباطى[2] للعلاقات بين الظواهر النفسية مرادفا فى نظر الكثيرين لاستخلاص

(1) regularities.

(2) correlational analysis.

قوانين انتظامها، وفى نظر هؤلاء العلماء أن القانون كنمط لانتظام مجموعة بعينها من الظواهر يمكن التعبير عنه بصورة أخرى كالمنحنيات مثلا، مثال ذلك: المنحنى الذى نتوصل إليه من التجارب التى نجريها على تعلم الأشخاص مهارات حركية معينة، فإذا رسمنا فى رسم بيانى تزايد عدد الحركات الصائبة مع تزايد عدد المحاولات نتج لدينا ما نسميه منحنى متناقص السرعة[1]، ويرى البعض أن هذا المنحنى ليس سوى واحد من قوانين التعلم، وفى رأى أصحاب الفلسفة الواقعية أن هذا كلام غير دقيق، فنحن هنا بصدد قواعد عامة تصف درجة احتمال الاقتران بين الظواهر (تزايد إصابة الهدف فى تدريبات الحركة مثلا مع كثرة المحاولات)، وهى قواعد لها قيمتها فى عملنا العلمى، ولكن لايجوز الخلط بينها وبين القانون العلمى، فالقانون لا يقتصر على رصد الظواهر فى تواترها، ولا على قياس درجة الاقتران بينها، ولكنه يقدم فى الأساس (وهذا هو المهم) تفسيرا عليا لهذا الاقتران مقترحا لهذا الغرض وجود عمليات معينة تستند فى فعلها إلى الخصائص العلية للأبنية المشتركة فى التأثير والتأثر، ولكى نفهم الفرق الدقيق الذى نقصد إلى إبرازه هنا نذكر المثال الآتى: عندما نتحدث عن أن تعاطى الحشيش بانتظام لمدة تزيد على خمس سنوات بمعدل ثلاث مرات أسبوعيا فإنه يصحبه تدهور مزمن فى عدد من القدرات، فإننا هنا لا نكتفى برصد الاقتران بين طول مدة التعاطى والتدهور، ولكننا نحاول أن نحلل حدث التعاطى المنتظم على هذا النحو إلى مكوناته معتمدين على الخصائص العلّية لهذه المكونات، فالمهم فى الحشيش من حيث تأثيره المقصود هو توفر العنصر الفعال فيه وهو مادة THC ومن المعروف أن إحدى الخصائص العلّية لهذا العنصر الفعال قابليته للذوبان فى الدهنيات، من هنا يكون نفاذه إلى أنسجة المخ وتخزينه فيها حيث تكثر المواد الدهنية (Nahas 1973, p. 154)، ولما كان الشخص يتعاطى على فترات متقاربة فإن عمليات الأيض[٢]، لا تسعفه بسرعة التخلص من بقايا مرات التعاطى المتتالية

(1) negatively accelerated curve.

(2) metabolism.

أولا بأول. والنتيجة أن تتراكم بداخل المخ كميات من هذه البقايا (كانابينويدز) فتظل تؤثر فى سلوكه حتى بعد أن يتوقف عن التعاطى لفترة طويلة، فكأنه يمشى بيننا وهو يحمل فى جسمه الحشيش. هنا فى هذا المثال نجدنا بصدد قانون علمى يقدم تفسيراً عليّا للاقتران بين طول مدة التعاطى المنتظم، وحدوث التدهور المزمن للقدرات، المتمثل فى انخفاض الأداء (الحركى والعقلى) رغم الامتناع (حديثا) عن مواصلة التعاطى، ويلاحظ أن التفسير هنا يستند إلى إحدى الخصائص العلية للعنصر الفعال فى الحشيش، هذه الخاصية هى قابليته للذوبان فى المواد الدهنية. كما يستند إلى إحدى الخصائص العلّية فى الجهاز العصبى المركزى، وهى توفر المادة الدهنية فيه، وتركزها بوجه خاص فى أنسجة المخ.

هذا هو تصور الفلسفة الواقعية للقانون العلمى؛ فهو صيغة تقدم تسلسلا معينا للظواهر مشفوعا بتفسير علّى لهذا التسلسل. ويلاحظ أن هذا التصور يختلف عن التصور الذى تقدمه الفلسفة الوضعية ومؤداه أن القانون علاقة منتظمة بين الظواهر، وأن هذا الانتظام يستند إلى أساس أمبيريقى وحسب، دون أن ترد فى هذه الصيغة إشارة إلى أى تفسير علّى لهذا الانتظام.

وترى الفلسفة الواقعية أن هناك فرقا كبيرا بين التفسير والتنبؤ ويتمثل فى موقف كل منهما من الحتمية.

فمع أن كلا من التفسير والتنبؤ ينطوى على تصور علّى لكيفية وقوع الحدث (موضع الدراسة) فإن التفسير يمكن (من حيث المبدأ) أن يصل إلى أعلى درجات الحتمية؛ ذلك أن التفسير يتناول الحدث بعد وقوعه، ويتم ذلك بالرجوع من الحدث خطوة خطوة ممعنا السير العكسى فى المراحل السابقة على وقوعه.

وبقدر المعرفة المتوفرة لدينا عن الخصائص العليّة للأبنية المشتركة فى التفاعل نستطيع أن نستعيد صورة التسلسل السابق على وقوع الحدث، كما نستطيع أن نصور كيف أدت كل حلقة فى هذا التسلسل إلى ما يليها. هكذا ننظر فى ماضى الحدث، والماضى أسير الحتمية لأن أبنية بعينها اشتركت فعلا فى صنعه بينما لم تشترك أبنية أخرى.

هكذا يقدَّم التفسير فى صورة حتمية، والأمر على العكس من ذلك فيما يتعلق بالتنبؤ، لأننا فى التنبؤ نتناول المستقبل، وتحديد مستقبل أى ظاهرة مرهون بنوعية وعدد ومستويات تدخل أبنية بعينها، ولكن لأنه (من حيث المبدأ) لا توجد ظاهرة فى أى مجال من مجالات المعرفة تتحدد فى إطار سياق مغلق (أى سياق من المتغيرات النقية) كالإطار الذى تصطنعه التجربة العلمية، بل إن كل ظاهرة إنما تقع وتتحدد فى سياق مفتوح، أى فى سياق ما نرى أنه الأبنية ذات الدور الجوهرى فى حدوثها، مضافا إليه أبنية أخرى نعتبرها شائبة[1]، فيمكن القول بأن التنبؤ العلمى بالنسبة لأى ظاهرة من حيث وقوعها فى سياق الواقع الخام سيظل (أى التنبؤ العلمى) فى جميع مجالات المعرفة مشوبا بنسب مختلفة من الخطأ، لأن حتمية التسلسل فى المستقبل غير قائمة.

يبقى بعد ذلك سؤال هام: لماذا يسيطر على البعض وهم مؤداه السعى للوصول إلى الدقة التامة فى التنبؤ أسوة بالتفسير؟ الإجابة هنا هى أن هذا يستر وراءه خطأين: أولهما أن الكثيرين يتصورون أن الحدث الواحد يلزم لتفسيره قانون واحد، وأن هذا القانون يستمد من مجال الحدث وحده، نفرض مثلا أن الحدث الذى نحن بصدده وقوع كساد تجارى، عندئذ يتصور الكثيرون أن هناك قانونا واحدا يفسره وأن هذا القانون قانون اقتصادى.

فإذا كان الحدث مثلا طلاقا يقع بين زوجين فالقانون الذى يفسره قانون سيكولوجى، وهكذا يكون لحدوث الإدمان قانون يفسره وهو قانون فارماكولوجى.. إلخ. هذا التصور على إطلاقه خطأ، لأنه يقوم على افتراض الإغلاق (أو نقاء المتغيرات) الذى سبق أن أوضحنا أنه لا يتوفر إلا بصورة تصطعنها التجربة المعملية اصطناعًا، أما الواقع الخام فهو نظام مفتوح[٢] أو نظم مفتوحة (أو منظومات مفتوحة)، بمعنى أن أبنية كل مجال فيه (من مجالات

(1) confounding.

(2) open system.

الظواهر المختلفة) تعمل وهى معرَّضة لتدخل أبنية من مجالات أخرى، وهكذا فإن ما نراه فيه على أنه ظاهرة اقتصادية لا يشترط أن تكون الأبنية الداخلة فى تشكيلها الآن وفى المستقبل القريب قادمة عليها من مجال الظواهر الاقتصادية فحسب، وهكذا الحال فى الظواهر الاجتماعية والظواهر السيكولوجية... إلخ، هذا هو إسهام الخطأ الأول فى شيوع وهم الرغبة فى الوصول إلى الدقة التامة فى التنبؤ بمستقبل الظواهر كما تقع فى الواقع الخام (أيًّا كان مجال هذه الظواهر).

أما الخطأ الآخر فقد جاء من مصدر تاريخى أشاع أيضا هذا الوهم، هذا المصدر هو اتخاذ دقة التنبؤ من علم ميكانيا الأجرام السماوية نموذجا يحتذى نتيجة لترويج بعض الكتاب العلميين لقيمة هذا النموذج ووجه الخطأ فى ذلك أن المجال الذى يتناوله هذا العلم هو تحديد مواقع الكواكب وسرعتها فى الفضاء، وهذا المجال هو وحده (من بين مجالات ظواهر الوجود المختلفة الذى تقتضى طبيعته أن نتصوره نظاما مغلقا، لأن هذا المجال هو الكون بأسره).

تلخيص :

قدمنا فى هذا المقال عرضا موجزا لعدد من التيارات الرئيسية فى فلسفة العلوم بصورتها الحديثة؛ هذه التيارات هى الوضعية كما صاغها أوجست كونت، ثم الوضعية المنطقية كما تمثلت فى كتابات اثنين من فلاسفتها هما آير وبوبر، ثم الواقعية أو الواقعية المتعالية كما يقدمها بعض الكتاب المعاصرين مثل روم هاريه وجريجورى ومانيكاس وسيكورد. وقد عنيت بتقديم مزيد من التفصيل فى الحديث عن الفلسفة الواقعية باعتبارها مرشحة للقبول أكثر من غيرها عند كثير من العلماء المعاصرين وخاصة علماء العلوم الاجتماعية، وعلماء النفس من بينهم بوجه أخص، وجدير بالذكر أن هدفى من هذا العرض أن أغرى الزملاء من علماء النفس والاجتماع بأن يولوا فلسفة العلوم بعض اهتمامهم لاقتناعى بأن هذا التوجه يمكن أن يعود على تخصصاتهم بفوائد متعددة.

المراجع :

Flew A. (1979) *A dictionary of philosophy,* London: Pan Books.

Krech, D. & Crutchfield, R. S. (1948) *Theory and problems of social psychology.* New York: Mcgraw- Hill.

Kuhn, T.S. (1970) *The Structure of scientific revolutions,* Chicago: The university of Chicago Press, 2nd, ed.

Lalande, A. (1926) *Vocabulaire technique et critique de la philosophie, Paris*: Librarie F. Alcan.

Manicas, P. T. & Secord, P. F. (1983) Implications for psychology of the new philosophy of science, *American Psychologist* 38/4, 399-413.

Nahas, G.G. (1973) *Marihuana: Deceptive weed.* New York: Raven press.

Williams, N. (1997) Biologists cut redutionist approach down to size, *Science,* vol. 277, 476-477.

Windelband, W. (1923) *A history of Phliosophy,* translated by J. H. Tufts, London: Macmillan.

سويف (مصطفى) (١٩٧٥) **مقدمة لعلم النفس الاجتماعى**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الرابعة.

سويف (مصطفى) (١٩٩٤): تعريف المفاهيم بين علم النفس والفلسفة، **المجلة الاجتماعية القومية**، مجلد ٣١، عدد ١، ١١٥-١٤٧.

الباب الثانى

علم النفس

حاضره ومستقبله ككيان اجتماعى

الفصل الخامس

مستقبل الدراسات النفسية فى مصر

الفصل السادس

مستقبل علم النفس فى مصر

الفصل السابع

علم النفس فى مصر عبر نصف قرن

الفصل الثامن

رسالة العلماء الوطنيين فى العالم العربى

الفصل التاسع

الدلالة الأخلاقية لكفاءة العلماء فى دول العالم الثالث

الفصل الخامس

مستقبل الدّراسات

النفسيّة فى مصر(*)

فى يناير سنة ١٩٦٣ شهدت القاهرة جلسات المؤتمر الثانى لدراسة الجريمة ومكافحتها، وهو المؤتمر الذى نظمه وأشرف عليه المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية وعرضت فيه للمناقشة والتقييم نتائج عدة دراسات تناولت كثيرا من مشكلات الحياة الاجتماعية لدينا.

ولأسباب متعددة لم يكن يمكن لهذه الدراسات (معظمها إن لم تكن كلها) ولا للمناقشات التى أثيرت حولها أن تتم دون أن يبرز من خلالها جميعا دور الدراسات النفسية سواء من حيث وسائلها ومناهجها، أو من حيث مادتها.

وقد أتيح لكاتب هذه السطور أن يسهم بنصيب فى الإعداد لإحدى الدراسات التى عرضت فى هذا المؤتمر، وأن يشترك بالعضوية فى أحد أقسامه، وبالتالى كان عليه أن يستمع للمناقشة والتقييم وأن يكون طرفا فيهما أحيانا. وكانت الحصيلة النهائية لهذا كله أن استثيرت فى الذهن أفكار متعددة حول مستقبل الدراسات النفسية فى جمهوريتنا، رأيت أن أنظمها وأعرضها فى هذا المقال لأنها لا تخصنى أنا وحدى، ولا تخص زملاء التخصص والمهنة وحدهم، بل تخص دوائر أوسع من ذلك كثيرا فى مجتمعنا، لأنها فى نهاية الأمر تعنى التدبير لمستقبل هذا المجتمع فى بعض جوانبه، ما يتعلق منها بالتربية، وبالإنتاج، وبالصحة النفسية، وبالسيطرة على الجريمة. ولا نظن أن أحدا منا يستطيع أن يقولها صراحة وعن

(*) مجلة «المجلة» ١٩٦٣.

قصد وروية إن هذه الأمور لا تهمه فالواقع أنها تتسرب جميعا إلى حياة كل منا بصورة أو بأخرى.

أما الذى يمكن الزعم بأنه لايهم بعض القراء فهو مستقبل الدراسات النفسية. غير أن هذا الزعم إن دل على شيء فإنما يدل على أن هؤلاء البعض لايدركون الصلة بين السبب والنتيجة، وذلك لوجود مسافة كبيرة بينهما.

وهنا نجدنا بصدد حقيقة مؤسفة لا تخص موضوعنا وحده، لكنها تعم حيثما كانت صلة بعيدة أو غير مباشرة بين سبب ونتيجة فى الحياة الاجتماعية.

على أن شيوع هذه الحقيقة عن قصور الإدراك فيما يتعلق بالصلات بين مقومات الحياة الاجتماعية ومظاهرها هذا الشيوع على هذا النحو لا يعزينا، لكنه يحتم علينا أن نعيد القول ونزيده فى تذكرة البعض بأن العناية بمستقبل الدراسات النفسية وحسن توجيهها شرط لابد منه لضمان مستوى لا بأس به من الخدمات العمرانية فيما يتعلق بحسن توجيه الطاقة البشرية فى عمليات الإنتاج، وبتوفير أسباب الوقاية والعلاج من المرض النفسى ومن السلوك الإجرامى، تماما كما هو الحال فيما يتعلق بالخدمات الطبية لاسبيل إلى الحصول على مستوى معقول منها دون العناية بالعلوم الأساسية التى تستند إليها هذه الخدمات، وكما هو الحال فيما يتعلق بالخدمات الهندسية، . . . الخ.

بعبارة موجزة إن العناية بالدراسات الجارية فى فرع من الفروع هى الشرط الأول لحصول المجتمع على نوع معين من الخدمات اللازمة له.

من أجل ذلك قلنا إن الحديث فى مستقبل الدراسات النفسية فى مجتمعنا يعنى فى نهاية الأمر التدبير لمستقبل هذا المجتمع فى بعض جوانبه، ومن هنا كان الأمر يخصنا جميعا كمواطنين فى وطن واحد.

على أن الحديث عن المستقبل يمكن دائما أن يتجه إحدى وجهتين:

فإما أن يتجه وجهة التنبؤ الآلى أو الشبيه بالآلى، حيث تنصرف العناية إلى

تحديد صورة المستقبل كما نتوقعه على ضوء ما هو متحقق فى الحاضر. وإما أن ينحو منحى التوجيه الرشيد، حيث تنصرف العناية إلى تحديد صورة المستقبل كما ينبغى أن يكون، وذلك على ضوء ما يشيع فى الحاضر من مطالب وإمكانيات، وعلى ضوء حسن ظننا بالإرادة البشرية، إرادة التغيير إلى الأفضل.

وهنا نبادر إلى القول بأن هذا المقال سوف ينحو هذا المنحى الأخير. على أن هذا لن يعنى تجنب الحديث تماما عن الوضع الراهن للدراسات النفسية فى مجتمعنا، وإلا انقلبت المسألة إلى خطبة تافهة من الوعظ والإرشاد لا صلة لها بأرض البشر. إنما يعنى أننا سوف نتحدث عن الوضع الراهن من حين لآخر. بالقدر الذى يسمح لنا بتوضيح أوجه النقص فيه، وبالتالى بتوضيح الطريق إلى المستقبل كما ينبغى أن نصنعه.

من حسن السياسة دائما إذا كان الكاتب جادا فيما يريد أن ينقله إلى القارئ، وكان القارئ جادا فيما يريد أن يتلقاه عن الكاتب، أن تبدأ العلاقة بينهما بتحديد موضوع الحديث. لذلك رأيت أن أحدد للقارئ منذ البداية ماذا نعنى بالدراسات النفسية حتى لا تتاح الفرصة للأخطاء الشائعة أو الأفكار المهوشة أن تشوش على الذهن. فالمقصود بالدراسات النفسية مجموعة الدراسات التى تسعى إلى الكشف عن القوانين العامة التى تحكم سلوك الشخص فى أى مظهر من مظاهره كالتفكير والحركة والكلام والإدراك والتقلبات الوجدانية المختلفة. وتستعين هذه الدراسات على ذلك بطرق البحث العلمى الشائعة فى العلوم المختلفة، ومن أهمها المشاهدة الدقيقة، وإجراء التجارب، واستخدام أنواع مختلفة من المقاييس، وأنواع مختلفة من التحليلات الإحصائية البسيطة والمركبة. هذا هو المقصود بالدراسات النفسية فى الاستعمال الحديث.

ولا داعى للدخول هنا فى كثير من التفاصيل لأن ذلك لا يخدم غرضنا فى هذا المقال. إنما المهم هو التنبه إلى النقطتين الرئيسيتين، وهما: أننا هنا بصدد دراسات علمية بكل ما لهذه العبارة من معنى وما تتطلبه من إعداد، وأن هذه

الدراسات هى المنفذ الرئيسى الذى يتيح لنا أن ننفذ إلى معرفة حقيقة سلوك الفرد والعوامل الموجهة له، وبالتالى يتيح لنا تهيئة الظروف المناسبة للتحكم فى سلوك هذا الفرد وتوجيهه الوجهة التى تقتضيها مصلحته ومصلحة المجتمع. هاتان هما النقطتان الرئيسيتان. وأهميتهما أوضح بكثير من أن تتطلب أى مزيد من التأكيد، لا سيما فى مجتمع تجرى فى جنباته كثير من المحاولات لتغيير شكل الحياة وتغيير طراز العلاقات القائمة بين الناس، وبالتالى يلزمه تغيير مشاعر الناس وطراز أفكارهم وكثير من مظاهر سلوكهم فى اتجاه ملائم.

وهنا نستطيع أن نتقدم نحو إلقاء السؤال الأول فى صميم موضوعنا على الوجه الآتى: ما هى حقيقة الوضع الراهن للدراسات النفسية فى مجتمعنا؟

والإجابة المباشرة الصريحة تتلخص فيما يأتى: هناك صفتان رئيسيتان للوضع الراهن لهذه الدراسات، الأولى تتمثل فى التضخم المفاجئ لسمعة علم النفس وللمطالب التى تطلب إلى المتخصصين فيه، وللآمال المعقودة عليه. والثانية تتمثل فى الضعف الشديد فى الأجهزة القائمة على رعاية هذا العلم وتنميته. وهو ضعف يصل بها إلى درجة العجز عن تحقيق كثير من هذه المطالب والآمال ويكاد يودى بسمعة العلم ويفوت على المجتمع فرصة الانتفاع بخدماته.

وإلى القارئ بعض الحقائق التفصيلية عن مضمون كل من هاتين الصفتين. فأما عن الصفة الأولى فنحن لا نشك فى أن كثيرا من المواطنين العاديين (غير المتخصصين) أصبحوا فى السنوات الأخيرة معرضين لأن تطرق أسماعهم بعض مصطلحات علم النفس أكثر بكثير مما كانت تطرق أسماع المواطنين أمثالهم منذ عشرين سنة مثلا. أقول هذا وفى ذهنى مصطلحات مثل عقدة النقص ومركب النقص، والعقل الباطن، وفلان حصل له كبت.. إلخ. هذه المصطلحات أصبحت تظهر كثيرا فى الصحف اليومية والأسبوعية وتنطلق فى الإذاعة حتى انتهى بها الأمر إلى أن اعتادها المواطنون وأصبحوا هم أنفسهم يكثرون فى استعمالها فى أحاديثهم الجارية.

ولم يقتصر الأمر على الألفاظ والمصطلحات بل ازداد تعرض المواطنين فى هذه السنوات الأخيرة أيضا لمشاهدة الأفلام وقراءة القصص التى تدار على أساس بعض نظريات علم النفس الحديث. فإذا أضفنا إلى ذلك حرص الصحافة اليومية من حين لآخر على أن تستقصى آراء بعض الزملاء من علماء النفس فى هذا الحادث أو ذاك وحرصها على أن تنشر بعض المترجمات السيكلوجية، استطعنا أن نكون لأنفسنا صورة مفصلة - إلى حد ما - عن حقيقة ما نعنيه بتضخم سمعة علم النفس وكيف تم هذا التضخم.

أما أسباب حدوثه فى هذه الفترة القريبة بالذات فلعل من أهمها أنه جاء نتيجة غير مباشرة للجهود التى بذلها عدد من الزملاء الذين كانوا قد أوفدوا فى بعثات علمية إلى أوروبا عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وعادوا فى حوالى عام ١٩٥٠، وتكاتفت جهودهم (عن قصد أحيانا وعن غير قصد أحيانا أخرى) مع جهود أساتذة قلائل كانوا يعملون قبل ذلك، فكانت النتيجة هذه السمعة الواسعة بعد مضى سنوات قلائل. وكانت نتيجة هذه الجهود كذلك اقتناع هيئات متعددة بأهمية الدراسات النفسية وما يمكن أن يترتب عليها من خدمات. وتقدمت هذه الهيئات فعلا بعضها يطلب الإفادة من هذه الدراسات، والبعض يطلب الإفادة من عدد من الخدمات العملية التى تتيحها هذه الدراسات[١].

هذا كله طبيعى أو بالأحرى أمر واجب الحدوث، فقد كان من واجب الزملاء أن يحاولوا دعوة المجتمع إلى الإفادة من علمهم، وإلا فليس ثمة ما يبرر قيام هذا العلم . وكان من واجب من بيدهم مقاليد الأمور فى مختلف أجهزة الدولة أن يستجيبوا لهذه الدعوة بطلب الإفادة فعلا من هذا العلم ومن خدماته، وعلى هذا النحو يتم التطور فى كثير من جوانب الحياة الاجتماعية عادة.

(١) من بين الهيئات التى نذكرها فى هذا المقام على سبيل المثال: المعهد العالى لدراسات الشرطة، وكلية الشرطة، والقوات المسلحة، ووزارة الصناعة، والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، وبرامج التدريب فى وزارة الشئون الاجتماعية، ووزارة الثقافة والإرشاد، هذا بالإضافة إلى تعميم تدريس علم النفس فى كثير من الكليات الجامعية ككلية الزراعة والتجارة والطب وطب الإسنان. والصيدلة والهندسة.

ولكن تبقى بعد ذلك مشكلة هامة: مشكلة الاستجابة لما تطلبه وما ينتظر أن تطلبه أجهزة الدولة وهيئات المجتمع عامة. وهنا تبرز الصفة الثانية المميزة للوضع الراهن للدراسات النفسية فى مجتمعنا، وهى صفة العجز أو القصور. وبدهى أنه ليس عجزا تاما وإلا لتوقفت عجلة الأمور التى لم نكد ننتهى من وصفها، بل لما استطاعت أن تبدأ أصلا. لكن هذا لا يمنع من أن نقرر أن العجز قائم فعلا، وأن عجلة الأمور وإن كانت قد بدأت ولا تزال تواصل السير فهى تسير بمشقة شديدة وبأقل كثيرا من الكفاءة التى يمكن لها أن تسير بها لو أن الوضع الراهن للعلوم النفسية كان أفضل مما هو عليه.

هذا الكلام يجب أن يقال بأمانة قبل فوات الأوان، قبل أن تؤدى قلة الكفاءة الحاضرة (وهى لاتزال فى الحدود المقبولة) إلى سوء السمعة، وعندئذ قد تنتكس الأمور انتكاسا مفاجئا كما ازدهرت أزدهارا مفاجئا.

وإلى القارئ بعض الحقائق التفصيلية حتى لا يظن أن هذا الحديث تمليه نظرة متشائمة.

١- أصدر مركز الوثائق التربوية فى الجمهورية العربية نشرة خلال العام الماضى أورد فيها أسماء المشتغلين والمهتمين بعلوم النفس فى الجمهورية. وعلى حسب هذه النشرة يكون مجموع المشتغلين فعلا هو خمسين شخصا على أقصى تقدير. وهذا العدد ضئيل جدا إذا نظرنا إليه على ضوء الاحتياجات الحاضرة لمجتمعنا كما يكشف عنها مقدار الخدمات التى يطلبها بالفعل ونوعها. وتبدو ضآلة هذا العدد على حقيقتها إذا قارنا بينه وبين عدد علماء النفس فى بعض المجتمعات المتقدمة عنا، وفى المجتمعات المعادلة لنا (إلى حد ما) فى مستوى التقدم. ففى الولايات المتحدة الأمريكية يبلغ عدد علماء النفس المسجلين فى دليل جمعية علم النفس الأمريكية الأخير حوالى عشرين ألفا، وفى المملكة المتحدة يبلغ عدد علماء النفس حوالى ألف عالم، وفى فرنسا حوالى ستمائة عالم، وفى الاتحاد السوفيتى حوالى أربعمائة عالم، هذا عن بعض البلاد المتقدمة. فاذا انتقلنا إلى البلاد الأقل من ذلك فى درجة التقدم أو النمو وجدنا أن بالهند ثلاثمائة عالم تقريبا، وفى

يوغوسلافيا حوالى مائة عالم، وفى اتحاد جنوب أفريقيا مائتان تقريبا، وفى أستراليا حوالى أربعمائة عالم[1] وأترك للقارئ هنا أن يقارن أيا من هذه الأعداد بالخمسين عالما المتوفرين لدينا.

على أن ضآلة هذا العدد تبدو مرة أخرى بشكل حاد إذا قارنا بينه وبين حجم المشتغلين ببعض المهن الفنية الأخرى فى مجتمعنا كالهندسة والطب. فأما المهندسون المنضمون فعلا إلى نقابة المهن الهندسية فى جمهوريتنا فيبلغ عددهم حوالى ١٨ ألف مهندس، وأما الأطباء المنضمون إلى نقابة الأطباء فيبلغ عددهم حوالى عشرة آلاف طبيب.

ولا يمكن أن يقال أننا فى معرض هذا الحديث نستكثر على جمهوريتنا هذا العدد من المهندسين والأطباء. ولكن الشيء الذى يستأثر بانتباهنا فعلا هو هذه النسبة ٥٠ إلى ١٨ ألف أو إلى عشرة آلاف، فى الوقت الذى تقدم فيه البلاد على مشروعات إنشائية ضخمة تحتاج فيها إلى مستوى من القدرة العلمية على هندسة الطاقة البشرية لا يقل كثيرا عن المستوى المطلوب من القدرة العلمية على هندسة الطاقة والبيئة المادية الطبيعية.

٢- فإذا تركنا مسألة القوة العاملة فعلا فى ميدان علم النفس فى الوقت الحاضر وانتقلنا إلى أقسام الدراسات الجامعية التى يفترض فيها أن تمد هذه القوة بالرجال العاملين فى المستقبل القريب، فالحقيقة الهامة التى يجب أن تذكر هنا تتلخص فى أنه لا يوجد فى كليات الجامعات المصرية كلها قسم واحد مخصص لعلم النفس.

وأقصى ما وصلنا إليه فى هذا الصدد حتى الآن شعبة فى (قسم الدراسات النفسية والاجتماعية) بجامعة عين شمس لا شك أن إنشاءها فى سنة ١٩٥٢ كان خطوة إلى الأمام، ولكن هذه الخطوة ينبغى أن تتبعها عدة خطوات مماثلة فى النوع وأكبر فى المقدار، ينبغى أن ينظر إلى إنشاء تلك الشعبة على أنه كان بمثابة

(١) هذه البيانات مستمدة من الدليل الدولى لعلماءالنفس الصادر فى سنة ١٩٥٨ مع التعديلات التى يقتضيها مرور خمس سنوات على ظهوره.

اختبار لصحة دعوى المشتغلين بعلم النفس حول أهميته للحياة الاجتماعية، ويمكن النظر الآن فيما أثبتته الأيام من نتيجة إيجابية لهذا الاختبار ممثلة فى الدور الهام الذى يقوم به خريجوه فى مصلحة الكفاية الإنتاجية بوزارة الصناعة وفى بعض المصانع، وفى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

٣- لا يوجد فى الجامعات العربية كلها معمل سيكولوجى واحد مكتمل الإعداد أو قريب من الاكتمال. والموجود فعلا لا يتعدى بضع أدوات معملية فى شعبة الدراسات النفسية وفى كلية التربية بجامعة عين شمس. وهى تصلح لعرض بعض التجارب النفسية على الطلاب أثناء التدريس، أما بالنسبة لأغراض البحث فى حالة طلبة الدراسات العليا وأعضاء هيئة التدريس فالمسألة تحتاج إلى نظر.

ومن الجدير بالذكر أنه لا يمكن لأية دراسة علمية أن تنمو دون معمل يتيح اختبار صحة الفروض النظرية وانطباقها على الواقع.

٤- لا يوجد فى الجمهورية العربية كلها مجلة علمية واحدة مخصصة للدراسات النفسية. وجدير بالذكر أن المجلات المتخصصة أداة هامة لتبادل الأفكار بين الباحثين فى الميدان الواحد، وبالتالى لتخصيب العقول وتنشيط البحوث.

هذه هى الجوانب الرئيسية لمضمون الصفة الثانية للوضع الراهن. ولعل الحديث عن هذه الجوانب على هذا النحو الصريح قد أقنع القارئ بأن مخاوفنا على مستقبل الدراسات النفسية فى مجتمعنا قائمة على شيء من الواقع.

والسؤال الآن ماذا بالنسبة للمستقبل؟

سوف نتحدث فيما يلى عن التدبير للمستقبل فى الجامعات، وخارجها.

أولا : التدبير للمستقبل فى الجامعات.

من الأمور المقررة أن وظيفة الجامعة مزدوجة، فهى تدريس المعارف البشرية القائمة من ناحية وهى تنمية هذه المعارف من ناحية أخرى. ولا تستطيع الجامعة أن تقتصر على تدريس العلم دون تنميته، وإلا فما معنى وجود ميزانية بحوث فى الجامعة، وما معنى قيام الدراسات العليا التى يشترط فى بعض مستوياتها الإسهام

بإضافة شيء جديد إلى حصيلة المعرفة البشرية، وما معنى قيام الجامعة أصلا وقد كان يمكن الاقتصار على المدارس العليا؟

إذًا لابد من التفكير فى تنمية العلوم النفسية فى الجامعات، والسبيل إلى ذلك مزدوج: التنمية فى الاتجاه الأكاديمى، اتجاه الفهم والتفسير الأكثر شمولا وعمقا، والتنمية فى الاتجاه العملى، اتجاه الخدمات التطبيقية التى يفيد منها المجتمع.

ولابد فى الحالين من العناية بالطلاب وبأعضاء هيئة التدريس على حد سواء. وعندما نتحدث عن الطلاب هنا نعنى طلاب سنوات ماقبل التخرج وطلاب الدراسات العليا جميعا. هؤلاء ينبغى أن تتاح لهم فرصة التخصص لمدة معقولة فى أقسام للعلوم النفسية، والميزة التى يكتسبونها من التخصص على هذا النحو هى أنهم يتلقون العلم فى هذه الأقسام بأكبر قدر من فروع علم النفس الحديث، ويتلقون معها مجموعة العلوم المساعدة التى لا غنى عنها فى فهم البحوث الحديثة أو المران عليها فى هذا الميدان، من هذا القبيل علوم الإحصاء ومبادئ الرياضة وقدر كبير من الدراسات البيولوجية. أما ما هو حادث الآن فى جامعتى القاهرة والاسكندرية من جعل المقر الرئيسى لتدريس علم النفس هو أقسام الفلسفة بكليات الآداب حيث يكتفى بتقديم نسبة يسيرة من عدد ضئيل من فروع هذا العلم ولا يقدم معها من العلوم المساعدة سوى بعض المبادئ الأولية للإحصاء فهذا مالايجدى كثيرا. والنتيجة أن يتخرج الطالب ثم يتقدم للدراسات العليا مزمعا الإعداد للماجستير فى أحد ميادين علم النفس فيجد نفسه عاجزا عن أن يقرأ بحثا واحدا من البحوث الحديثة فى هذا الميدان، لامتلائه بالمعادلات الإحصائية أو الرياضية، وبوصف الأجهزة المعقدة، وعاجزا عن أن يفكر بالأسلوب العلمى المعاصر، وعن أن يخطو أية خطوة فى الطريق إلى تنفيذ البحث. ولا سبيل إلى أن يتغلب على هذا العجز إلا بأن يبذل مجهودا شاقا ليس من الحكمة أن نطالبه به فى بدء حياته العلمية. والنتيجة أن يصاب هذا الطالب بهبوط الهمة وهو مانصل إليه فى معظم الأحيان.

على أن الدراسات العليا ذاتها تحتاج إلى كثير من العناية والتنظيم، سواء فى الوقت الحاضر أو عندما يحين الوقت لإنشاء أقسام علم النفس المتخصصة.

إن ما نلمسه فى الوقت الحاضر يدل على أن الدراسات العليا فى علوم النفس لا تكاد تلقى من الاهتمام شيئا يذكر. ويكفى أن نذكر هنا أن الطالب لا يكاد يجد مرجعا واحدا من المراجع التى تلزمه. ورب قارئ يتساءل الآن وهل بلغ العجز بمكتبات الكليات وبمكتبات الجامعات وبدار الكتب وبالمكتبات التى تباع فيها الكتب وتشترى هل بلغ بها العجز جميعا مبلغا يقعدها عن أن تمد هذا الطالب بالكتب التى يحتاج إليها؟ والإجابة على ذلك أن كثيرا من كتب علم النفس متوافرة فى هذه المكتبات، ولكن الكتب لا تفيد كثيرا فى هذا المستوى من مستويات الدرس والبحث. ويندر أن تنشر الكتب تفاصيل التجارب الحديثة أو تفاصيل الأجهزة أو تفاصيل طرق التحليل لنتائج التجارب، أو مناقشة نتائج الغير والتعليق عليها، هذا يندر أن يُتخذ أسلوبا للنشر فى الكتب العلمية. ولكنه هو الأسلوب السائد فى البحوث المنشورة فى المجلات المتخصصة.. ولما كانت عملية تنشئة الباحث العلمى تستلزم اطلاعه على التفاصيل حتى يتقن معرفتها ويتقن مواجهة مثيلاتها أثناء إجرائه تجاربه وتحليلاته، فالشئ الذى يلزم هنا هو المجلات أو الدوريات العلمية أكثر بكثير من الكتب. وعلى ذلك ينبغى العناية بتوفير هذه المجلات فى فروع علم النفس المختلفة بدلا من النقص الشديد الذى نلمسه فى الوقت الحاضر. وجدير بالذكر أن الدوريات لايقتصر أمرها على تعويد الباحث تقدير التفاصيل حق قدرها وعلى تمرينه على إتقان فن البحث العلمى، ولكن تزيد على ذلك صفة الحداثة إذ أن المعلومات الواردة فيها تكون غالبا أحدث من المعلومات الواردة فى كتاب منشور فى تاريخ مقارب. والغالب أن المعلومات الواردة فى أى كتاب تكون متخلفة عن تاريخ نشره بما لا يقل عن سنتين على أقل تقدير هذا فى الوقت الذى ينمو فيه علم النفس الحديث ويتطور بسرعة مذهلة.

وإلى جانب توفير الدوريات العالمية لابد من العناية بالمعامل. منذ بضعة شهور نشر كاتب هذه السطور مقالا تناول فيه بالتفصيل حاجة علماء النفس إلى

الدراسات الفلسفية. ولكن الحق يقال لقد كان هذا المقال يحمل نصف الحقيقة، أما النصف الآخر فيتمثل فى هذه الفقرة من المقال الحاضر. لا قيام للعلم بدون معمل، لا قيام للعلم بدون تجربة يجريها الباحث وهو مدرب على دقة المشاهدة وموضوعيتها وعلى استخدام أدوات المشاهدة وأدوات التحليل التى تضمن له هذه الدقة وهذه الموضوعية. هذه بديهيات عن العلم يعرفها أى طالب فى كليات العلوم أو فيما يسمى بالكليات العملية. ولم يكن بنا حاجة إلى أن نكرر القول بها فى هذا المقام لولا أننا نريد أن نقرب بينها وبين علم النفس، ذلك أنه ينبغى أن يستقر فى الأذهان أن علم النفس الحديث فى معظم أجزائه علم بكل ما لهذه الكلمة من معنى، وقد بدأت حركة إنشاء المعامل الخاصة به فى أوروبا منذ سنة ١٨٧٩ وقبل ذلك كانت له تجاربه المتميزة وكانت تجرى فى معامل علم وظائف الأعضاء منذ عام ١٨٣٢. ونحن الآن فى عام ١٩٦٣. وللذكرى والتاريخ يلزمنا أن نشهد هنا بأن ما استطاع الزملاء والطلاب أن ينتجوه من دراسات تجريبية محلية لا يتجاوز جزءا صغيرا جدا مما يمكن أن ينتجوه فى ظل المعامل المكتملة الإعداد، وما استطاع الأساتذة أن يحققوه من تنشئة بعض الباحثين المصريين الشبان حتى الآن لا يتجاوز جزءا صغيرا جداً مما يمكن أن يحققوه فى ظل المعامل المكتملة. ذلك أن المعامل ليست لازمة لإجراء التجارب فحسب، ولكنها لازمة كذلك كأداة تربوية لابد من الاعتماد عليها لضمان حسن تنشئة الباحث العلمى.

على أن الدوريات والمعامل وحدها لن تضمن لنا حسن إعداد جيل من علماء النفس يكونون أمناء على مستقبل علمهم، شاعرين بمسئوليتهم نحوه ونحو مجتمعهم. لابد من اصطناع نظام يكفل لطلاب الدراسات العليا أن يظلوا على مقربة من أساتذتهم أطول مدة ممكنة، وأن يعيشوا فى جو المعمل والتجريب أطول مدة ممكنة. فالعلم معايشة وليس مجرد محاكاة. والخطة التى تضمن لنا التشبع بروح العلم هى التى تضمن لنا جيلا خالقا فى هذا العلم. لا أكاد أجد هنا صورة أقرب إلى توضيح المعنى الذى أدور حوله من صورة الصبى مع معلمه

بين طوائف الحرفيين القدامى، أو صورة المريد من أستاذه الشيخ لدى بعض المتصوفة. إن المسئولية هنا مسئولية الأساتذة، هذا صحيح. ولكن لابد من توافر شرط واحد على أقل تقدير حتى يمكنهم أن ينفذوا هذه الخطة، وأعنى به شرط تفرغ الطلاب، لابد من تفرغ طلاب الدراسات العليا. أما محاولة تحصيل هذا المستوى من الدراسة وخاصة الدراسة التجريبية، فى ظل البحث عن لقمة العيش، وفى ظل إمكانية النقل أو التعيين خارج القاهرة، فأمر لا يمكن أن يؤدى إلى فائدة الطالب ولا إلى فائدة المجتمع ولا إلى فائدة العلم. لابد إذن من الربط بين الدراسات العليا وبين شرط التفرغ، على أن يتاح للطالب حينئذ الحصول على منحة مالية توفر عليه السعى إلى الحصول على لقمة العيش. فتكفل له تركيز الوقت والجهد معا.

وثمة مسائل أخرى تفصيلية مثل ضرورة إعادة النظر فى ميزانية البحوث داخل الجامعات، وفى خطة الدولة فى إيفاد البعثات العلمية إلى الخارج وضآلة نصيب الدراسات النفسية منها (وخاصة ما يعود منها بالخير على ميدان الصناعة وميدان الصحة النفسية) إلى درجة تكاد تكون والعدم سواء. غير أننا نعبر هذه المسائل إلى مسألة أخرى لا يمكن التقليل من شأنها، وهى ضرورة تشجيع الباحثين السيكولوجيين فى داخل الجامعات وخارجها على الاتصال بالخارج، لابد من تشجيعهم على حضور مؤتمرات علم النفس العالمية حتى يعتادوا التفكير والإنتاج بصورة تعادل المستوى العالمى لهذا العلم. ونحن على يقين من أن إنفاق جزء من العملة الصعبة فى هذا الاتجاه لا يقل فى جدواه عن إنفاق هذه العملة فى اتجاهات أخرى. إن حاجة الأساتذة والباحثين عامة إلى ارتياد المؤتمرات العلمية لا تقل عن حاجة الطلاب إلى معايشة الأساتذة. فكما أن الطلاب يعايشون أساتذتهم ليتعلموا عنهم، كذلك يرتاد الأساتذة المؤتمرات ليتعلموا من زملائهم ممن أتيحت لهم فرص التخصص فى موضوعات لم يتخصصوا هم فى بحثها، أو ممن أتيحت لهم فرص أفضل للتجريب والنظر. ولا يمكن القول هنا بأن استيراد الدوريات العالمية يغنى عن ذلك لأنها تطلع الأساتذة على تيارات التفكير كما

تجرى لدى زملائهم فى الخارج. فالواقع أن الحياة وسط زملاء التخصص وتبادل النقاش معهم وجها لوجه والاستماع إليهم وهم يقصون قصة خبراتهم العلمية بصورة مفصلة قلما تظهر مطبوعة على الورق وتحدث الباحث إليهم بخبراته والاستماع إلى ما يبدون من تشجيع أو نقد أو تشكك. . إلخ، الحياة على هذا النحو بضعة أيام المؤتمر مسألة لها آثارها من استثارة حماس الباحث وإيمانه بالبحث العلمى رسالة فى الحياة، وهى آثار يندر أن يستطيع المرء الحصول عليها من الاطلاع فى الدوريات العلمية وما إليها.

ومادمنا هنا بصدد الحديث عن المستقبل فقد يحق لنا ألا نكتفى بالحديث عن الأدوات التى تكفل نمو العلم وتقدمه.

وهنا نجيز لأنفسنا أن نقترح موضوعين يخيل إلينا أنهما جديران بأن يفوزا بنصيب كبير من جهودنا فى المستقبل، وكلاهما يحتمهما وضعنا القومى والتاريخى.

هذان الموضوعان أو البرنامجان على الأصح هما:

١- البحوث الحضارية المقارنة.

٢- ونشر التراث العربى القديم من المؤلفات السيكلوجية.

فأما البحوث الحضارية المقارنة فتحتمها حاجتنا إلى الإفادة من النتائج ومن أدوات الفحص والقياس التى توصل إليها علماء النفس فى أوروبا وأمريكا. ونحن نعلم أننا لن نستطيع الإفادة إذا اعتمدنا على مجرد النقل والترجمة، لأن الظروف التاريخية لكل مجتمع والنتائج المترتبة على هذه الظروف تؤثر فى تشكيل سلوك أفراده، لذلك وجب علينا أن ندخل فى حسابنا مايشبه معادلة التصحيح، لكى نحسب حساب الفروق بين الحضارة الأوروبية أو الأمريكية وبين حضارتنا ونعدل تلك النتائج والأدوات بما يتناسب وهذه الفروق قبل أن نفيد منها. ولا يعنى هذا الحديث التبشير بأننا سنعيش عالة على العلم الأوروبى أو الأمريكى دائما، ولكنه يعنى أننا يجب أن نكون على بينة من أنه قد تراكم فى الخارج قدر

كبير من نتائج علم النفس ومن مبتكراته، وأنه من الحمق تجاهلها ومحاولة البدء من الصفر، كما أنه من الرعونة الاندفاع إلى نقلها طلبا للإفادة المباشرة. والمخرج الأوحد من هذا المأزق هو الإفادة عبر معادلات الفروق الحضارية. على أن البحوث الحضارية المقارنة لن يقتصر أمرها على هذه الفائدة بل أنها قد تفتح أعيننا وأعين علماء النفس فى العالم على حقائق جديدة عن سلوك البشر لم تكن معروفة من قبل، وهذا ما تبشر به بعض البحوث التى أجريت بالفعل فى هذا الميدان أخيرا. ومن يدرى فربما أصبح هذا الميدان عنوانا على المساهمة الرئيسية التى سوف يسهم بها علماء النفس المصريون فى تنمية تراث الإنسانية من علوم النفس.

وأما نشر التراث العربى القديم فمسألة لا تحتاج إلى مزيد من الإلحاح أو التأكيد. والدولة ماضية بالفعل فى نشر كثير من جوانب التراث العربى القديم على مستويات متعددة من النشر، وكل ما نرجوه أن توجه عناية خاصة إلى الجانب الخاص بالتأليف السيكلوجى فى هذا التراث. وتدل بعض خبراتنا المحدودة فى هذا الصدد على وجود قدر لا بأس به من هذه المؤلفات فعلا. وياحبذا إذا تولى بعض زملاء الحاضر أو المستقبل بالدراسة بعض نظريات علم النفس العربى القديم وأدخلوها فى السياق التاريخى لعلم النفس فى العالم. وياحبذا إذا أتبعوا ذلك بمقارنة هذه النظريات بشبيهاتها فى علم النفس الحديث، وقد عقد بعض الأساتذة الزملاء بضع مقارنات ممتعة من هذا القبيل كالمقارنة بين عدد من النظريات العربية فى الفراسة وبين النظرية الجشطلتية فى علم النفس الحديث. إلا أن هذا قليل جدا من كثير جدا. ومن الممكن أن نذكر على سبيل التمثيل نظريات ابن سيرين والنابلسى فى تفسير الأحلام، ونظريات ابن سينا فى الطب النفسى الجسمى وفى الانفعال، ونظريات الكندى والفارابى وابن رشد فى التخيل، ونظريات الفارابى فى سيكلوجية الزعامة، وابن خلدون فى التفاعل بين طراز الشخصية وطراز الجماعة التى تحيط بها. هذه الموضوعات وأمثالها جديرة بأن تكرس لها جهود تحدوها خطة منظمة رشيدة.

بقيت مسألة رئيسية أخيرة فيما يتعلق بتدبير مستقبل الدراسات النفسية

فى الجامعات، وهى مسألة الدراسات التطبيقية الموجهة إلى تحقيق فائدة مباشرة للمجتمع. وجدير بالإشارة أن كل ما ذكرنا يمكن أن يخدم بطريق غير مباشر هدف التطبيق. ومع ذلك فنحن واضحون مع أنفسنا فى أنه من حق المجتمع أن يطلب الإفادة المباشرة من العلم. والطريق إلى ذلك فى ميداننا هو العناية بالدبلومات المهنية. وقد اتجهت عناية الدولة أولا إلى تنظيم الحصول على خدمات علم النفس فى ميدان التربية. وظل الحال مقتصرا على ذلك إلى وقت قريب.

ويوجد الآن دبلوم علم النفس التطبيقى بجامعة القاهرة وهو موجه أساسا إلى الخدمة النفسية فى ميدان الصناعة. والبلاد محتاجة إلى مضاعفة قدراته. كما أنها محتاجة إلى دبلومات أخرى تقدم خدمات علم النفس فى ميادين جديدة يأتى فى مقدمتها ميدان الصحة النفسية.

هذه هى الموضوعات الهامة (فى حدود علمنا) فيما يتعلق بالتدبير لمستقبل الدراسات النفسية داخل جامعاتنا.

ثانيا : التدبير للمستقبل خارج الجامعات.

خارج الجامعات ثلاث مجالات رئيسية للدراسات والخدمات النفسية، أولها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، وثانيها مصلحة الكفاية الإنتاجية بوزارة الصناعة، وثالثها المجتمع العريض بمظاهر نشاط هيئاته وأفراده على أختلافهم.

وقد أنشئ المركز القومى للبحوث حديثا، أنشئ بمرسوم جمهورى عام ١٩٥٥. وبدأ عمله فعلا فى أواخر عام ١٩٥٧. ومنذ ذلك التاريخ ظهرت أهمية الدور الذى يمكن أن تؤديه الدراسات النفسية فى البحوث الجارية فيه، وكان أهم ما يميز هذا الدور أنه بدأ كقاسم مشترك أعظم فى معظم تلك البحوث، لسبب رئيسى هو أنه كان ذا طبيعة منهجية.

فمن الحقائق المعروفة أن الأدوات ومناهج البحث فى علم النفس متقدمة بصورة ملحوظة، وأن كثيرا من فروع الدراسات الاجتماعية تعتمد عليها.

ولم تلبث الأمور أن تبلورت وظهرت الحاجة إلى تقسيم جهود الباحثين النفسيين إلى شعبتين، شعبة تغذى البحوث الاجتماعية الجارية مباشرة. وشعبة تتولى تنفيذ خطة طويلة الأجل لإعداد أدوات البحث المعملى والقياس المنقولة عن الخارج إعدادا يتناسب وظروف بيئتنا الحضارية. وجدير بالذكر أن ننبه هنا إلى أهمية هذه الشعبة الأخيرة.

والمفروض أن يزداد اعتماد البحوث الجارية على نتائج نشاطها، لأن الأدوات والمقاييس ستكون معدة عندئذ خير إعداد وستتيح كثيرا من التعمق والدقة فى إجراءات تلك البحوث ونتائجها. بل المفروض أن نتوقع لهذه الشعبة فى المستقبل أن تكون هى المصدر الذى يمد كثيرا من هيئات مجتمعنا (كالمصانع، والعيادات النفسية، والمدارس.. إلخ) بأدوات الفحص والقياس النفسى المعتمدة علميا.

والبحوث الجارية فى المركز الآن تعتمد من ناحية الدراسة النفسية على جهود الباحثين السيكلوجيين العاملين بالمركز. وعددهم قليل بالنسبة للجهود المتعددة التى يقومون بها، كما تعتمد على جهود فئة نسميها «فئة باحثى الميدان النفسيين». وهؤلاء قلة أيضا بالنسبة لاحتياجات البحوث القائمة بالفعل، ولا سبيل إلى زيادة عددهم زيادة ملموسة إلا باعادة تنظيم الدراسات النفسية فى الجامعات بما يزيد من حجمها ومن كفاءتها.

ثم تأتى مصلحة الكفاية الإنتاجية، وبعض نشاطها ثمرة من ثمار التعاون بين وزارة الصناعة وشعبة الدراسات النفسية بكلية آداب عين شمس، إذ يعمل بهذه المصلحة الآن عشرة من الأخصائيين النفسيين، تخصصوا فى عمليات الانتخاب والتوجيه المهنى.

والمعلومات الحاصلة لدينا تشير إلى أن هذه المصلحة آخذة بأسباب النمو بسرعة لا بأس بها، إلا أن نتيجة هذا النمو متوقفة طبعا على مدى الدقة والعلمية فى صنع الأدوات السيكلوجية التى تستخدم فى الفحص والانتخاب سواء فى الحاضر والمستقبل.

وفيما عدا المركز القومى للبحوث ومصلحة الكفاية الإنتاجية لا نجد ما يستحق الذكر سوى العيادة النفسية لوزارة التربية والتعليم.

وتقتصر هذه العيادة على تقديم بعض خدمات علم النفس فيما يتصل بالفحص النفسى والعلاج. والخدمات المطلوبة منها أكبر بكثير من طاقتها. أما مستشفيات الأمراض العامة، والعيادات النفسية الملحقة بالمستشفيات العامة، وأقسام الأمراض النفسية بالمستشفيات الجامعية فلم تتقدم بعد لتخطو الخطوة الأولى نحو الإفادة من خدمات الفرع المعروف باسم علم النفس الأكلينيكى. وهذا شىء مؤسف حقا. والعقبات القائمة فى الطريق إلى ذلك بعضها مقبول مؤقتا، لكن البعض الآخر يمكن التغلب عليه منذ الآن. أما الجهاز القائم على الصحة النفسية فى القوات المسلحة فقد خطا الخطوة الأولى فى هذا الاتجاه منذ بضعة شهور فعلا. والتعليق الأوحد الذى يلزمنا أن نسوقه هنا هو أنه لا سبيل إلى الارتفاع بالخدمة الطبية النفسية بما يناسب مستوى التقدم الحاضر إلا بإتاحة الفرصة للتخصصات العلمية الجديدة، وذلك بالاعتماد على فكرة الفريق الطبى الذى يتعاون فيه الطبيب والأخصائى النفسى والأخصائى الاجتماعى.

تبقى بعد ذلك أشكال من النشاط الاجتماعى تدخل فى صميم الدراسات النفسية ولا يمكن تجاهلها عند الحديث عن مستقبل هذه الدراسات، إلا أنها لا تنتظم غالبا داخل أجهزة محددة المعالم كالجامعة ومركز البحوث وما إليهما. وسوف نكتفى هنا بالحديث عن شكلين فحسب، ونعنى بهما:

١- حركة التأليف العلمى فى علوم النفس.

٢- حركة التأليف الفنى المتأثر بهذه العلوم.

والأمر الذى لا شك فيه أن كلا من هاتين النقطتين تستحق أن يفرد لها مقال مطول، وخاصة النقطة الثانية لما لها من مساس بالدوائر الفنية عامة والأدبية بوجه خاص، وهى دوائر أوسع من غيرها فى المجتمع وأكثر نشاطا بصورة ملحوظة. إلا أننا استكمالا لمقتضيات الموضوع الذى نحن بصدده لا نستطيع أن نغفل

ذكرهما تماما فى المقال الحاضر بحجة تأجيلهما إلى فرصة أخرى، ومن ثم فسوف نتناولهما ولكن بصورة موجزة، مقتصرين على ذكر بعض الاتجاهات الأساسية فى كل منهما، والتفاصيل هى التى تقبل التأجيل إلى فرصة أخرى.

الصفة الرئيسية الأولى لحركة التأليف العلمى فى علوم النفس فى الوقت الحاضر أن نموها يمضى بسرعة متزايدة منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية. وتدل معظم الدلائل على أن هذه السرعة سوف تستمر متزايدة فى السنوات القليلة القادمة.

والصفة الثانية أن هذه الحركة تمضى فى مستويين فى آن واحد؛ مستوى التأليف العلمى المتخصص الذى يعنى أولا بالأصالة ومستوى التأليف العلمى الذى يعنى أولا وآخرا بالتبسيط. والكثرة الغالبة من النوع الأخير. والشىء الذى يلفت النظر أن التأليف المبسط يلقى التشجيع من أكثر من جانب فى المجتمع، فالدولة من جانبها تتبنى عددا من المشروعات التى تشجع هذا النوع من التأليف، والناشرون مستعدون لتشجيعه كذلك، أما التأليف المتعمق الأصيل فلا يكاد يجد مشجعا سوى نوع واحد من المشروعات تتبناه الدولة هو مشروع جوائز الدولة التشجيعية. وهنا تبرز الحاجة إلى أكثر من مشروع من هذا الطراز.

ولابد هنا من رفع القناع عن خدعة يبدو أنها سائدة فى كثير من الأذهان. ومؤداها أن التأليف المبسط يمكن أن يصدر عن مؤلف غير متعمق. هذه خدعة لا يعرف حقيقتها إلا من كابد العمل فى الميدان. فالواقع أن الجمع بين البساطة والأمانة فى التأليف مسألة بالغة المشقة، ولا يتمكن منها إلا من أتيح له التعمق فى العلم فعلا. وعلى ذلك فرعاية التعمق شرط للتمكن من رعاية التبسيط. ومن ثم فإننا إذا أردنا أن نضمن مستقبلا طيبا للتأليف العلمى المبسط لزمنا أن نقيم ذلك على قاعدة صلبة من القراءات المتعمقة. عندئذ نكون قد وفينا بما علينا نحو النوعين من التأليف.

على أن هذا الحديث يسوقنا إلى الحديث عن علم النفس كما يقدم من خلال

أدوات الإعلام، ولا سيما الراديو والتليفزيون. ومن حيث المبدأ لا شك فى أن الراديو والتليفزيون من أهم الأدوات التي توصلت إليها الحضارة الحديثة لمخاطبة أكبر عدد من أبناء المجتمع والتأثير فيهم. وإذا كان لعلم النفس أن يحيا فى المستقبل معتمدا على جذور عميقة فى نفوس الناس قوامها التقدير والرعاية فلابد للمشتغلين به من أن يستخدموا هذه الأدوات بصورة أو بأخرى. إلا أن هذا يضع على كاهل المشتغلين بنشر هذا العلم أعباء كثيرة تقتضيها المسئولية الأخلاقية للعلماء تجاه مجتمعهم. والواقع أنه ينبغى التفكير فى حدود هذه المسئولية منذ الآن ضمانا لمستقبل ننشر فيه الصحة بدلا من أن نخطئ فننشر المرض.

وأخيرا ننتقل إلى حركة التأليف الفنى. وأقصد بالتأليف هنا الإشارة إلى التأليف فى ميادين الأدب والتصوير والسينما والمسرح. والظاهرة الجديرة بالتسجيل أن معظم الأعمال التى ظهرت فى هذه الميادين والتى تشف عن تأثر واضح بالدراسات النفسية إنما تأثرت بفرع واحد من فروع الدراسات النفسية دون غيره، وهو فرع التحليل النفسى بالصورة التى قدمها سيجموند فرويد بوجه خاص، ونظرا لسعة تأثير هذه الأعمال فلعل هذا هو أحد الأسباب التى أسهمت فيما نشاهده الآن من أن كثيرا من المثقفين يتصورون التحليل النفسى على أنه هو علم النفس وليس مجرد فرع من فروعه.

ويخيل إلينا أن هذا النوع من التأليف بدا فى السنوات الأخيرة أغزر فى ميدان الأدب مما هو فى ميادين التصوير والسينما العربية والمسرح. وإن كنا لا نجزم بذلك لعدم وجود حصر دقيق لدينا. لكن الشيء المهم هو أن هذه الأعمال تزيد من انتشار بعض مفاهيم علم النفس ونظرياته (بصورة مجسمة فنيا بدلا من الصورة المجردة العلمية)، ولا بأس بذلك أبدا، بل ربما كان لزاما على علماء النفس أن يشعروا بالامتنان نحو أدباء من أمثال نجيب محفوظ (فى السراب)، ويوسف إدريس (فى عم سيد) ونحو مصورين من أمثال ندا والجزار وسمير رافع ممن تحزبوا للسريالية فترة طويلة، وغير هؤلاء وهؤلاء من المؤلفين والمخرجين السينمائيين (خذ مثلا فيلم «لا أنام») والمسرحيين (مثلا فى مسرحية «الدخان»).

غير أننا لا نملك إلا أن نتساءل، ولماذا التأثر بالتحليل النفسى الفرويدى بوجه خاص؟ من المحقق أن نتائج الدراسات النفسية واسعة الآفاق. وربما كان واجبا على علماء النفس فى المستقبل أن يهتموا بهذه الصلة بين الفن وبين علمهم، وأن يحفزهم هذا الاهتمام إلى العناية بتقديم كثير من الدراسات النفسية بصورة تستأثر بعين الفنان وتثرى معرفته، ثم تثرى دافع الإبداع لديه.

على هذا النحو ننهى هذا المقال وقد تحدثنا فيه عن التدبير لمستقبل الدراسات النفسية فى جمهوريتنا، على ضوء حاضر هذه الدراسات، داخل الجامعات وخارجها.

الفصل السادس

مستقبل علم النفس فى مصر(*)

تروى الأسطورة اليونانية القديمة أن أبولو عندما تدلّه بحب كاسندرا، ابنة الملك بريام، أسبغ عليها موهبة العلم بالغيب، وذلك فى مقابل وعد منها أن تستسلم له. فلما أخلفت كاسندرا وعدها توسل إليها أبولو أن تمنحه قبلة واحدة، وأمام توسلاته منحته ما اشتهى. عندئذ نفخ أبولو فى فيها فأذهب منها القدرة على الاقناع، وعلى ذلك بقى التنبؤ بالمستقبل موهبة بين يديها، لكنها موهبة عقيمة لا تحمل الغير على التصديق ولا تثير فى النفس أيه حمية.

هكذا ترسم الأسطورة اليونانية صورة العلاقة بين كاسندرا والتنبؤ بالمستقبل. أما نحن، فباسم العلم نحاول أن نتنبأ، لا لنقف عاجزين أمام النبوءة ولكن لنغرى الآخرين بتصديق النبوءة، وبالعمل وفقا لها، بل ولنثير فى نفوسهم الحمية للعمل على التأثير فى المستقبل الموعود، والإسهام فى صنعه بصورة أو بأخرى.

وهذا بالضبط ما نرمى إليه بحديثنا عن مستقبل علم النفس فى مصر. وليس أولى بمسئولية التفكير فى هذا المستقبل والتدبير له من الجمعية المصرية للدراسات النفسية، والعاطفين عليها، وليس أولى بالشعور بهذه المسئولية والمبادرة إلى الاستجابة لمقتضياتها من رجل أوليتموه شرف الانتخاب رئيسا للجمعية فى دورتها لسنة ١٩٧٠/ ٧١. على أننى أبادر فأقرر، قبل امتداد الحديث، أننى ما قصدت بهذه الخواطر والاستنتاجات والأحكام التى سألقيها على مسامعكم أن أكون معبرا بلسان جمعيتكم فى هذا الموضوع الهام؛ فلم يجر العرف بمثل هذا فى الجمعيات

(*) مجلة «الفكر المعاصر» يوليو ١٩٧٠.

العلمية المماثلة، وما ينبغى له أن يجرى على هذا النحو. إنما الذى قصدت إليه، والذى جرى العرف به، هو أن يظل هذا الحديث بمثابة خطاب أمام مؤتمر علمى، وللمؤتمر أن يقبله كله أو بعضه، وله أن يستمع إليه ويلزم الصمت.

عند الحديث عن المستقبل لابد من البدء بالحاضر والماضى القريب. لكن الحديث عن الحاضر والماضى محفوف، دائما بكثير من المخاطر. والمحصلة النهائية لهذه المخاطر أن هناك احتمالات بدرجة عالية أن يستنفد هذا الحديث أكبر قدر من وقتنا وجهدنا، فيكون ذلك على حساب النظر فى المستقبل والتدبير له.

لذلك كان همى أن أصل إلى صيغة تصف الحاضر الاجتماعى لعلمنا كنتيجة للماضى، فى أضيق الحدود الممكنة وبأعلى درجة من التركيز؛ وفى محاولتى هذه لم أجد أفضل من صيغة كنت قد ضمنتها مقالا نشرته فى سنة ١٩٦٣ يحمل عنوان محاضرة اليوم. وعلى حسب هذه الصيغة يمكن القول بأن الوضع الاجتماعى الراهن لعلم النفس فى مصر يتصف بصفتين رئيسيتين، هما:

أولا ـ ضخامة السمعة أو تضخمها لدى الرأى العام المحيط بنا.

ثانيا ـ الضعف المادى الشديد فى الأجهزة القائمة على رعاية هذا العلم.

هذه الصيغة المقترحة؛ أعتقد أنها كانت صادقة فى سنة ١٩٦٣، ويؤسفنى أن أقرر أنها لاتزال صادقة فى سنة ١٩٧٠، مع اختلاف طفيف جدا فى الدرجة.

إن أخطر ما فى هذه الصيغة هو اقتران تضخم السمعة بالضعف المادى الشديد فى الأجهزة، ذلك أن من أهم مظاهر هذا التضخم أزدياد الطلب على الخدمات التى يمكن أن يقدمها علم النفس بتطبيقاته المختلفه لترشيد الحياة، ورفع قامة إنسان المستقبل فوق قامة إنسان الحاضر. فإذا لم نستطع الاستجابة لهذا الطلب المتزايد بالصورة المرجوة كما وكيفا وتوقيتا، كانت النتيجة إحباطا للمجتمع من شأنه أن يضر بإمكانيات التقدم لعلمنا وتطبيقاته، وربما اتسعت دائرة الضرر فأصابت مجتمعنا فيما هو أخطر من مجرد التيسير لتقدم هذا العلم أو ذاك، كأن تصيبه فى صميم الاقتناع بأن الأسلوب العلمى هو الطريق إلى ترشيد سلوك الإنسان.

ما هى مقومات هذا الضعف المادى الذى نشير إليه؟

مقوماته تتمثل حيث يحيا العلم حياته الاجتماعية؛ فى الجامعات أولا وقبل كل شيء، وفى مراكز البحوث، وفى أجهزة التطبيق، ثم فى جمعيتنا هذه.

فأما جامعاتنا فلا يوجد فيها حتى الآن قسم واحد لعلم النفس، توجد شعبة فى جامعة عين شمس، وتوجد الآن شعبة فى جامعة القاهرة، وأخرى فى جامعة الأزهر، أما القسم فلا. وقد ترتبت على هذه الحقيقة سلسلة من النتائج المؤسفة تمس كيان هذا العلم من حيث الكم والكيف. ومع ذلك فليست هناك جامعة واحدة محترمة فى الغرب أو فى الشرق تخلو من قسم لعلم النفس، وفى بعض الحالات كلية قائمة بذاتها لعلم النفس تتوزع أقسامها بين فروعه المختلفة كما هو الحال فى جامعة أمستردام الحكومية.

وأما فى مراكز البحوث على تعددها فليس ثمة سوى الوحدة النفسية القائمة فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

وفى الأجهزة القائمة على التطبيق، إذا استثنينا كلية التربية وما يتبلور فيها من جهود لأساتذة كرام على أنفسنا، فثمة أربعة أجهزة فحسب هى التى يقوم التطبيق فيها بصورة منظمة، وهى: وزارة الصحة متمثلة فى إدارة الطب النفسى، ووزارة الصناعة ممثلة فى مصلحة الكفاية الإنتاجية، ووزارة الشئون الاجتماعية ممثلة فى الخدمات النفسية كما تقدمها فى ميادين ضعاف العقول، والجانحين، والمكفوفين والصم، ووزارة الثقافة ممثلة فى وحدة القياس النفسى بأكاديمية الفنون. ورغم الجهود الممتازة والتضحيات التى يقدمها بعض الزملاء وشباب الباحثين فى هذه المجالات فإن مظاهر الضعف فى هذه الأجهزة تعبر بلغة المأساة عن إنجازات الرواد الأوائل فى هذه المجالات. ويكفى هنا أن نذكر أعداد العاملين فى هذه الأجهزة، وهى على النحو التالى:

فى وزارة الصحة حوالى ٢٥ أخصائيا نفسيا.

فى وزارة الصناعة (مصلحة الكفاية الإنتاجية) حوالى ١٥ أخصائيا.

فى وزارة الشئون الاجتماعية، حوالى ٤٠ أخصائيا.

وفى وحدة القياس النفسى بأكاديمية الفنون، ٣ أخصائيين.

وأخيرا هذه الجمعية التى يلتئم شملنا اليوم باسمها؛ الحقيقة التى يلزمنا أن نذكرها ما استطعنا إلى الذكر سبيلا أن عدد أعضاء جمعيتها العمومية الذين اشتركوا فى انتخابات أعضاء مجلس الإدارة الجدد يوم ٣ أبريل الماضى كانوا ٢٩ عضوا فقط.

هذه أيها السادة هى المجالات التى يحيا فيها علمنا حياته الاجتماعية. وما ذكرته من مقومات الضعف فى هذه الحياة ليس هو مجموع المقومات، ولكنه مجرد عينة صغيرة لجانب واحد من هذه المقومات، وهو الجانب الكمى.

فإذا انتقلنا إلى الجانب الكيفى فثمة مستوى التجهيز المعملى، ومستوى التدريس الذى نرانا مضطرين إليه اضطرارا، ونوع البحوث ومستوى البحوث التى لا نجد أمامنا بدا من القناعة بها، وأخيرا ضآلة حجم التواصل الفكرى المتاح لنا نتيجة لعدم وجود دورية واحدة مصرية مخصصة لعلمنا بفروعه التسعة الأساسية والتطبيقية.

هكذا يقترن الجانب الكمى والجانب الكيفى فى هذه اللمحة العابرة لواقع الضعف المقرون بضخامة السمعة.

والسؤال الآن: ما هى صورة المستقبل؟ هناك سيداتى وسادتى مستقبلان لا مستقبل واحد، مستقبلان محتملان على الأقل لكل حاضر إنسانى، أحدهما يمكن تسميته بالمستقبل الآلى، لأنه يترتب على الحاضر بطريقة تكاد تشبه القصور الذاتى؛ والثانى يمكن تسميته بالمستقبل الإرادى. فإذا أردنا مزيدا من الدقة فى الوصف فهناك مالا حصر له من الصور المحتملة للمستقبل، تقع كل منها على نقطة ما فوق تدريج متصل، يمتد من الآلية الخالصة تقريبا إلى الإرادية فى أعلى صورها. وما أريد أن أبشر به هنا يتلخص فى ضرورة السعى نحو تحقيق صورة على موضع من هذا التدريج المتصل أقرب إلى قطب الإرادية منها إلى قطب الآلية.

هذا هو موضع الصورة. فما مضمونها؟

يخيل إلينا أن المضمون هو مضمون علمنا، وأى علم آخر، وأنا أعنى هنا العلم من حيث هو حركة اجتماعية، أقول يخيل إلينا أن مضمون الصورة إنما يتحدد على محاور أربعة، وذلك على النحو الآتى:

أ ـ العلم كما يعلم.

ب ـ العلم كتطبيق فى صورة خدمات.

جـ ـ العلم كموضوعات للبحث والنشر.

د ـ العلم ممثلا فى التنظيمات التى تكسبه ذاتيته أو هويته.

وعلى هذا الأساس سوف نركز البقية الباقية من هذا الحديث حول هذه المحاور الأربعة.

نبدأ بالعلم كما يعلم، ويتم ذلك أساسا فى الجامعات.

ستظل شعبة علم النفس فى كلية الآداب بجامعة عين شمس حتى نهاية السنة الدراسية ١٩٧٠/ ٧١ هى المصدر الأوحد الذى يمد مجتمعنا بخريجين متخصصين فى علم النفس. وقد بلغ مجموع خريجيها حتى مايو سنة ١٩٦٩ ٣٣٠ خريجا وذلك منذ تخرج أول دفعة فيه سنة ١٩٥٤. كان متوسط عدد الخريجين فيها حوالى ١٥ خريجا فى السنة وذلك حتى سنة ١٩٦٦؛ ولكن فى السنوات الثلاث الأخيرة أرتفع المتوسط السنوى إلى حوالى ٥٤ خريجا.

المهم أن هذه الشعبة خرجت ٣٣٠ سيكولوجيا؛ وإلى جانب ذلك تخرج فى دبلوم علم النفس التطبيقى، وهو الدبلوم الذى يضع خريج جامعة القاهرة على عتبة التخصص حوالى ٦٥ خريجا منذ إنشائه فى سنة ٥٩/ ٦٠ حتى الآن.

المجموع إذن حوالى ٣٩٥ خريجا، فى مقابل ٣٣ مليون نسمة. أى بمعدل ١٢ أخصائى نفسى لكل مليون نسمة.

وعلى أساس هذه العناصر سيكون مستقبلنا فى سنة ٢٠٠٠ مثلا أى بعد ٣٠ سنة إذا تصورناه كامتداد للحاضر، سيكون على النحو التالى:

١٩٥٠ أخصائي موزعين على ٦٦ مليون نسمة. أى بمعدل ٢٩ أخصائى تقريبا لكل مليون. هذا دون أى حساب للوفيات والهجرة... إلخ.

فإذا أدخلنا هذا الاعتبار بأفضل نسبة ممكنة فسيهبط العدد إلى حوالى ١٣٠٠، فتصبح النسبة حوالى ١٩,٥ أخصائى لكل مليون نسمة. وبالتالى ستتحسن النسبة عما هى عليه الآن بما يقرب من ٥٠٪ من حجمها الحالى.

ولكى تبدو أمامنا القيمة الحقيقية لهذه الأرقام والنسب لابد من عقد بعض المقارنات. غير أننى لن ألجأ إلى المقارنة مع الحال فى دول أخرى، لأن هذا قد يثير عددا من الاعتراضات، وإن كان وضعنا الدولى يحتم علينا أن ندخل ذلك فى اعتبارنا. أُنحى إذن كل هذا جانبا، وأبرز نوعا آخر من المقارنة، هو المقارنة داخل مجتمعنا بين حجم التخصيص النفسى، وأحجام بعض التخصصات الأخرى.

فعدد المقيدين فى نقابة المهن الهندسية يبلغ الآن حوالى ٢١ ألف عضو. أى بمعدل ٦٣٦ مهندس لكل مليون نسمة، فأذا تصورنا أن هذا العدد سيتزايد بنفس المعدل الذى يتزايد به الأخصائيون النفسيون مع إدخال العوامل المضادة فى اعتبارنا فسيكون لدينا فى سنة ٢٠٠٠ حوالى ٧٠ ألف مهندس، أى بنسبة ١٠٦٠ مهندس لكل مليون نسمة.

كذلك يبلغ عدد المقيدين فى نقابة الأطباء حوالى ١٢ ألف عضو. أى بنسبة ٣٦٣ طبيبا تقريبا لكل مليون نسمة، وفى سنة ٢٠٠٠ يصبح العدد المقدر لأعضاء هذه المهنة حوالى ٤٠ ألف طبيب، أى بنسبة ٦٠٦ طبيبا لكل مليون نسمة.

إذن هذه هى صورة المستقبل الآلى: ١٩ أخصائى نفسى لكل مليون نسمة.

١٠٦٠ مهندس لكل مليون نسمة.

٦٠٦ طبيب لكل مليون نسمة.

وعلى ضوء هذه الصورة لابد من اختيار المستقبل الإرادى على أى موضع من تدريج الإرادية. على ألا يأسرنا التفكير فى أعداد الخريجين فحسب، وألا تأسرنا فكرة قد توحى بها خطأ هذه المقارنة التى عقدناها بين أعداد النفسيين والمهندسين والأطباء؛ فقد يظن أن ما نهدف إليه من المقارنة هو ضرورة تحقيق المساواة بين أعداد الفئات الثلاث؛ لكن هذا غير صحيح، إنما قصدنا فقط إلى إبراز حقيقة هامة هى أن مجتمعنا (فيما يتعلق بحاجته إلى العلوم الإنسانية) لا يزال يتطور بخطة غير متوازنة، أما أن التوازن يقضى بأن تتساوى الأعداد أو أن تتناسب فيما بينها بناء على صيغة أخرى غير التساوى فهذه مسألة أخرى. المهم أن هذه الصورة تبدو غير معقولة بالنسبة لمجتمع يتجه بقدر كبير من طاقته إلى إحداث تغييرات كبيرة فى نمط الحياة الاجتماعية والاقتصادية الذى كان سائدا إلى وقت قريب، ومع ذلك فهو لا يعد عدته من الأخصائيين النفسيين اللازمين لميادين الصناعة الاجتماعية المتلاحقة، وبرامج العلاج.. إلخ.

إذن على ضوء هذه الصورة لابد من اختيار المستقبل الإرادى لعلم النفس فى الجامعات؛ فى المستقبل القريب سيكون لشعبة علم النفس فى جامعة القاهرة، وفى كلية البنات الإسلامية، إسهام له وزنه فى تخريج أعداد من السيكولوجيين. ولكن هل هذا يكفى؟ لابد من التفكير بشىء من شجاعة الإبداع. الشُّعب لا تكفى، لا من حيث الكم ولا من حيث الكيف؛ لابد من التفكير فى مفهوم القسم تحريرا لنوعية الدراسة من بعض القيود التى يفرضها مفهوم الشعبة. والاتجاه إلى مفهوم القسم يحسن أن يصحبه إعادة النظر فى نوعية الإطار الذى يحيط به، هل هذه التبعية لإطار كليات الآداب وهى التبعية الغالبة الآن، لا تزال تسمح لدارس العلوم النفسية فى سبعينات القرن العشرين أن يتلقى هذه العلوم ومجموعة العلوم المساعدة بالقدر المناسب وفى المناخ المناسب؟ هل يمكن لدارس العلوم النفسية اليوم وفى المستقبل القريب أن يجد المعمل المناسب داخل إطار كليات الآداب؟ وهل يمكنه أن يجد المتحف المناسب لدراسة المخ والجهاز العصبى فى صورته البشرية، وفى الصور المتعددة التى مر بها عبر السلسلة الحيوانية وهو

ما لابد من العلم به فى دراسات علم النفس المقارن؛ وهل يمكنه أن يتلقى دروسا فى فيزيولوجية الجهاز العصبى حتى يتقن بعض دروس علم النفس الفيزيولوجى، وحتى يستطيع أن يتصدى للقيام بنصيبه فى الدراسات السيكوفارماكولوچية بوجه خاص؟ وهل سيتاح له القدر اللازم من الدراسات الطبيعية التى لابد منها حتى يعرف كيف يستخدم كثيرا من أجهزته المعملية وكيف يطورها؟ وأخيرا هل سيتاح له التعلم المناسب للرياضيات العليا التى لابد منها لمتابعة التقدم الحديث فى بناء المقاييس النفسية وفى الدراسات التى تتناول الاحتمالات المختلفة لأشكال القرار، وفى كثير من دراسات التعلم ويكفى أن نذكر هنا دراسات مستولير F. Mosteller واستيز W.K. Estes وأمثالهما؟

هذه كلها أسئلة من شأنها أن تدفعنا إلى إعادة النظر فى وضع شعب أو أقسام علم النفس فى كليات الآداب. ومع ذلك ففى كليات الآداب دراسات لابد لدارس علم النفس من الاتصال بها، كالاجتماع والأنثرولوجيا الحضارية واللغويات.

أمام هذا المأزق لابد من أن نتساءل: ما هو الحل الأمثل؟ هل نتجه إلى مفهوم الكلية أو المعهد القائم بذاته يجمع بداخله الخيوط المختلفة ليشكل فى القالب المناسب؟ أم نجدد فى مفهوم القسم بحيث يصبح القسم هو الوحدة الأساسية للجامعة وليس الوحدة الأساسية للكلية، فإذا بقيت الكلية كوحدة إدارية فهذا ينبغى ألا يفرض على الدراسات نفسها وحدة مصطنعة ليس لها ما يبررها إلا أن تنتسب إلى كلية بعينها.

ومن يدرى ربما كان التفكير فى مستقبل علم النفس فى مصر هو أحد الطرق الرئيسية التى من خلالها نجد أنه لابد من التفكير فى تطوير جامعاتنا بما يناسب نمط العلاقات الموضوعية بين فروع المعرفة فى الثلث الأخير من القرن العشرين.

والتعليم الجامعى لابد وأن يقوم على تعليم عام يحسن إعداد الطالب له.

وعلى ذلك لابد من أن يمتد تفكيرنا إلى تدريس علم النفس فى التعليم العام. وهنا نشعر جميعا بعدم الرضا عما هو قائم، ونرغب فيما هو أفضل، ولابد فى هذه الحالة من التفكير فى توجيه جديد لهذه الدراسة، بحيث يصبح أهم ما يميزها إبراز أهمية التمرينات المعملية على أدوات بسيطة مثل السيكوجلفانومتر، وجهاز الرسم فى المرآة، والتكستوسكوب (أو العارض السريع) فى أبسط تجهيزه، هذا من ناحية، وإبراز أهمية الرياضة والإحصاء من ناحية أخرى.

ولنترك الآن محور الجامعات.

وننتقل إلى المحور الثانى: التطبيق فى صورة خدمات.

خط التطبيق الذى نتجه الآن ينبغى له أن يُطوَّر كما وكيفا؛ فأما من حيث الكم وهو أضعف الإيمان من حيث الصورة الإرادية للمستقبل فلابد من التفكير الجدى فى زيادة حجم الخدمة المقدمة فى الميادين الثلاثة التى سبق أن ذكرناها، وهى ميادين الصناعة، والخدمة النفسية الاكلينيكية، والرعاية النفسية المقدمة فى وزارة الشئون الاجتماعية.

ولكن الصورة الإرادية حقا ينبغى لها أن تتناول أمر التطبيق من حيث الكيف بالإضافة إلى الكم.

والخطوة الأولى فى التفكير هنا يجب أن تشير إلى مجالات جديدة لم ينفذ إليها التطبيق بعد: من ذلك ميدان الجريمة، فالخبراء النفسيون ينبغى لهم أن يقدموا خبراتهم فى خدمة العدالة فى المحكمة، سواء فيما يتعلق بإلقاء الضوء على سيكولوجية الجانى، او على سيكولوجية الضحية، وعلى سيكولوجية الشاهد. وكذلك ينبغى لهم أن يقدموا خدماتهم داخل السجون.

وإلى جانب ميدان الجريمة يوجد ميدان الإعلام. كما يوجد العديد من ميادين الخدمة التى تقتضيها الحياة فى المدنية الحديثة بضخامتها وتعقد الحياة فيها.

على أن الخدمة أو التطبيق أيا كان ميدانه يجب أن يرشّده تعليم مهنى متخصص حتى يؤدى إلى الاستفادة من كل إمكانيات التقدم التى يتيحها المستوى الراهن للفروع الأساسية. وقد جرينا فى معظم فروع التطبيق على مفهوم الدبلومات المهنية. وهذه بالنسبة لعلمنا لابد من الإكثار منها لتغطى فروع التطبيق المختلفة.

على أن الصيغة المتمثلة الآن فى دبلوم علم النفس التطبيقى بجامعة القاهرة ليست بالصيغة المرضية تماما، ولابد من ابتكار صيغ أخرى فى المستقبل تجمع بين هيمنة الجامعات على تنظيم العملية التعليمية، وبين تسهيلات أماكن الخدمة حيث يطلب التطبيق. كأن تكون هناك دبلوم لعلم النفس الإكلينيكى تابعة للجامعة ومقرها أحدى مصحات الأمراض العقلية، أو معهد للطب النفسى.

ويخيل إلينا أن مراكز البحوث باعتبارها حلقة متوسطة بين البحث العلمى الأساسى من ناحية وبين الخدمة المباشرة من ناحية أخرى، أى باعتبارها الحلقة المسئولة عن البحوث ذات الاتجاه التطبيقى، يخيل إلينا أن هذه المراكز لابد وأن يكون لها دور ما فى هذه الصيغة الجديدة وإن كنا نعترف بالعجز عن تحديده بالضبط فى الوقت الراهن.

بعد ذلك ننتقل إلى المحور الثالث: موضوعات علمنا الجديرة باستقطاب جهود البحث والنشر فى المستقبل القريب.

جميع موضوعات العلم جديرة بأن تلقى نصيبها من عناية الباحثين. غير أن مجموع الظروف المحيطة بنا من حيث طاقة العمل لدينا وكونها محدودة، ومن حيث طبيعة الاحتياجات التى تفرض نفسها علينا كلما فكرنا فى العمل السيكولوجى، هذه الظروف تقضى بضرورة ترشيد جهودنا بالاتجاه بها ما أمكن نحو البذل فى أحد المجالات الآتية:

أولا: العناية بموضوع المصطلحات وتوحيدها. والجهود الفردية تقوم بدور لا يمكن الإقلال من شأنه فى هذا الصدد. ولكن بدون جهود جماعية منظمة متصلة لفترة طويلة نسبيا لن يشيع الاستقرار فى هذا المجال.

ثانيا : ضرورة العناية بالدراسات الحضارية المقارنة؛ ووجه الحاجة يبدو أولا وقبل كل شيء فى اتجاهنا المتزايد نحو استخدام أدوات القياس السيكولوجى التى شاع استخدامها فى الخارج، ونحن نعلم علم اليقين أننا لن نستطيع أن نستخدمها بمعاييرها الأجنبية، وبالتالى فلابد من إعادة تقنينها. إلا أن المسألة لا تقف عند هذا الحد، بل تتعداه إلى ضرورة النظر أحيانا فى إعادة صنع المقياس بتغيير مادته إلى مادة أخرى يكون لها فى حضارتنا نفس الدلالة السيكولوجية التى للمادة المتوفرة فى الاختبار الأمريكى أو الانجليزى فى حضارته الأنجلو أميريكية. ولا يجوز أن تقف المسألة عند هذا المستوى بل لابد من تعميق البحوث الحضارية المقارنة حتى نصل إلى معرفة أشمل للحقيقة السيكولوجية، التى تعتبر معلوماتنا عنها الآن معلومات مستقاة غالبا من بحوث أجريت على الإنسان الأوروبى أو الأمريكى. ولن يستطيع القيام بهذه الدراسات فى إطار حضارتنا أحد سوانا.

ثالثا : نشر تراث الفكر العربى السيكولوجى؛ ذلك من شأنه أن يسد ثغرة خطيرة فى تاريخ الفكر السيكولوجى، لم يسدها حتى الآن المؤلفون الغربيون، والمثال أمامنا كتاب G.S Brett فى التاريخ الموسع لعلم النفس، الذى لا يكاد يذكر شيئا عن إسهام المفكرين العرب القدامى فى تراث الإنسانية من الفكر السيكولوجى. وليست المسألة مجرد سد ثغرة، ولكنها غالبا ستكون مصدر إثراء لفكرنا ومعنوياتنا.

رابعا: لابد من أن يشغلنا فى المستقبل القريب وضع دستور أخلاقى لأنواع نشاطنا المختلفة: فى التأليف، وفى الممارسة العملية للمهنة، وفى علاقاتنا ببعضنا البعض، وبأعضاء المهن المتداخلة معنا، وبالجمهور المحيط

بنـا، وبأدوات الإعـلام. . إلـخ. ولاسـبيل إلى هـذا الهـدف إلا جهـد جماعـى منظم.

هذه المجالات الأربعة جديرة بأن تستقطب قدرا كبيرا من جهودنا فى المستقبل الإرادى الذى نرسمه لعلمنا، حتى يقدر له الانطلاق واكتساب الشخصية المتميزة على الصعيد العالمى.

وأخيرا يأتى دور المحور الرابع، وهو محور التنظيمات التى من شأنها أن تكسبه ذاتيته التى نشعر بها نحن الذين ربطنا مصيرنا به.

هذه التنظيمات تتمثل فى كل الأشكال التى ابتكرها مجتمع العلماء ليجمع بين أعضائه فى تجمعات صغيرة أو كبيرة تحدث فيها المواجهة، ويتبلور من خلالها الشعور بالانتماء.

من هـذه التنظيمـات جمعيتنـا هـذه، ومنهـا لجنـة علـم النفـس بالمجـلس الأعـلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، وربمـا لجنة أخـرى أو ما شـابه ذلك.

ولكن من الممكن أن نقيم تنظيمات أخرى، كالمؤتمرات، ومن الممكن أن نفكر فى نشر دورية نلتقى على صفحاتها، وتتفاعل أفكارنا ومعها بعض حماسنا. ومن الممكن أن يهدينا تفكيرنا إلى أشكال أخرى من التنظيمات.

جمعيتنا هذه ينبغى أن تلقى من الدعم، فى الحجم والقدرة المالية والاستقرار ما ينميها فى الاتجاه الذى يمكنها من أن تصبح يوما من الأيام شبيهة بنقابة الأطباء أو نقابة المهندسين؛ تنظيم يجمع شمل الأعضاء، ويؤدى لهم خدمات معنوية ومادية ويقعِّد القواعد للحفاظ على مكانة المهنة فى نفوس المواطنين.

ولجنة علم النفس لا تزال كائنا حديث الميلاد، وبالتالى فعنصر الآلية كإمكانية قد تفرض نفسها فى تشكيل مستقبلها عنصر لا يزال ضئيل الشأن إلى حد كبير، وإرادتنا يمكن أن تقوم بعمل كبير فى هذا المضمار.

على هذا النحو تنتهى جولتنا فى ربوع المستقبل.

وقد رأينا كيف يمكن أن يكون هذا المستقبل آليا محققا لقانون القصور الذاتى، ورأينا كذلك كيف يمكن أن تتناوله الإرادة بأقدار مختلفة من التشكيل.

ولئن كنت قد عرضت على حضراتكم بعض إمكانيات هذا التشكيل الإرادى، فلم يكن ذلك لأننى أحمل فى نفسى تقييما خاصا لهذه الأفكار التى عرضتها، ولكن لأنى حريص على أن أستثير فى النفوس أى قدر من التفكير فى مستقبل العلوم النفسية فى بلدنا.

الإغراء بالتفكير والتدبير هو كل ما قصدنا إليه، ونحن لا نزال على يقين من أن تناول المستقبل بأسلوب التفكير العلمى من شأنه أن يجعلنا أقرب إلى قدرة أبولو منا إلى عجز كاساندرا.

الفصل السابع

علم النفس فى مصر عبر نصف قرن:

حوار بين العلم والمجتمع(*)

منذ ثلاث وأربعين سنة، وعلى وجه التحديد فى يونية سنة ١٩٤٧، شكلت لجنة من كبار علماء النفس فى الولايات المتحدة الأمريكية (كان من بينهم كارمايكل، ودولارد، وفرنش، وثرستون، وهيلجارد، وثورندايك، ويركيز) لوضع تصور حول الموقع الذى يجب أن يحتله علم النفس فى الجامعة. واجتمعت اللجنة، وأصدرت تقريرا رفيع المستوى فى هذا الشأن.

وبعد حوالى ربع قرن، وذلك فى مايو ١٩٧٠، نشرت جمعية علم النفس الأمريكية عددا خاصا من دوريتها الذائعة American Psychologist خصصته لهذا الموضوع نفسه، استكتبت فيه الأعضاء الذين كانوا لايزالون باقين على قيد الحياة من بين أعضاء اللجنة السابقة، وكان التكليف أن ينظروا إلى الوراء فيما سبق أن أوصوا بتحقيقه، ويقيموه على ضوء ما تم إنجازه. وكان من بين هؤلاء هليجارد، وكارمايكل، ودولارد.

وكأنى بالتاريخ يدور دورة مماثلة، إلى حد ما، ولكن فى بقعة جغرافية أخرى غير الولايات المتحدة، هى جمهورية مصر العربية.

ففى سنة ١٩٦٣ نشرت مقالا فى مجلة «المجلة» (فى عدد مارس) بعنوان «مستقبل الدراسات النفسية فى الجمهورية العربية المتحدة» (وهو الاسم الرسمى للدولة حينئذ) أضع فيه تصورا لما يجب أن يكون عليه وضع علم النفس فى

(*) محاضرة ألقيت فى الجمعية المصرية للدراسات النفسية) ١٩٩٠.

جامعاتنا المصرية. وكان المقال فى نظر تلاميذى فى ذلك الحين (وبعضهم زملائى فى الوقت الحاضر) بمثابة أمل خافت المعالم، وكان بالنسبة لى خطة عمل على المدى البعيد، وكان أهم ما أوردته فى هذا المقال نقطتان: **الأولى**: أن الإمكانات التطبيقية لعلم النفس بفروعه المختلفة التى يمكن توظيفها لترشيد الكثير من جوانب الحياة فى مصر لا آخر لها. وأنه لا يجوز أن يفوتنا الإفادة من هذه الخدمات وإلاَّ تخلفنا تخلفا خطيرا عن ركب التقدم. **والثانية**: أن علم النفس ينبغى أن يكون له وضع مستقل بأقسام قائمة بذاتها فى جامعاتنا المصرية، فهذه بداية الطريق حتى تنطلق طاقات نموه بالصورة المرجوة، تماما كما حدث فى كثير من دول العالم المتقدم. (سويف ١٩٦٣).

والآن، وبعد ما يزيد على ربع قرن من صياغة هذا التصور، أجدنى أقف فى هذا المقام، تسمونه التكريم، وأنا أدركه على أنه التقويم. لذلك أرانى ملزما بأن ألقى نظرة إلى الوراء لأقيس على مشهد منكم امتداد المسافة بين الماضى والحاضر، ثم ألقى الضوء على نموذج يتحقق فى الآونة الراهنة، وأختتم الحديث بنظرات أمدها إلى المستقبل تقع بين الأمل والتأمل.

بين الماضى والحاضر :

كان أفضل وضع لعلم النفس فى الجامعات المصرية هو وضعه فى كلية الآداب بجامعة عين شمس، بفضل جهود المغفور له الأستاذ الدكتور مصطفى زيور، وذلك فى أوائل الخمسينات، بإنشاء شعبة لعلم النفس، يضمها مع شعبة لعلم الاجتماع، قسم واحد للدراسات النفسية والاجتماعية. أما فى كلية الآداب بجامعة القاهرة فقد ظل علم النفس يدرس كمجموعة من المواد داخل قسم الفلسفة حتى منتصف عام ١٩٥٩. وفى بداية السنة الجامعية ٥٩/ ٦٠ أنشئ دبلوم علم النفس التطبيقى كحل وسط لتحسين الصورة فى هذه الجامعة. وظل الوضع على هذا الحال حتى منتصف عام ١٩٦٨، وفى أول العام الدراسى ٦٨/ ٦٩ اتخذت جامعة القاهرة قرارا بتشعيب الدراسة فى قسم الفلسفة بدءا من

الفرقة الثالثة إلى شعبتين، هما: الفلسفة، وعلم النفس. وفعلا بدأ تنفيذ التشعيب فى السنة الدراسية ٧٠/ ٧١ داخل إطار ماسمى «بقسم الفلسفة وعلم النفس».

فى الوقت ذاته، وطوال تاريخ يمتد منذ الأربعينات كانت كلية التربية (معهد التربية حينئذ) قد تمكنت من إقامة قسم لتوظيف علم النفس فى خدمة التربية، هو قسم علم النفس التعليمى، وذلك بفضل جيل من الأساتذة كان من أبرزهم الأستاذ الدكتور عبد العزيز القوصى.

وأخيرا، فى أكتوبر سنة ١٩٧٤ أنشأت جامعة القاهرة قسما مستقلا لعلم النفس، وتبع ذلك بشهور قليلة جامعة عين شمس، ثم جامعة الاسكندرية، ثم توالى إنشاء الأقسام على هذا النحو فى الجامعات الأخرى.

هذا ما كان من أمر الجامعات، وتأسيس البنية الأكاديمية لعلم النفس فى مصر.

على أن هذا التيار الذى تتبعته بإيجاز شديد، لا يصور سوى خيط واحد من خيوط الجهود التى بذلت فى إطار النمو الاجتماعى لعلم النفس، بذلها المشتغلون به على مر ما يزيد على خمسين سنة لاستكمال هويتهم الأكاديمية والمهنية. وهناك خيوط أخرى كثيرة مغايرة، منها إصدار «مجلة علم النفس» بمبادرة من الراحلين الجليلين يوسف مراد، ومصطفى زيور، ومساعدة ومشاركة عدد كبير من زملائهما وتلاميذهما. ومنها تيار الخدمات التطبيقية فى ميدان التربية، وفى ميدان الصناعة بالتعاون بين شعبة علم النفس، بأداب عين شمس ومصلحة الكفاية الإنتاجية بوزارة الصناعة، وميدان الأمراض النفسية بالتعاون مع وزارة الصحة، وميدان الانحراف والجريمة بالتعاون مع المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، وأخيرا وليس آخرا ميدان القوات المسلحة.

على أننى لا أريد أن أزيد فى تعقيد الصورة التى أعرضها فى هذا الحديث. لذلك أكتفى بأن أختزلها فى الصيغة الآتية: **طوال الخمسين سنة الماضية ظل التقدم الأكاديمى داخل الجامعات يمثل رأس الجسر الذى يمهد لتقدم حشود أهل الاختصاص على جبهة عريضة فعلا من الخدمات التطبيقية فى شتى نواحى الحياة الاجتماعية.**

نموذج صحى للعلاقة بين العلم والتطبيق الاجتماعى:

انتقل الآن إلى وصف نموذج صحى، للكيفية التى سار بها، ولايزال يسير بها، تفاعل حى بين علم النفس وواحد من ميادين التطبيق الاجتماعى يستثير الآن اهتماما بالغا فى مجتمعنا المصرى وفى المجتمع الدولى، هو ميدان تعاطى المخدرات.

يعتبر «مشروع بحوث تعاطى المخدرات» الذى بدأت خطواته الأولى فى نوفمبر سنة ١٩٥٧، بدعوة من المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، وتحت رعايته الأدبية والمالية، نموذجا طيبا للمشروعات البحثية الجادة، التى يمكن أن يقوم بها العلماءالسلوكيون للإجابة على عدد من الأسئلة العلمية ولخدمة عدد من القضايا الاجتماعية الملحة، وللإسهام بقدر معقول فى تقدم جبهة المعرفة العلمية على الصعيد العالمى. ولذلك لم أجد أفضل منه موضوعا للحديث فى مناسبتنا الراهنة. ولما كان الموضوع بهذا الوصف ينطوى على مكونات بالغة التعدد والتنوع، كما أن لكل من هذه المكونات دلالات متفاوتة العمق والخصوبة فيما تثيره من إيحاءات، فقد رأيت أن أقتصر فى العرض الراهن على عدد محدود من هذه الأبعاد، أملا فى أن تجد سائر الأبعاد طريقها إلى النور فى مناسبة أخرى. (سويف ١٩٨٤).

سوف أركز فى الحديث الراهن على البعد التاريخى للمشروع، وما ينتظم تحته من خصائص تشير إلى عوامل تنشيط النمو، ومقاومة المعوقات، والمرونة التى تسمح بإعادة تشكيل قوالب العمل طلبا لمزيد من التوافق، واستقرار التوجه نحو الهدف البعيد، من خلال منظومة تقتضى التعاون بين مجموعة من الإرادات وفى الوقت نفسه تغذى هذا التعاون وتدعمه.

تاريخ المشروع: نقطة البداية :

يبدأ تاريخ المشروع فى أواخر سنة ١٩٥٧. وقد أسهمت فى إطلاق هذه البداية عدة عوامل تتلخص فيما يأتى:

١- كان المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية حديث النشأة حينئذ؛ فقد صدر القانون المنشىء له سنة ١٩٥٥. وبدأ نشاطه الفعلى حوالى منتصف سنة ١٩٥٧. وكان فى - خطواته المبكرة - يلتمس الطريق إلى تحديد أمراض المجتمع التى يمكنه أن يتصدى لها بالبحث العلمى (فى أى مجال من مجالات العلوم الاجتماعية بما فى ذلك علم النفس). واقتراح الحلول المستندة إلى نتائج البحوث. فكانت مشكلة تعاطى المخدرات من بين المشكلات الاجتماعية التى تقع على الحدود بين المرض والجريمة، والتى برزت أمام المركز كمشكلة جديرة بالمعالجة الجادة (سويف ١٩٦٩).

٢- كان المركز قد اختط لنفسه خطة عمل تقضى - ضمن ما تقضى - بأن يستعين بأعضاء هيئة التدريس فى الجامعات (من خلال صيغة الندب ببعض الوقت) بالإضافة إلى الأفراد العلميين الذين يتم تعيينهم فيه كباحثين يقفون على بداية السلم، على أن يتم التعاون العلمى بين الطرفين من خلال تكوين فرقًا للبحث بالصورة التى تناسب كل مجال وكل موضوع. وفى هذا الإطار تم الاتصال بين المركز وأستاذنا المرحوم الدكتور مصطفى زيور. كذلك تم اتصال المركز بى، واتصلت أنا بدورى بالدكتور زيور التمس عنده المشورة، فإذا به يفاتحنى فى أنه كان على وشك الاتصال بى ليطلب إلى الانضمام إلى فريق علمى لدراسة مشكلة تعاطى الحشيش تحت مظلة المركز.

٣- كنت فى ذلك الوقت عائدا لتوى من مهمة علمية قمت بها فى جامعة لندن خلال سنتين جامعيتين، من أغسطس سنة ١٩٥٥ حتى سبتمبر سنة ١٩٥٧، حصلت فيهما على التدريب على طرق البحث العلمى المناسبة لمستوى بحوث مابعد الدكتوراه، كما حصلت على الدبلوم العالى للتخصص فى علم النفس الاكلينيكى. وعدت إلى مصر وأنا ممتلىء بأمل مزدوج: إجراء البحث العلمى رفيع المستوى هذا من ناحية، وعلى أن تكون لبحوثى إمكانات التطبيق العملى فى حياتنا الاجتماعية، من ناحية أخرى. وبهذا الوصف كنت عندما هبطت أرض مصر فى منتصف سبتمبر سنة ١٩٥٧ بمثابة شخصية تبحث عن دور

علمى متكامل فى إطار مجتمعنا المصرى، وإذا بى أجد هذا الدور وكأنه كان فى انتظارى، عندما تمت الاتصالات المذكورة بى. ومن ثم فقد استجبت بترحيب صادق.

. هكذا تجمعت عدة أحداث تاريخية محددة، لتتخلق عند نقطة التقائها بداية الجزء من حياتى العلمية الذى ارتبط ولايزال يرتبط بمشروع بحوث تعاطى المخدرات.

المراحل الرئيسية التى مر بها المشروع :

أن يستمر مشروع بحثى ينبض بالحياة، فتستمر فيه خطوات الدراسة وتتوالى المنشورات العلمية النابعة منها، لمدة ثلاثة وثلاثين عاما، هذا معناه أن المشروع قد مر بمراحل واسعة لتاريخ حياته. وقد مرت به فعلا أحداث تكاد لا تقع تحت حصر. وسأحاول أن أختزل هنا هذه الحياة فى عدد محدود من المراحل الكبرى المكثفة :

١- المرحلة الأولى: وهى مرحلة تلمس الطريق إلى الاستكشاف الأولى للطبيعة السلوكية لظاهرة التعاطى والادمان، وإعداد طرق البحث وأدواته، وإجراء التجارب الاستطلاعية الهادفة إلى إحداث التعديلات المناسبة فى خطة البحث فى الوقت المناسب. وقد استمرت هذه المرحلة حتى نهاية سنة ١٩٦٢. وترتب عليها ظهور مجلدين باللغة العربية فى سنتى ١٩٦٠ و ١٩٦٤[١]. («تعاطى الحشيش» ١٩٦٠ و ١٩٦٤).

٢- وقع خلاف بينى وبين أعضاء اللجنة حول المناهج والأدوات التى يجب الالتزام بها فى الخطوات التالية من البحث الرئيسى. وجدير بالذكر هنا أن الخلاف ظل خلاف علماء، فلم يخرج قط عن حدود الوقار الواجب والاحترام المتبادل، لأن المسألة كانت تباينا فى التوجهات المنهجية والنظرية، وهذا وارد فى الممارسة العلمية. ولم يكن وراءها أى عنصر يشين موقف أى من الطرفين. وبالتالى فلم

(١) تولى كاتب هذه السطور كتابة التقريرين كاملين.

يعتد الصغير ولا الكبير على المعايير الأخلاقية التى ينبغى الالتزام بها. وعندما بلغ تطور الخلاف مأزقا معينًا وجدت أن اتساقى مع وجهة نظرى يقتضينى منطقيا وأخلاقيا أن أستقيل من عضوية الفريق، فاستقلت فى أكتوبر سنة ١٩٦٤.

٣- ولأمور تتراوح بين الإجرائية والأكاديمية توقف الفريق عن العمل تماما منذ أن انسحبت حتى منتصف سنة ١٩٦٦. وعندئذ اتصل بى المركز القومى للبحوث فى هذا الشأن[1]، وطلب منى إنقاذا لحقوق المركز الأدبية والمادية أن أعود إلى العمل فى المشروع، وأعطانى فى هذا السبيل الحق فى أن أقوم بتكوين فريق جديد من الباحثين الذين يتسق توجههم مع الخط المنهجى الذى كنت قد تمسكت به. فاستجبت للطلب، وكونت فريقا بحثيا جديدا يتسم بالتجانس المنهجى بين أعضائه، مرتئيا فى توفير هذا الشرط استفادة مباشرة من الخبرة السابقة.

وبدأنا العمل الميدانى فعلا فى منتصف يونية ١٩٦٧. وكان أعضاء الفريق فى هذه المرة هم الأساتذة الدكاترة، تلاميذ الأمس وزملاء اليوم: عبد الحليم محمود، ومصرى عبد الحميد، وزين العابدين درويش. وكان معنا كذلك المرحوم الأستاذ الدكتور سامى أحمد زكى، أستاذ الأمراض الباطنية فى كلية طب قصر العينى. واستمرت مسيرة العمل بعد ذلك دون توقف، وتوالت المنشورات العلمية الصادرة عن الفريق حتى نهاية سنة ١٩٧٤. وكانت جميع هذه المنشورات تركز الضوء على استكشاف مختلف الجوانب النفسية الاجتماعية لتعاطى القنب أو الحشيش، ومن خلال عاملى الاستمرار فى العمل معا والصدور المتوالى لنواتج العمل والإنجاز وتراكمها لبنة لبنة بحيث أصبحت بناء له وجود واقعى ملموس اكتسب الفريق حصانة ضد عوامل التفكك، أو التحلل، وأصبح له كيانه المعنوى الذى يضم الأفراد داخل أسوار معنوية صلبة، حتى لقد أصبح من الممكن أن تتعطل عضوية البعض بسبب مشاغل الحياة العملية، فتنضم إلى الكيان دماء

(١) اتصل بى فى هذا الصدد المرحوم الدكتور سيد عويس، ثم الاستاذ الدكتور أحمد خليفه وكان حينئذ رئيسا لمجلس إدارة المركز ووزيرا للشئون الاجتماعية.

جديدة، ويظل الكيان كما هو، متمثلا فى خط عمل مرسومة خطواته الحاضرة، وتوجهاته للمستقبل القريب.

٤- فى أثناء تقدم هذه المسيرة المستقرة حدث حدثان هامان، كان لهما تأثير حاسم على تعديل توجه المشروع:

الحدث الأول: وقع فى أواخر سنة ١٩٦٦، اذ انتشر تعاطى الحشيش انتشارا وبائيا فى أوروبا الغربية، وأميريكا الشمالية على غير توقع، وفى هذا السياق تلقى المركز القومى للبحوث خطابا من مقر هيئة الصحة العالمية فى جنيف، مؤداه أن الهيئة علمت أنه يجرى بالمركز حاليًا سلسلة بحوث حول تعاطى الحشيش، وأنه يهمها أن تدعو المشرف على البحث لأن يكتب لها تقريرا مستوفيا شروط النشر العلمى عما تم إنجازه، وعن الخطوات التالية المزمع القيام بها، وذلك تمهيدا لنشر هذا التقرير فى دوريتها العلمية المعروفة باسم Bulletin on Narcotics واستجبنا للخطاب فورا، وتم نشر أول تقرير علمى لنا فى الخارج فى منتصف سنة ١٩٦٧ (Soueif, 1967) فكان ذلك فاتحة عهد الاعتراف الدولى بنا، وما استتبعه ذلك من نشر معظم تقاريرنا العلمية التالية فى مجلة المخدرات لهيئة الصحة العالمية (Soueif et al., 1980) وأثر ذلك طبعا فى درجة تعرضنا للأفكار والمشكلات فى صورتها العالمية إلى جانب انغماسنا المتزايد فى الاهتمام بالوجه المحلى للمشكلة لدينا. ونما التعاون بيننا وبين الهيئة الدولية لنشارك مشاركة فعالة فى المؤتمرات التى كانت تعقدها وفى اجتماعات لجان خبراء المخدرات لديها[1]. ولا يزال هذا التعاون متصلا حتى الآن. هذا عن الحدث الأول.

أما الحدث الثانى، فيتلخص فى أنه فى أوائل السبعينيات تغير وجه مشكلة تعاطى المخدرات فى مصر، فبعد أن كانت القائمة تقتصر على الحشيش والأفيون وبعض المخلوطات الشعبية بدأت تظهر الأدوية المؤثرة فى الأعصاب، كالمهدئات والمنومات والمنشطات، لتستخدم فى السوق غير المشروعة للمخدرات، فلما بلغ هذا الوجه الجديد حجما ينذر بالخطر رأينا لزاما علينا أن نوسع دائرة توجهنا

(١) أختير كاتب هذه السطور عضوا فى لجنة الخبراء الدائمين لبحوث تعاطى المخدرات بهيئة الصحة العالمية اعتباراً من مايو سنة ١٩٧١.

بحيث لانقتصر على الاهتمام بدراسة تعاطى الحشيش وحده أو الحشيش والأفيون من حين لآخر.

٥- لذلك بدأنا مع بداية سنة ١٩٧٥ وقد غيرنا التوجه البحثى للفريق فأصبح الاسم الدال عليه هو «البرنامج الدائم لبحوث تعاطى المخدرات». هكذا على اتساع المجال، ليشمل جميع أنواع المواد التى تنتشر بهدف التعاطى فى السوق المصرية غير المشروعة وبالتالى تفضى إلى الاعتماد أو الأدمان، ولم يقتصر الأمر على تغيير الاسم وتوسيع نطاق موضوعات البحث، بل تعدى ذلك إلى تعديل هيكل البحث نفسه، فبعد أن كنا نقف عند حدود البحوث المسحية المحدودة (حيث الهدف الرئيسى هو اكتشاف العلاقات بين المتغيرات) انتقلنا إلى مرحلة إجراء البحوث الوبائية التى تهدف إلى تحديد التوزيع الاجتماعى للتعاطى. (سويف ١٩٩٠، Soueif, 1990).

ولايزال الفريق فى هذه المرحلة من تقدمه. وقد أتم فى خلال المدة المنقضية منذ بداية سنة ١٩٧٥ عدة بحوث وبائية تدرجنا فيها من الاقتصار على الدراسة الوبائية للظاهرة فى حدود مدينة القاهرة الكبرى، ثم أمكن لنا فى السنوات الخمس الأخيرة أن ننتقل إلى الإنجاز الكامل لبحثين على مستوى الجمهورية بأكملها، أحدهما يتناول قطاع عمال الصناعة الذكور فى القطاع العام، والثانى يركز على قطاع طلاب المدارس الثانوية الذكور. ثم هناك بحث ثالث فى الطريق، وقد أجرى على عينة كبيرة من طلاب الجامعات الذكور والإناث. وتم الجزء الميدانى من هذا البحث فعلا، وهو الآن فى طريقه إلى التحليل الإحصائى المناسب. هذا وقد نشرنا جميع هذه البحوث فى الداخل والخارج. ولم يبق سوى البحث الأخير الذى لم يكتمل بعد.

٦- ثم تأتى آخر مرحلة فى هذا التاريخ مواكبة لحدث هام ثالث فقد فوجئت مصر فى أوائل الثمانينات بظهور ما يعرف بالسموم البيضاء، وخاصة الهيروين، وكانت هذه الفئة من المخدرات قد سبق لها الظهور عندنا فى أوائل العشرينيات. واختفت فى أواخر الثلاثينيات. وظن البعض أنها اختفت إلى غير رجعة.

فلما عادت إلى الظهور هذه المرة كان رد فعل المجتمع عنيفا، ما بين الخوف والغضب، ومحاولة البحث عن الحلول المجدية ما بين المكافحة المباشرة والتخطيط طويل الأجل، فأدخلت تعديلات على قانون مكافحة المخدرات[1]، كما شكل «المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان» برئاسة رئيس الوزراء وعضوية عدد من الوزراء الذين تمس وزاراتهم مشكلة المخدرات من قريب أو بعيد كالداخلية والصحة والتعليم والشئون الاجتماعية والشباب... إلخ. وفى هذا السياق قرر المجلس إنشاء ما أسماه بـ «لجنة المستشارين العلميين» تقتسم العمل مع المجلس، فهى تقدم المشورة العلمية للمجلس فى كل ما يتعلق بالمشكلة بهدف التغلب عليها أو التخفيف من وطأتها، ويصدر المجلس كل القرارات التنفيذية الكفيلة بوضع هذه المشورة موضع التطبيق. وتتكون لجنة المستشارين من عدد من الأعضاء يمثلون التخصصات العلمية المختلفة التى تمس الظاهرة، وهى الكيمياء، والفارماكولوجيا، والطب النفسى، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، والقانون، والمعلومات الشرطية. وقد ربط المجلس فى قرار إنشاء هذه اللجنة بينها وبين فريق البرنامج الدائم لبحوث تعاطى المخدرات، وذلك عن طريق إسناد رئاسة اللجنة إلى الأستاذ المشرف على هذا الفريق ليكون قناة التوصيل للمعلومات البحثية المتراكمة لدى الفريق إلى لجنة المستشارين العلميين حيث يمكن تطويع هذه المعلومات حسبما تقتضى الجوانب العلمية الممثلة فى اللجنة. كما أجاز المجلس إنشاء مجموعات بحثية أخرى تتناول أى جانب للمشكلة حسب مقتضيات الأحوال. وهكذا تم تحويل فريق «البرنامج الدائم» إلى معمل لإنتاج المعلومات العلمية المطلوبة للتوظيف الاجتماعى المباشر[2].

الحاضر بين الماضى والمستقبل :

والآن، آن الأوان لإلقاء نظرة إلى الوراء، لاستيعاب الحاضر فى ضوء

(١) وبذلك صدر القانون الجديد ١٢٢ لسنة ١٩٨٩.

(٢) قرار رئيس مجلس الوزراء، رقم ٦٤٩ لسنة ١٩٩٠ بتشكيل لجنة المستشارين العلميين للمجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان.

الماضى، واستشفاف توجهاته بالنسبة للمستقبل، ماضى علم النفس فى مصر وحاضره، وذلك لإدخال ما يلزم من تعديلات على توجهاته نحو المستقبل بحيث تنضج هذه التوجهات فى شكل تخطيط لمستقبل تغلب عليه عناصر الإرادة الواعية.

أما عن العلاقة بالماضى وبالأفكار التى بثثتها فى مقالى المنشور سنة ١٩٦٣ فقد تحقق الشىء الكثير، تحقق النموذج المطلوب، قسم مستقل لعلم النفس فى جامعة القاهرة، وانتشر النموذج بسرعة فاقت بعض توقعاتنا وبذلك تهيأت مجموعة من الظروف المناسبة داخل المؤسسة الأكاديمية لإطلاق طاقات النمو لهذا التخصص.

كذلك بدأ بوضوح يزداد يوما بعد يوم تعدد وتنوع الاحتياجات التى يعبر عنها مجتمعنا، فى جوانب حياته المختلفة، للخدمات التطبيقية للعلوم النفسية، من التربية، إلى الصناعة، إلى القوات المسلحة، إلى الصحة، إلى عالم المشكلات التى تقع على الحدود بين صحة الفرد وصحة المجتمع أو أمراض الفرد وأمراض المجتمع، إلى مجالات أخرى لاتكاد تقع تحت حصر.

هذا هو موقع الحاضر فى إطار مسيرة نصف القرن الماضى، إذ يدخل هذا الحاضر فى نسيج ذلك الماضى ويتشابك مع مكوناته بوشائج التحقق والتصديق: تحقق الأمل، وصدق التنبؤ بالخدمات التطبيقية التى تسد احتياجات فعلية فى المجتمع.

فماذا بعد ذلك عن استشفاف المستقبل والتخطيط له؟

هذه مسئولية مشتركة بين زملاء التخصص، وسائر زملاء المؤسسة الأكاديمية على جميع المستويات، من صغار أعضاء هيئة التدريس إلى الأساتذة، ومن رؤساء الأقسام حتى رؤساء الجامعات.

يخيل إلىّ أن تصورا معقولا لأوضاع علم النفس فى المستقبل لابد وأن يكون

فى بعضه امتدادا لما وضعنا أسسه فى مسيرة الماضى حتى الحاضر. وفى بعضه الآخر ترشيدا لعدد من عناصر هذه المسيرة.

فيما يلى بعض الخواطر التى تفرض نفسها على تفكيرى فى هذا الصدد:

أولا : لابد من السعى إلى مزيد من دعم الأقسام القائمة الآن داخل الجامعات. لقد حدث النمو الأفقى بما فيه الكفاية، ولكن ماذا عن التنمية الرأسية؟ ماذا عن المعامل، وماذا عن التدريبات المعملية، والميدانية، والإكلينيكية، بدءاً من إقامة هيكلها، ووصولا إلى تمام إنجازها؟ وإذا كانت المسئولية الأولى حول هذه النقطة تقع على زملاء التخصص، فإن المسئولية الثانية تقع على واضعى الميزانيات الجامعية. ثم هناك مسئولية ثالثة حول هذه النقطة نفسها وهذه تقع على خصائص المنظومة التى تحتوى معظم أقسام علم النفس الجامعية فى الوقت الحاضر. وهى كليات الآداب، إلى أى مدى تتسم وسوف تتسم هذه المنظومة بدرجة من المرونة أو التصلب بحيث تساعد أو تعوق نمو فروع علم النفس المختلفة فى أقسامها؟ لقد أثبتت كلية الآداب بجامعة القاهرة درجة فائقة من المرونة حتى الآن، فتقبلت إنشاء معمل بيولوجى، وتقبلت وأنشأت معملا لعلم النفس الفيزيولوجى، فهل ستتقبل مثلا إنشاء معمل لعلم النفس الحيوانى؟ وهل ستبدى كليات الآداب فى جامعاتنا الأخرى هذا الطراز من المرونة الإبداعية؟

ثانيا : لابد من تنظيم قنوات أكثر كفاءة من القنوات الحالية الموصلة بين أقسام علم النفس وأقسام أخرى فى الجامعة تغذى هذا العلم ولا مناص من الاعتماد الجزئى عليها، كأقسام البيولوجيا والإحصاء والاجتماع والطب النفسى والعصبى. كذلك لابد من تحسين قنوات الاتصال بين أقسام علم النفس والأقسام والمؤسسات التى تتلقى منا بعض الواجبات التعليمية، والتعاون البحثى.

ولا يمكن تصور نمو صحى لأقسام علم النفس دون اهتمام حقيقى بزيادة كفاءة هاتين الشبكتين من الاتصالات.

وفى هذا الصدد لا يمكن إغفال مراكز البحوث وقد يحتاج الأمر فى هذا الشأن

إلى ابتكار صيغ جديدة للتعاون المجدى. ومن المحقق أن الاتصال البنّاء بمراكز البحوث قد يتيح لعلومنا النفسية من النمو مالايتاح لها إذا ظل نشاطها حبيس القوالب الجامعية المعتادة. ولدينا الآن من الخبرة ما يسمح بالإدلاء بهذه الشهادة.

ثالثا : أعتقد أن تنمية العلاقة بجهات التوظيف الاجتماعى للخدمة النفسية سوف تفرض نفسها علينا جميعا. وسوف يكون من أهم واجباتنا تقديم الخدمة فى أفضل مستوياتها لتشجيع مزيد من الطلب على ما نقدمه وما يمكن أن نطور إليه أوضاع العمل فى تلك الجهات. ولست بحاجة إلى أن أذكّر فى هذا الصدد بأن تاريخ تقدم العلم فى شتى فروعه كان ولا يزال وسيظل مرتبطا ارتباطا جدليا وثيقا بتاريخ تعرضه لمجالات التطبيق.

رابعا : ربما اقتضى النمو ابتكار قوالب جديدة تسمح بمزيد من التطور الإبداعى للعلوم النفسية، وفى ذلك الخير كل الخير للجميع. والذى يملى هذه الحاجة ما نلاحظه فى العقود الأخيرة من تزايد ما يسمى بمساحات المعرفة البينية، وهى التى تقوم على الحدود بين منظومتين علميتين اعتدنا استقلالهما. وعلى سبيل المثال فقد تخلقت بين العلوم الطبية والعلوم النفسية أرض مشتركة تزداد مساحتها يوما بعد يوم، يدخل فيها الآن من جانبنا فروع متفاوتة القدم أو الجدة مثل علم النفس الفيزيولوجى، وعلم النفس الإكلينيكى، وعلم النفس العصبى، وعلم النفس الطبى، والفارماكولوجيا النفسية، وقد بدأت الأطراف المعنية تشعر بضرورة التعامل معا عبر هذه الفروع البيئية. ولازالت الحلول المقدمة فى هذا الصدد تقدم على غير أساس تنظيمى واضح أو مستقر.

وثمة أمثلة كثيرة أخرى غير هذا المثال ذى التوجه الطبى.

وعلى سبيل المثال أيضا تخلقت فى العقود الأخيرة مساحات بينية فيما بين العلوم النفسية من ناحية والدراسات اللغوية والأدبية من ناحية أخرى. كما تخلقت مساحات أخرى بين العلوم النفسية أيضا وآفاق الصناعة. وأستطيع أن أحصى تحت هذا البند أكثر مما أحصيت، ولكن المهم والمفيد هو مواجهة هذا النموذج من المشكلات فى هيكله الأساسى والإعداد المناسب له.

خاتمـة :

أما بعد ـ فهذه جولة شديدة الإيجاز والتكثيف، تتبعت فيها مسيرة علم النفس فى مصر، على مر الخمسين سنة الماضية، وحاولت أن استشف بعض ما قد يترتب وما ينبغى لنا أن نرتبه على هذه المسيرة فى المستقبل القريب. وفى هذه الجولة كنت حريصا على متابعة المنظور فى أبعاد أربعة: العلم داخل الجامعات حيث نصنعه، والعلم خارج الجامعات حيث نطبقه، ومشهد لجهود بعض الأساتذة الأجلاء الذين أسهموا فى هذه المسيرة، ومشهد آخر لبعض جوانب الدور الذى قمت به ضمن هذه الجهود. وفى تصورى أن هذا الحديث من جانبى هو اللائق بالمقام، مقام التكريم والتقويم. وكل ما أرجوه أن يقع حديثى هذا من نفوسكم موقع الإقناع بكل ما يحمله من رسائل مباشرة وغير مباشرة.

المراجـع :

Rosenberg, N. & Birdzell, L.E. Jr. (1990) Science, technology and the western miracle, *Scientific American,* Nov. 263/5, 18-25.

Soueif, M.I. (1967) Hashish Consumption in Egypt: With special reference to psychosocial aspects, *Bulletin on Narcotics,* 19/2, 1-12.

Soueif, M.I., El-Sayed, A.M., Darweesh, Z.A. & Hannourah, M.A. (1980) The Egyptian Study of Chronic Cannabis Consumption, *National Centre for Social and Criminological Research,* Cairo.

Soueif, M.I. (1990) The social relevance of epidemiological research in drug use, abuse and dependence: A position paper, *Drug and Alcohol Dependence,* 25, 153-157.

المراجع العربية :

ـ «تعاطى الحشيش: التقرير الأول، استمارة الاستبار» (١٩٦٠)، منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة: دار المعارف.

- **تعاطى الحشيش: التقرير الثانى، نتائج المسح الاستطلاعى فى مدينة القاهرة،** (١٩٦٤) منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة: دار المعارف.
- سويف (مصطفى) (١٩٦٣) «مستقبل الدراسات النفسية فى الجمهورية العربية المتحدة»، **المجلة**، مارس ١٢-٢١.
- سويف (مصطفى) (١٩٦٩) **نحن والعلوم الإنسانية**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- سويف (مصطفى) (١٩٨٤) دروس مستفادة من بحوث تعاطى المخدرات فى مصر، **الكتاب السنوى لعلوم الاجتماع**: ٦، ٣٥١-٣٦٦.
- سويف (مصطفى) (١٩٩٠): تعاطى المواد المؤثرة فى الأعصاب بين الطلاب: دراسات ميدانية فى الواقع المصرى، المجلد الأولى: مدخل تاريخى ومنهجى إلى الدراسات الوبائية، **المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية**، القاهرة، ١٩٩٠.

الفصل الثامن

رسالة العلماء الوطنيين فى العالم العربى أو

نحو مدرسة وطنية عربية فى العلوم السلوكية(*)

مقدمـــة

القضية التى نطرحها فى هذا الحديث قضية بالغة التركيب، وشديدة الخطر فى الوقت نفسه؛ فأما أنها على درجة عالية من التركيب فلأنها تربط بدءًا من عنوانها بين العلم والوطنية[1]، بينما نشأنا، وجرت ألسنتنا على الشهادة بأن العلم لا وطن له. وأما أن القضية شديدة الخطر فلأن مجموعة الوقائع والتصورات التى تدور فى فلكها ذات أثر بالغ فى مستقبل العلم وفى مستقبل الأوطان.

وما نزعمه أننا نجتاز الآن منعطفا تاريخيا يعتبر معلمًا من المعالم الكبرى فى مسار حياة هذه الأمة العربية[2]. وكونه كذلك فلأنه منعطف يمضى بالأمة بين حدثين من الأحداث الجسام: **أولهما** التهديد الخارجى المتزايد الذى يتعرض له الكيان المادى والهوية المعنوية للأمة، **وثانيهما** بزوغات اليقظة متعددة المواقع والأشكال. ومع ذلك ففى رأينا أن هذا المنعطف يمثل السياق الأمثل لأفضل عطاء يحدد وجهة الطريق إلى المستقبل. لأن مواجهة الأخطار يمكن أن تزيد من كفاءة تعبئة الطاقة، ولأن الاتصال ببزوغات اليقظة يمكن أن يبصّرنا بمواقع أقدامنا، حيث هى، وحيث ينبغى لها أن تكون.

(*) المجلة الاجتماعية القومية ـ سبتمبر ١٩٨٨.

(١) نستخدم مفهوم الوطنية هنا بالمعنى التقريرى لا التقويمى، ونعنى كون الباحث ينتمى إلى وطن بعينه.

(٢) ظهر فى هذا الصدد حديثا، مقال بعنوان: «النظام الإقليمى العربى: رؤية استراتيجية بين مؤشرات الصحوة ومظاهر الخلل»، نشره مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (انظر جريدة «الأهرام» بتاريخ ١٠/٦/١٩٨٨).

سوف نعالج القضية التى نحن بصددها على النحو الآتى:

أولا : سنتحدث عن الدور الوطنى للعلماء، وعن المدرسة الوطنية فى العلم كحقيقة تاريخية فى مسار العلوم النفسية فى المجتمعات المتقدمة. وسوف نستخلص فى ختام هذا الحديث الخصائص (على المستوى التصورى) لماهية المدرسة العلمية، وللدور الوطنى للعلماء، مع الإيحاء بإمكان التعميم إلى العلوم الاجتماعية بوجه عام.

ثانياً : سوف نتجه إلى النظر فى أمر المجتمعات العربية المعاصرة، لنحدد حقيقة المعوّقات التى تعطل قيام العلماء الوطنيين بأدوارهم التى من شأنها أن تؤدى إلى ظهور مدارس وطنية فى العلوم النفسية والاجتماعية جميعا. وسوف نهتم بصورة خاصة بالمعوّقات المباشرة التى تقيم ركائزها داخل عالم العلماء.

ثالثاً : سوف تكون خطوتنا التالية هى النظر فيما إذا كان من الممكن فعلا النجاة من وطأة هذه المعوّقات فى ظل الظروف الراهنة لمجتمعاتنا العربية بوصفها مجتمعات نامية.

رابعاً : سوف ننظر، ختاما، فى وجه الضرورة التى تحتم قيام العلماء الوطنيين بأدوارهم الواجبة، والحاجة إلى أن يكونوا متنبهين لهذه الضرورة، ومتقبلين لمقتضياتها.

معنى المدرسة الوطنية فى العلم :

نبدأ بأن نسرد عددا من الوقائع فى تاريخ نشوء العلوم النفسية فى القرن التاسع عشر، ومستهل القرن العشرين. فمن خلال التأمل فى دلالة هذه الوقائع يتضح المعنى الذى نقصده بمفهوم المدرسة الوطنية فى العلم، أو دور العلماء الوطنيين.

يرتبط تاريخ نشوء علم النفس (كعلم تجريبى) بجهود عدد من العلماء الألمان، فى بداية الثلث الثانى من القرن التاسع عشر. ويتصدر قائمة الأسماء الكبرى فى هذا الصدد: فيبر E.H. Weber، وفخنر G.T. Fechner، ويوهانز مولر

J. Muller، وهلمهولتز H.L. Helmholtz، وإبنجهاوس H. Ebbinghaus، وفونت W. Wundt. وقد بدأ هؤلاء جميعًا من داخل معامل الفيزيولوجيا فى ألمانيا[1]، ثم شقوا طريقهم خطوة بعد خطوة نحو إقامة علم النفس، بادئين بدراسة الإحساس[2]، ومنتهين بدراسة ظواهر على درجة عالية من التعقيد، كالذاكرة[3] والعمليات العقلية، وبإقامة أول معمل لعلم النفس كعلم قائم بذاته، فى ليبزج، سنة ١٨٧٩؛ ويقترن هذا الحدث الخطير باسم فونت.

وشأن معظم الجهود الإبداعية تجرى فى بدايتها على سبيل المحاكاة كذلك كانت إبداعات هؤلاء الرواد الأوائل تقتدى بنموذج الفيزيولوجيا؛ فالتركيز فى المعمل على الفرد، والسبيل إلى التثبت من صحة[4] المعلومة وقابليتها للتعميم[5] هو استعادة[6] الظاهرة أو المشاهدة عن طريق التكرار[7]. وجدير بالذكر أنهم أفلحوا فعلا، فى هذا الوقت المبكر من تاريخ العلم، فى استخلاص عدد من القوانين الأساسية للنشاط النفسى لاتزال لها مصداقيتها. من هذا القبيل قوانين السيكوفيزيقا (Guilford 1954, p. 20)، ومنحنى التذكر أو النسيان الذى توصل إليه إبنجهاوس.

فى هذا الوضع نترك مؤقتا، قصة النشأة الألمانية لعلم النفس كعلم تجريبى

(١) بدأ فيبر تدريس التشريح والفيزيولوجيا فى جامعة ليبزج سنة ١٨٢٠. وحوالى هذا الوقت بدأ فخنر فى ليبزج أيضا دراسة الطب وتخرج سنة ١٨٢٢، ثم عين فى جامعة ليبزج سنة ١٨٢٤ لتدريس علم الطبيعة (إذ كان كثير الترجمة فيه من الفرنسية)، لكن هذا لم يمنع من أن تكون معظم بحوثه التجريبية أجريت فى الفيزيولوجيا. أما يوهانز مولر فكان أول شخص فى العالم يعين فى منصب أستاذ علم الفيزيولوجيا، وكان ذلك فى جامعة برلين. وأما هلمهولتز فقد درس الطب فى أحد المعاهد الطبية فى برلين، وتخرج سنة ١٨٤٢. ومن خلال قراءاته وبحوثه فى الفيزيقا اقترب تدريجيا من التخصص فى الفيزيولوجيا، إلى أن عين أستاذا للفيزيولوجيا سنة ١٨٤٩ فى كونجزبرج (انظر E. Boring 1957).

(٢) انظر فى هذا الصدد دراسات مولر وهلمهولتز فى الإبصار. ودراسات مولر وبل C. Bell فى السمع. ودراسات فيبر فى اللمس.

(٣) فى هذا المجال كان الإسهام الرئيسى لإبنجهاوس. حوالى سنة ١٨٨٠.

(4) verifiability.
(5) generalizability.
(6) reproducicility.
(7) replicability

معملى وننتقل إلى مشهد تاريخى آخر، وهو يروى قصة ثانية على اللحن الأساسى نفسه؛ قصة النشأة الإنجليزية لعلم النفس كعلم تجريبى ميدانى.

الشخصية الرئيسية فى هذه القصة هى شخصية العالم الإنجليزى فرانسيس جولتون F. Galton. وقد ظهرت إسهاماته الرئيسية بدءاً من ستينيات القرن التاسع عشر، وتمثل علمه النموذجى (أو القدوة التى حاول أن يحاكيها) فى البيولوجيا. ومن ثم فقد احتلت مفاهيم الوراثة والاكتساب والفروق الفردية مكانة مركزية فى تفكيره[1]. وكانت هذه المفاهيم شائعة فى ذلك الوقت فى دوائر العلماء المتخصصين، وكذلك بين عامة المثقفين فى انجلترا نتيجة للاهتمام بنظريات التطور، وبوجه أخص نتيجة لقيام النظرية داروينية. وكان السبيل الرئيسى أما جولتون لتقنين مشاهداته واستنتاجاته هو الاستعانة بمفاهيم الإحصاء. وفى هذا السبيل استعار مفهوم المنحنى الاعتدالى[2]، وبدأ هو نفسه الخطوات الأولى نحو ابتكار أسلوب لحساب الارتباط[3]، وهى الخطوات التى توّجت فيما بعد بالتعاون بينه وبين كارل بيرسون K. Pearson الذى أضاف فى هذا المضمار لمسات الرياضى المحترف، فوضع الصيغة الرياضية لمعامل الارتباط[4].

(١) نشر جولتون أول كتاب لفت الأنظار إليه سنة ١٨٦٩، وهو كتاب «العبقرية الوراثية»، فكان ذلك بعد ظهور كتاب «أصل الأنواع» لتشارلز دارون C. Darwin بعشر سنوات. ومع أن جولتون اهتم كذلك بالدراسة التجريبية للتداعى association، وللصور الذهنية، ومع أن معمل فونت تبنى أساليبه التجريبية فى هذا الصدد، مع ذلك فإن زاوية النظر التى ظلت تميز جولتون هى زاوية الباحث المتلمذ على نموذج البيولوجيا، الذى يهتم بالفروق بين الأفراد. (Murphy 1938, p. 123).

(2) normal curve.

(3) correlation.

(٤) وفى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين كان التعاون قد توثق بصورة ملحوظة بين جولتون وبيرسون، وانضم إليهما ولدون W.F.R. Weldon ليؤسسوا معًا مجلة بيوميتريكا Biometrika، سنة ١٩٠١، وهدفها ابتكار الأساليب الرياضية والإحصائية المناسبة لبحوث البيولوجيا وعلم النفس. وفى السنة نفسها أسس كارل بيرسون معمله البيومترى فى جامعة لندن، وبلغ الحماس بكارل بيرسون لهذا المنحى فى دراسة الظواهر البيولوجية والسيكولوجية أنه عبّر فى وقت من الأوقات عن اعتقاده بأن فى قدرة الإحصاء والرياضة الخروج بالاستنتاجات الصحيحة حتى ولو كانت المشاهدات خطأ أو مشوهة. وهو رأى لقى النقد المناسب فيما بعد على أيدى رياضيين وإحصائيين كانوا أكثر حرصا ومحافظة، وعلى رأس هؤلاء أودنى يول G. Udny Yule.

وحدث بعد ذلك مزيد من التقدم على نفس النهج، نهج التناول الإحصائى لظواهر النشاط النفسى، وكان هذا من خلال جهود جيمس ماكين كاتل J.M. Cattell فى الاختبارات العقلية البسيطة، وخطوات سبيرمان C. Spearman فى دراسة الذكاء، وبدئه السير فى السبيل إلى اكتشاف طرق التحليل العاملى[1] وتوظيفها فى استشفاف النظام الأساسى للنشاط النفسى.

هكذا دخل علم النفس القرن العشرين على دربين، أو من خلال منحيين: ترجع أصول أحدهما إلى جهود العلماء الألمان أساسًا (وتتلمذهم على نموذج علم الفيزيولوجيا)، وترجع أصول الثانى إلى جهود العلماء الانجليز بوجه خاص (واقتدائهم بعلم البيولوجيا متمثلا فى نظرية التطور الداروينية بوجه خاص). وعلى مر الأعوام والعقود توزعت الجهود ولاتزال تتوزع فى مجالات علم النفس المختلفة بين هذين المنحيين، وارتفعت قامات ينتمى بعضها إلى المنحى الألمانى النشأة، من أمثال جان بياچيه J. Piaget، ومونتجومرى شابيرو M.B. Shapiro. وسكنر F.B. Skinner. وينتمى البعض الآخر إلى المنحى الإنجليزى النشأة، من أمثال ثرستون L.L. Thurstone وجيلفورد J.P. Guilford، وهانز أيزنك H. I. Eysenck وجدير بالذكر أن كثيرا من الجسور أقيمت بينهما، ولاتزال تقام جسور جديدة، لكن الفروق المميزة لكل منهما لاتزال واضحة.

فى هذا الموضوع يلزمنا أن ننبه إلى أن المعنى الذى نقصده هنا للدور التاريخى الذى قام به العلماء الألمان من ناحية والعلماء الإنجليز من ناحية أخرى يختلف كثيرا عن مفهوم المدرسة كما أشاعه روبرت وودورث R. Woodworth من خلال كتابه بعنوان «المدارس المعاصرة فى علم النفس» الذى ترجم إلى العربية وذاع بين قرائها منذ أواخر الأربعينيات من هذا القرن[2]. فما أشاعه وودورث معنى شديد الضيق، أما المعنى الذى نقصده نحن فأرحب من ذلك وأشد تركيبا، وهو أقرب إلى ما يطلق عليه توماس كون T. Kuhn، أحد فلاسفة العلم المعاصرين، مفهوم الـ paradigm، وهو «النهج» أو الصيغة العريضة التى تقدم مقاما مشتركا وراء

(1) factor analysis.

(٢) قام بالترجمة العربية فى مصر الدكتور كمال دسوقى، ونشرت ضمن سلسلة منشورات علم النفس التكاملى، عن دار المعارف سنة ١٩٤٩.

كَمٌّ ضخم من الدراسات المنشورة والجارية فى الميدان، وتوحى بما يمكن أن يضاف إليها من دراسات جديدة مع اهتمام خاص بتوضيح المعالم الرئيسية للإطار النظرى والمنهجى الذى سوف تنظم من خلاله هذه الدراسات(١).

وكذلك ينبغى لنا التنبيه إلى وجود خاصية هامة فى كل من المنحيين المذكورين (الألمانى النشأة والانجليزى المنشأ)، وهى أن كل منحى يحمل طابعا مميزًا لمبتكريه، طابع المناخ الحضارى أو الفكرى الذى كان سائدًا حولهم؛ ففى ألمانيا كانت هناك نهضة كبيرة فى الفيزيولوجيا فى أوائل القرن التاسع عشر(٢)، ومن وحى أحداث هذه النهضة، ووجهتها العامة، استلهم فيبر وإخوانه إشراقات فتوحاتهم(٣). وفى إنجلترا كان هناك انشغال شديد بالبيولوجيا، ومن وحى هذا الانشغال استلهم جولتون مفاهيمه وتوجُّهه(٤).

---

(١) يعتبر توماس كون T.S. Kuhn واحدا من أهم فلاسفة العلم المعاصرين. وتقدم أفكاره حول «النهج» paradigm وطبيعة الثورات العلمية الكبرى كالثورة الكوبرنيكية، والثورة الأينشتاينية، منظورا هاما لفهم تاريخ العلم ودلالة الحركات والنظريات العلمية الكبرى.

ومع ذلك فما دمنا بصدد الحديث فى تاريخ العلم، ومادمنا نستحث القارئ على الفهم المتعمق لدلالة الحركات الكبرى فى تاريخ العلوم السلوكية، فلابد من التنبيه إلى أن ثمة مآخذ تؤخذ على أفكار كون مؤداها أن هذه الأفكار لاتعين على فهم بعض الأحداث الهامة فى تاريخ العلم مثل قيام نهجين علميين كبيرين فى فترة تاريخية واحدة دون أن يتمكن أحدهما من القضاء على الآخر أو استيعابه.

وبالتالى فربما كان من المفيد للقارئ الذى يهمه الاستزادة فى هذا المجال أن يوسع من دائرة اطلاعه لتشمل فلاسفة معاصرين آخرين كذلك من أمثال لاكيتوس I. Lakatos ولاودان L. Laudan. (انظر Gholson & Barker 1985).

(٢) لأسباب تاريخية معقدة بدأت معالم نهضة حقيقية فى علم وظائف الأعضاء (الفيزيولوجيا) فى ألمانيا فى منتصف القرن الثامن عشر تقريبا. وظهر فى ذلك الوقت اسم فون هالر A. von Haller فى مدينة جوتنجن، وأطلق عليه فيما بعد لقب أبو الفيزيولوجيا الحديثة، وقد نشر كتابا فى هذا العلم ظل لمدة ثلاثة أرباع القرن هو المرجع المعتمد عالميا. (Murphy 1938 p. 75) واستمر الأمر كذلك حتى أصدر يوهانز مولر J. Muller سنة ١٨٣٤ (فى ألمانيا كذلك) كتابه «عناصر الفيزيولوجيا» الذى حل محل كتاب هالر باعتباره المرجع العالمى المعتمد فى دوائر التخصص (المرجع السابق ص ٩٩).

(٣) تشير الروايات التاريخية الموثوق بها إلى أن فونت كان يعارض ويقاوم الاهتمام بموضوع «الفروق الفردية» فى معمله (Mc Reynolds 1987).

(٤) مع نهاية القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر نشر إرازموس دارون (جد تشارلز دارون) صيغة مبسطة لنظرية التطور معتمدة على مفهومى الوراثة والتكيف لمقتضيات البيئة. ويبدو أن لامارك =

على أن المثالين اللذين ضربناهما بالنشأتين الألمانية والإنجليزية مثالان بالغا الوزن والحجم. ولكن ثمة أمثلة أخرى أقل من ذلك وزنا وحجما، وإن كانت لهما نفس الدلالة التى تعنينا، وهى المشاركة الوطنية (أى ذات الطابع المتميز وطنيا) فى بناء العلم. ومن هذا القبيل الإسهام الذى قدمه العالم السوفيتى لوريا A.R. Luria[1] وهوالإسهام الذى تخلّق من خلاله إطار يضفى التكامل والمعنى على بحوث عدد من العلماء من أمثال جولد شتاين K. Goldstein، وتويبر H.L. Teuber، وهالستيد W.C. Halstead، ونعنى به إطار علم النفس العصبى. فى هذا الإسهام نشهد ملامح المنحى الذى تتوازن فيه المكوّنات المنهجية مع عناصر المضمون، كما نشهد آثار استلهام عناصر شائعة فى المناخ الفكرى الذى ساد حول لوريا فى سنوات تكوينه ومرحلة بدء عطائه العلمى داخل الاتحاد السوفييتى، هذه العناصر التى تدور فى معظمها فى محيط فيزيولوجيا الجهاز العصبى، وتضرب بجذورها عبر بافلوف I.P. Pavlov (١٨٤٩ - ١٩٣٦) وستشنوف I.M. Sechenov (١٨٢٩-١٩٠٥)، نحو منتصف القرن التاسع عشر.

ومن هذا القبيل أيضا الإسهام الذى قدمه العالمان الأمريكيان لايتنر ويتمر L. Witmer، وشبرد فرانز S.I. Franz. تمثل إسهام ويتمر فى إنشاء أول عيادة نفسية لعلاج الأطفال المشكلين. وكان ذلك فى رحاب جامعة بنسلفانيا فى سنة ١٨٩٦. وكانت هذه هى الخطوة الأولى على الطريق نحو قيام علم النفس الإكلينيكى كعلم تطبيقى يستفاد فيه بتطبيق المعلومات العلمية التى تجمعت من خلال البحوث النفسية الأكاديمية، تطبيق هذه المعلومات فى ميدان الاضطرابات النفسية للأطفال

= J.B. de Lamarck فى فرنسا تأثر بهذه الصياغة فيما قدمه سنة ١٨٠٩ باسم «فلسفة الحيوان». ودار جدل مكثف فى دوائر علم البيولوجيا وخاصة فى فرنسا، وامتدت آثاره إلى إنجلترا. وفى الوقت نفسه بدأ تشارلز دارون (الحفيد) يأنس فى نفسه الاهتمام بالميدان، ونشر سلسلة من البحوث الجزئية فى هذا الصدد، وانتهى الأمر به إلى نشر كتابه الرئيسى «أصل الأنواع» سنة ١٨٥٩. (انظر Murphy 1938 ص ١١٦؛ وانظر كذلك Darwin, 1892).

(١) نشير فى هذا الصدد بوجه خاص إلى كتابه المترجم إلى الانجليزية بعنوان The working brain (Luria 1973).

لخدمة أغراض التشخيص والعلاج والتأهيل والوقاية (سويف ١٩٨٥؛ McRey-nolds, 1987).

وبعد خطوة ويتمر بسبع سنوات جاءت الخطوة التالية، قام بهاشبرد فرانز. فقد تولى العمل فى معمل مستشفى ماكلين لإجراء فحوص على المرضى الذهانيين من نزلاء المستشفى، وكان ذلك فى سنة ١٩٠٣، ثم انتقل فى سنة ١٩٠٧ إلى العمل فى مستشفى، سانت إليزابيث للأمراض النفسية فى واشنطن. وكانت مهمته الأولى فى هذا الموقع أن يصمم أداة مقنَّنة للفحص النفسى الإكلينيكى لكى تُستخدم فى المستشفى، وتم له ذلك. وتم له نشر الأداة فى سنة ١٩١٢ (سويف ١٩٨٥). .

هاتان الخطوتان من لايتنر ويتمر، وشبرد فرانز تمثلان إسهاما وطنيا من علماء النفس الأمريكيين، يتضح فيه الطابع المميِّز للمناخ الحضارى والفكرى الذى أحاط بهما فى المجتمع الأمريكى. فكلاهما نشأ فى ظل مفهوم علم النفس كعلم تجريبى معملى، وهو المفهوم الذى أشاعه التيار الألمانى وبلوره معمل فونت فى ليبزج[1]. وفى الوقت نفسه نشأ كل منهما فى مناخ الاهتمام العلمى بالفروق الفردية وما لهذه الفروق من دلالات نفسية. وهو الجانب الذى صنعه جولتون وتلامذته. (Boring 1957, p. 532). وكلا الرجلين ويتمر وفرانز خطا خطواته المبكرة فى إطار الحضارة الأمريكية كما تشكَّلت فى أواخر القرن التاسع عشر

---

(١) جدير بالذكر فى هذا الصدد أن لايتنر ويتمر التحق بمعمل فونت حيث تلقى تدريباته المبكرة فى علم النفس التجريبى. وكانوا فى المعمل يكلفون الطلاب بإعداد رسالة صغيرة قبل التخرج، فكانت الرسالة التى أعدها ويتمر وأشرف عليها فونت نفسه تتناول موضوعا يدخل فى مجال السيكوفيزيقا كما تبلورت على يدى فخنر. وعندما عاد ويتمر إلى الولايات المتحدة (فى جامعة بنسلفانيا) قام بإجراء ونشر عدد من الدراسات التجريبية التى تدخل فى إطار السيكوفيزيقا.

ولكن كان من الواضح فى ذات الوقت أن موضوع «الفروق الفردية» يحتل ركنا معينا ضمن اهتمامات ويتمر. وقد تسرب إليه الاهتمام بهذا الموضوع من خلال عمله مع جيمس ماكين كاتل وتلمذته عليه. فقد عمل ويتمر مع هذا الأستاذ فى بنسلفانيا فى وقت مبكر من عمره (قبل أن يسافر [أى ويتمر] إلى أوروبا للدراسة مع فونت). ومعلوم أن كاتل الذى سبق ويتمر إلى التتلمذ على فونت كان قد عاد إلى أمريكا وهو يحمل فى نفسه اهتماما بالمنحيين، المنحى التجريبى المعملى، ومنحى الفروق الفردية.

وأوائل القرن العشرين، حيث الاهتمام أساسا بالفرد كما تبلور ذلك عند جون ديوى J. Dewey، وبالفلسفة البراجماسية[1] كما تبلورت أولا عند بيرس C.S. Peirce (١٨٣٩ - ١٩١٤) ثم ذاعت على يدى وليم جيمس (١٨٤٢ - ١٩١٠). وكانت المحصّلة النهائية لهذه التيارات جميعا كما تمت معالجتها فى عقلى ويتمر وفرانز هى الاتجاه بالعلم الناشئ، علم النفس فى شبابه الباكر إلى ميدان التطبيق الإكلينيكى، على الفرد الطفل والراشد، وهو التطبيق الذى ظل حثيثا حتى بلغ أشُدَّه فى سنة ١٩٤٧[2][3].

هذه الأمثلة الأربعة المختارة من تاريخ العلوم النفسية، توضح بما لايدع مجالا للشك، الأدوار الوطنية التى قام بها مجموعات من العلماء الألمان والإنجليز والروس والأمريكيين. كما أنها توضح دون لبس حقيقة ما ينطوى عليه مفهوم الدور الوطنى هذا الذى نسميه أحيانا منحى أو نهجا. ومن ثم فكون الدور الوطنى للعلماء فى إقامة صرح علم معين حقيقة قائمة فى محيط العلم، هذا أمر لاشك فيه، نتبيّنه إذا نظرنا بإمعان فى وقائع تاريخ العلم وفى السياق الاجتماعى

(1) pragmatism.

(٢) فى سنة ١٩٤٧ تم اعتراف جمعية علم النفس الأمريكية بعلم النفس الإكلينيكى كعلم له كيانه المتميز. فقد شكلت الجمعية فى مارس من تلك السنة لجنة تتكون من عدد من كبار علماء النفس برئاسة دافيد شاكاو D. Shakow. ونشرت هذه اللجنة تقريرا فى كيفية إعداد المتخصص فى علم النفس الإكلينيكى (سويف ١٩٨٥؛ Committee 1947).

(٣) ثمة مثال آخر لايقل أهمية عن المثال الخاص بنشأة علم النفس الإكلينيكى فى أمريكا، وهو ظروف النشأة المبكرة لعلم النفس الاجتماعى التجريبى. فالتجربة التى أجراها نورمان تريبليت N. Triplett سنة ١٨٩٧ تعتبر نقطة البداية فى قيام علم النفس الاجتماعى؛ وقد أجريت فى معمل علم النفس بجامعة إنديانا. وتدور حول التأثير الذى يتعرض له أداء الشخص الفرد إذا تم هذا الأداء فى حضور أشخاص آخرين يقومون بنفس الأداء. هذه التجربة، وما تقوم عليه من تصور محورى مؤداه الكشف عن مدى وكيفية تأثر سلوك الفرد بسلوك الآخرين حوله، كانت النموذج الملهمَ لبرنامج بحثى متكامل وضعه فلويد ألبورت فى أواخر الحرب العالمية الأولى ونشره سنة ١٩٢٤. (انظر سويف ١٩٧٥، ص ٢١٣-٢٢٤؛ وص ٢٦٩-٢٧٨. وانظر كذلك Pepitone 1981; Allport 1924). والمهم فى هذه النشأة هو تسرب الفلسفة الفردية فى صميم النسيج الأصلى للموقف الذى اتخذه هؤلاء العلماء الأمريكيون الأوائل موقفا اجتماعيا نموذجيا يستعاد فى المعمل لأغراض الدراسة.

سوف تزداد دلالة هذا المثال وضوحا أمام القارئ فى مواضع تالية من المقال الراهن.

الحضارى الذى اكتنف هذه الوقائع. لكن الحقيقة المهمة التى ينبغى لنا أن نحسن التعامل معها بالإضافة إلى ذلك هى أن قيام الدور الوطنى على هذا النحو لاينطوى على أى تناقض ولاتعارض مع عالمية العلم، أو عموميته، أو موضوعيته. فجوهر الإنجاز الذى قدمته الإنسانية فى تاريخ العلم إنما يتمثل فى المحاولة المستمرة للعبور بالإسهامات الفردية أو شبه الفردية من الخاص إلى العام، ومن الجزئى إلى الكلى، ومن الذاتى إلى الموضوعى. وهنا بالضبط تكمن القيمة الجليلة للمهام التى أنجزها العلماء الذين ذكرناهم وأولئك الذين نهجوا على نهجهم؛ فهم قدَّموا أعمالا تحمل فى ثناياها ملامح من صنع بيئتهم الاجتماعية الحضارية كما تشكلت فى لحظة تاريخية معينة، ثم استطاعت هذه الأعمال رغم هذه القسمات الخاصة أن تجتاز حدود المحلية والخصوصية والجزئية وتعبر لتصل إلى آفاق العالمية والعمومية والكلية.

ويمكن النظر إلى هذه العملية المعقدة، والتعمق فى محاولة فهمها إذا تناولناها من خلال إطار الدراسات الحديثة التى تندرج تحت عنوان «سوسيولوجية المعرفة»، وهو إطار يبدو أنه يكتشف نوعا من الحتمية بالغ التعقيد، يصدق على المعرفة فى أشكالها المختلفة، حتى ما كان منها فى قوالب علمية (Buss, 1975).

والخلاصة، أن ماهية الدور الوطنى للعلماء، كما تتحدد من خلال استقراء الأمثلة التى ضربناها إنما تتمثل فى: الإسهام فى كيان العلم الذى لا يتوقف عن النمو والارتقاء، الإسهام بقسط له وزن ملحوظ، وله قسمات مميَّزة بحيث يمكن الكشف عن جذورها الحضارية الاجتماعية، وله دوام راسخ، من خلال قدرة على النمو الذاتى، وعلى تخصيب المجهودات المغايرة، والالتحام معها فى نسيج متكامل.

العلم فى المجتمعات العربية المعاصرة :

ننتقل الآن إلى النقطة الرئيسية الثانية، وهى المنوطة بالنظر فى أمر المجتمعات العربية المعاصرة، بما فى ذلك مصر؛ لنحدّد حقيقة المعوّقات التى تعطل قيام

العلماء العرب بأدوارهم الوطنية فى مسيرة العلوم النفسية والاجتماعية. ونحن نركز الضوء هنا على المعوّقات التى تنشأ داخل مجال حياة العلماء ونشاطهم، والتى يمكن القول بدرجة عالية من الصدق بأنها معوّقات من صنعهم، وإن كنا لانستطيع أن نغفل تماما معوقات أخرى مفروضة عليهم من خارجهم.

فى المجتمعات العربية المعاصرة عدد محدود جدا من العلماء الذين يعنيهم مستقبل العلم الوطنى. العلماء أنفسهم عملة نادرة فى هذه المجتمعات (وفى المجتمعات النامية بوجه عام)، والذين يهتمون من بينهم بمستقبل العلم الوطنى نُدرة داخل النُّدرة. هذه حقيقة تشهد بها البحوث والمؤلفات المنشورة. هؤلاء العلماء الأندر من الندرة يستثمرون جزءا من طاقتهم المبدعة فى العمل العلمى، وينفقون الجزء الباقى (وهو القسط الأكبر غالبا) فى محاولات لاتنقطع للدفاع عن إسهامهم العلمى ضد شىء يشبه زحف الرمال المتحركة التى توشك أن تطمر ماقدموا. ومن ثم فإن الأمر الجدير بالنظر هنا هو تشخيص الداء، أى تحديد هوية الأخطار المحدقة بجهود هؤلاء العلماء.

يقدم الشكل (١) صورة هيكلية للقوى الفاعلة فى تشكيل البحوث السلوكية فى سياق المجتمع المصرى فى المرحلة التاريخية الحاضرة. ومركز الثقل فى هذه الصورة هو وجود حالة اللامحاسبة[1] كواقع معاش (رغم قيام بعض المظاهر التى توهم بغير ذلك). ولكى ندرك القيمة أو الخطر الحقيقى لتوفر شرط اللامحاسبة هذا نقصد إلى النظر المدقق فى هيكل عمليتى الإنتاج العلمى، وتلقّى أو استقبال هذا الإنتاج، وما يدور بين هاتين العمليتين من تفاعلات فى المجتمعات المتقدمة، ثم نعود إلى النظر فيما يحدث فى بلادنا النامية.

فى التجمعات العلمية كما تعمل فى البلاد المتقدمة (الجمعيات العلمية مثلا، ومراكز البحوث، والأقسام العلمية فى الجامعات، واللجان وحلقات الدراسة المنعقدة لأغراض موقوتة) يوجد بين المتخصصين رأى عام متيقظ وناقد. كما

---

(1) nonaccountability.

توجد تقاليد تضمن ظهور النقد، وتضمن كذلك ظهور الرد على النقد، وتضمن بالإضافة إلى هذا وذاك استمرار الحوار العلمى على مستوى بعيد عن الإسفاف[1]. ومن خلال هذا المنظور تبدو المؤسسة العلمية (كما استقرت فى الدول المتقدمة) بناءً يحمل بداخله «آليات المحاسبة الذاتية»، ومن خلال نشاط هذه الآليات تنطلق عمليات «التصحيح الذاتى» وكل ما يصحبها من إنضاج للفكر العلمى. وهو أمر لانجد له نظيراً فى المؤسسة العلمية كما تقوم فى مجتمعاتنا العربية، ولا فى البلاد النامية بوجه عام[2]. ومن ثم فإن الأخطاء إذا بدأت تكون الفرصة مهيأة أمامها للاستمرار والنمو بصورة سرطانية.

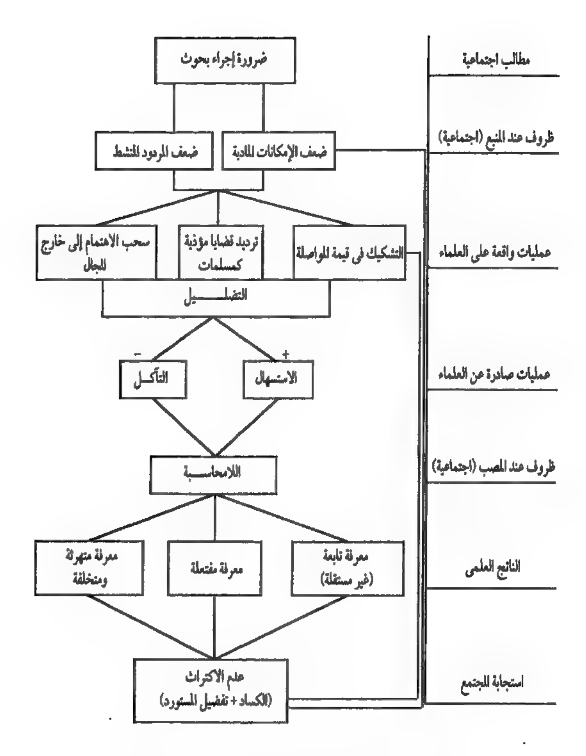
والسؤال الوارد هنا سؤال بالغ التركيب؛ ومع ذلك يمكن تلخيصه وتبسيطه، دون إخلال بحقيقة مضمونه، على النحو الآتى: ماذا يحدث قبل مرحلة أو منطقة اللامحاسبة، وماذا يحدث بعدها؟ وليس المقصود بالقبل والبعد هنا أنهما ظرفا زمان فحسب، بل هما ينطويان كذلك على علاقة منطقية.

نركز النظر أولا على ما يحدث قبل اللامحاسبة؛ ثمة عمليات رئيسية ثلاث لابد من تسميتها بأسمائها الواقعية، هى: **التضليل والاستسهال** (بمعنى إيثار السهل من الأمور) **والتآكل أو الذبول**.

ويقع **التضليل** على علمائنا فى مراحل حياتهم المختلفة، وتحت دعاوى متباينة، ومن مصادر متنوعة، وتستخدم فى بثه فى النفوس عمليات شتى تتسم غالبا بأنها مرهفة ونفّاذة، أهمها **التشكيك**، وترديد **شعارات مريبة**، **والتشتيت**. أما التشكيك فينصب أساسًا على قيمة مواصلة العمل البحثى فى الطريق الذى يسير

(١) يستطيع القارئ أن يرجع إلى أية دورية من دوريات التخصص فى فروع علم النفس المختلفة، التى تصدرها جمعية علم النفس البريطانية، أو الجمعية الأمريكية، وسيجد فيها أمثلة لاحصر لها على هذه الحقيقة.

(٢) أتيح للكاتب، من خلال نشاطاته العلمية الدولية، وخاصة من خلال العضوية فى اللجنة الدائمة لخبراء بحوث تعاطى المخدرات بهيئة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة، أن يتصل بعدد من العلماء فى بعض الدول النامية مثل الهند وباكستان ونيجيريا والسنغال وماليزيا وتايلاند والبرازيل وكينيا وموريشيوس وزامبيا.



الشكل (١) القوى الفاعلة فى تشكيل البحوث السلوكية فى سياق المجتمع المصرى

فيه الباحث (إذا كان من أصحاب المشروعات البحثية)، سواء في ذلك قيمة النقطة البحثية ذاتها، أو مجال البحث، أو العمل البحثي في حد ذاته وأخذه مأخذ الجد. وأما ترديد الشعارات المريبة فيكون طرحها كأنما هي مسلّمات ينبغي العمل بها دون مناقشتها؛ من هذا القبيل تكرار القول بأن علماء الدول النامية لايمكنهم (وأحيانا لايليق بهم) الاهتمام بإجراء البحوث الأساسية، وبالتالي فالأفضل لهم أن يتجهوا منذ البداية (توفيرا لجهد محكوم عليه بالضياع) إلى العناية بالبحوث التطبيقية. ثم هناك عمليات التشتيت وتكون عادة بسحب اهتمام الباحث من مجال اختاره لنفسه، وإغرائه بالسير في طرق أخرى تختلف نوعيتها واتجاهاتها باختلاف مصادر الإغراء.

وتفعل هذه العمليات، أعني التشكيك، وترديد الشعارات المريبة، والتشتيت، تفعل أفاعيلها التضليلية بدرجات متفاوته من الكفاءة بناءً على ما يصاحبها من عناصر وما يكتنفها من ظروف. وكثيرا ما تكون المصادر الممارسة لهذه العمليات، أو المشجعة عليها، مصادر أجنبية، وكثيرا ما يستعان في هذا السبيل بالإغراءات المادية والمعنوية.

ويستجيب الكثير من علمائنا لحملات التضليل بخطوات تتبلور في عمليتين رئيسيتين، هما: الاستسهال من ناحية، وترك أنفسهم نهبا لتآكل المعلومات والمهارات من ناحية أخرى. وتتم هاتان العمليتان، الاستسهال والتآكل، بدفع وتيسير وتشجيع من بيئة تتسم بضعف الإمكانات المادية (مثل شح الإنفاق على المكتبات العامة، وعلى المؤتمرات العلمية الجادة، وعلى نشر الدوريات المتخصصة. . . إلخ)، والفقر الشديد في المردود[1] المعنوى المنشّط.

ننتقل الآن إلى النظر فيما يحدث بعد منطقة اللامحاسبة؛ والسؤال المثار هنا هو: أية نوعية من المعرفة يقدمها، أو يمكن أن يقدمها، باحثون يؤثر فيهم التضليل، ويعتمدون على الاستسهال. ويستسلمون لتآكل المعلومات والمهارات؟

(1) feedback.

والإجابة أنهم يقدّمون معرفة لايعتدُّ بها؛ فهى إما معرفة تابعة[1] تعوزها الأصالة، أى تعوزها الجذور التى تبرر شرعية انتمائها إلى ماضى اهتمامات الباحث العلمية.

---

(١) من أوضح النماذج على المعرفة التابعة أن يكون الجهد البحثى للباحث الوطنى جزءًا من مشروع بحثى أجنبى (فكرًا وتمويلا). وبالتالى يكون دور الباحث الوطنى فى المشروع محدّدًا له فى كثير من تفصيلاته، بدءًا من هدف البحث، إلى التصميم البحثى، إلى الأدوات التى تستخدم فى جمع البيانات اللازمة، إلى التحليلات الرياضية أو الإحصائية التى يتم إجراؤها إلى الاستنتاجات التى تُرتب على هذه التحليلات، فليس للباحث الوطنى أى اختيار فى القرارات المتعلقة بهذه العناصر جميعا. بل إن كثيرا من الجهات الأجنبية تصر فى معظم الأحيان على أن ترسل إليها البيانات المجمّعة محليًا فى صورتها الخام ليتم تحليلها فى البلد الأجنبى حيث نشأ المشروع أصلا وترفض هذه الجهات أن يتم تحليل البيانات محليا بدعوى أن هذه الخطوة تتم عندها بيسر وانضباط مضمونين ضمانا لاشك فيه. وفى نهاية الأمر يكافأ الباحث الوطنى بنشر اسمه مع مجموعة من الباحثين الأجانب على ورقة منشورة فى الخارج (وربما كوفئ كذلك مكافأة مالية غالبا ما تكون محدودة).

وجدير بالذكر أن جهات متعددة فى العالم أصبحت متنبهة لهذا الموضوع الذى ينطوى فى جوهره على علاقة غير متكافئة بين باحثين فى بعض دول العالم الثالث وباحثين آخرين فى بعض دول العالم الأول. وفى هذا الصدد تحدث نورمان سارتوريوس N. Sartorius باسم هيئة الصحة العالمية، فى بحث بعنوان «نقل التكنولوجيا لمكافحة تعاطى المخدرات: حلقات وصل أم أغلال؟» ومن بين ماقاله فى هذا الموضوع: «وفى ورقة تكشف عن بصيرة نفاذة وصف تاجومباى كاستللو، T. Castillo وهو عالم اجتماع فلبينى، وصف العلماء الأجانب وهم يجرون بحثا فى بلد غير بلدهم (بلد نام)، وصنفهم فى جماعات متباينة، باعتبارهم «مصدّرين للبيانات»، يقومون بالبحث «بأسلوب السفارى»، وينقلون معهم البيانات دون أن يتركوا وراءهم شيئا ذا قيمة، وأحيانا يسهمون بالملاليم إذ يستطيعون أن يجدوا بعض التمويل يعاونون به فى إنجاز دراسة توضع اسماؤهم عليها كمشاركين فى التأليف». ثم يستطرد سارتوريوس ليقول بلسانه شخصيا، ما يأتى: «والنتيجة فى كثير من الأحيان تصدير تكنيكات متقدمة إلى البلاد النامية، مع اتجاه إلى الوصاية فيما يتعلق بالتخطيط، وعقد الاجتماعات، وتحليل البيانات ونشر النتائج. ولما كانت الوصاية تورث الاعتماد فإن الباحث فى البلد النامى لايلبث أن يصبح جامع بيانات أمين، يوضع اسمه على بعض ما ينشر عن تلك البحوث دون أن تكون له كلمة مسموعة فى اختيار الموضوع، أو إبراز بعض النقاط دون البعض الآخر، أو اختيار مكان النشر....». (Sartorius 1982).

كذلك تناولنا هذا الموضوع فى محاضرة ألقيناها بتاريخ ١١ مايو سنة ١٩٨٣ فى نادى أعضاء هيئة التدريس لجامعة القاهرة، بعنوان: «المناخ الاجتماعى السائد حول البحث العلمى فى مصر» (سويف ١٩٨٣).

كما أثير هذا الموضوع من زوايا متعددة، على صفحات الجرائد المصرية، وخاصة مجلة «الأهرام الاقتصادى» الأسبوعية فى خلال سنة ١٩٨٢.

وإما معرفة مفتعلة[١]، وإما معرفة متهرّئة[٢]، أى مليئة بالثغرات فى المنهج وفى الشكل وفى المضمون، والمحصّلة لهذا الإنتاج أنه لا يحرّك ساكنا، ولايثير شهية سواء عند المنتج أو عند المتلقى. والنتيجة كساد لهذا الإنتاج المحلى الذى لايحوز ثقة صاحبه ولاثقة زملائه الوطنيين، والنتيجة الأخيرة تفضيل للبضاعة المستوردة. ويترتب على ذلك مردود يدعّم فقر البيئة المحيطة فى إمكاناتها المادية، وفى مردودها المعنوى، وتكتمل بذلك دائرة مفرغة لها قصورها الذاتى الذى يحفظ عليها استمرار دورانها بصورة آلية.

هذه الصورة نقدمها للقارئ لنجيب على سؤالنا الرئيسى الثانى فى هذا المقال، وهو السؤال الذى يدور حول المعوّقات التى تعطّل قيام العلماء العرب بأدوارهم الوطنية فى مسيرة العلوم النفسية والاجتماعية. والصورة بهذا الرسم تستوجب منا تعليقين قبل أن نتركها إلى سؤالنا الرئيسى الثالث.

التعليق الأول أنها صورة تحمل مرارة الصدق الذى تستدعيه مواجهة النفس فى لحظة تاريخية ما. ولا أظن أن القارئ يختلف معنا فى الحكم بقتامة هذه الصورة، لكن كونها قاتمة لا يعنى أنها زائفة أو غير واقعية. وليس أوجب للصدق

---

(١) المقصود بالمعرفة المفتعلة أنها معرفة تقدم فى شكل دراسة أو بحث يدور حول مشكلة أو أداة لاصلة لها نظريا ولاتطبيقيا بخضم الاهتمامات السائدة لدى الباحثين الوطنيين ولاتصدر من وحى واقعهم الاجتماعى الأكاديمى. كما أنها لاتنبىء بخصوبة بحثية للمستقبل القريب. وغالبا ما تكون شديدة الجزئية، أو مستمدة مباشرة من قراءة لمرجع أجنبى (دون أن تصدق عليها بقية عناصر التبعية التى ذكرناها فى الهامش السابق).

(٢) تتمثل المعرفة المتهرئة فى عدد كبير من البحوث النظرية والميدانية المنشورة. ويبدو التهرؤ واضحا فى الضعف المنهجى الشديد الذى يبدو فى كل خطوة من خطوات البحث، بدءا من صياغة الفروض، أو صياغة مشكلة البحث بأسئلتها الفرعية، إلى إجراءات جمع البيانات أو المشاهدات، إلى القيام بخطوات التحليل الإحصائى فى أبسط صورها، سواءأكان الكاتب بصدد تقديم إحصاءات وصفية، أو إجراء عمليات تنتمى إلى الإحصاء الاستدلالى. ويبلغ التهرؤ أسوأ صوره فى العجز عن كتابة تقرير علمى يستوفى الشروط الواجبة التى ترشحه للنشر فى دورية معترف بها فى الدوائر العالمية.

وقد أتيح للكاتب بحكم عضويته فى اللجان العلمية الدائمة للترقية إلى الأستاذية المساعدة، والأستاذية، أن يطلع على قدر كبير من البحوث التى يصدق عليها وصف التهرؤ بكل مضامين هذا الوصف. ولولا المراعاة لاعتبارات قانونية وأدبية لايجوز تجاهلها لأمكن تقديم عشرات الأمثلة فى هذا الصدد.

والموضوعية فى مواجهة النفس من لحظة المنعطف التاريخى الذى تمر به الأمة العربية والذى افتتحت مقالى بذكره. وليس ألزم للنهوض، نهوض الفرد والأمة، من ضرورة البدء بمعرفة الحقيقة عن الذات وعن الموضوع.

والتعليق الثانى هو أننا لن نفهم هذه الصورة إلا بأن نضعها فى سياقها التاريخى؛ فلسنا هنا بصدد مجموعة من الظواهر الفردية التى ترجع إلى ضعف الإرادة أو هبوط الهمة أو سوء النية... إلى آخر هذه المفاهيم التى قد تصلح لوصف كل حالة على حدة ولكنها لاتصلح لإلقاء الضوء على تكاثر هذه الحالات وتزايدها بل وغَلَبتها بحيث تصبح هى القاعدة لا الاستثناء. إنما نحن بصدد تيار اجتماعى يرتبط فى نهاية المطاف بوضع تاريخى للمجتمعات العربية كجزء من العالم الثالث المحكوم له أو عليه بهامش ضيّق للحركة فى توفير عوامل الارتقاء المتسارع الذى يمكّنه - يوما ما - من الإسهام الخلاّق فى تقدم الإنسانية على جميع الجبهات[1]. غير أن هذه الزاوية من زوايا النظر فى موضوعنا، رغم التسليم بأهميتها، لايتسع المقام لقول كلمة الحق فيها، ومن ثم فإننا نكتفى بالتنبيه إليها.

إمكانات العمل العلمى الجاد فى مجتمعاتنا العربية المعاصرة :

الأسئلة المطروحة هنا يمكن تفصيلها على الوجه الآتى: هل يمكن للعلماء فى مجتمعاتنا العربية (وفى دول العالم الثالث) أن يتغلبوا (إلى حد ما) على قيود الهامش الضيق المفروضة على مجتمعاتهم؟ وهل يمكنهم، بالتالى، أن يبرأوا من زملة الأعراض (أو بعضها) التى أنتظمت حياتهم كقالب من قوالب التكيف المرضى مع ظروف معاكسة؟ وهل يقدّر لهم أن يسهموا بدور وطنى فى المسيرة التاريخية للعلماء عامة؟ وكيف؟ الإجابة هنا هى الهدف الأساسى المقصود من المقال كله.

السؤال الرئيسى، والأسئلة الفرعية التى نطرحها هنا يجب أن تعامل معاملة

(١) فى سياق آخر، لكن له نفس الدلالة فيما يتعلق بمسألة ضيق هامش الحركة الحرة المتاحة لدول العالم الثالث، نشر الدكتور فوزى منصور مقالا ممتازا فى جريدة الأهرام بعنوان «التنمية المستقلة فى العالم الثالث» بتاريخ ٢٧/٥/١٩٨٨.

التنبؤات العلمية. والتنبؤات العلمية فى مجال السلوك البشرى تحمل فى ثناياها بذور صدقها أو كذبها، وذلك من خلال الصيغة التى يحسب بها وزن عامل الإرادة، إرادة الفعل أيًا كان، هذه الإرادة المصحوبة بالبصيرة بشروط الفعل ومقوّمات مجاله، والمصحوبة بتعبئة طاقة الخلق والابتكار. ولاسبيل إلى تجاهل قيمة هذه العوامل مهما دقّقنا فى تحديد هوية العوامل الأخرى وحساب أوزانها. هذا صحيح على مستوى العمل الفردى والعمل الجماعى، وصحيح فى مجالات العلم والفن والسياسة.

لننظر ماذا ينبغى عمله.

يعيب أعمال الكثيرين من باحثينا عيوب ثلاثة كبرى، كما ذكرنا من قبل، هى: الاتباعية، والافتعال، والتهرؤ. ونحن نرى أن عيب الاتباعية هو المفتاح إلى فهم سائر الجوانب السلبية. وبالتالى فمن وحيه سيكون تفكيرنا فى مفتاح النهوض مما آلت إليه أحوالنا.

تبدو الاتباعية فى عدد من النشاطات التى تصدر عن كثير من باحثينا. ذلك أن من أهم الصعوبات التى تعترض نشاطهم البحثى العثور على مشكلة تصلح لإجراء بحث يستنهض اهتمام صاحبه ويصل به إلى تقرير علمى يستحق النشر. وتبدو هذه العقبة فى أشد صورها حدةً فى حالة الشباب المتقدمين للدراسات العليا (فى مستويى الماجستير والدكتوراه). ولما كانت هذه المهمة، فى هذا الإطار، واجبا مشتركا بين الطالب والمشرف فلابد من شجاعة الاعتراف بأن العجز فى هذا الموقع عجزٌ مُعلَنٌ من جانب الطالب وعجز ضمنى من جانب الأستاذ المشرف. ومع ذلك فإن هذه الصعوبة نفسها تبدو فى مجالات أخرى غير مجال الدراسات العليا فحسب. من هذا القبيل ما يحدث عندما يتقدم كثير من الزملاء للكتابة بهدف طلب الترقية فى سلم الوظائف الأكاديمية، أو بهدف المشاركة فى النشر العلمى، أو فى نشاط المؤتمرات.

ويظهر من النظر فى جذور هذه الصعوبة أن الكثيرين من الزملاء يحيون

حياتهم البحثية فى ظل مسلَّمة ضمنية يندر أن تتعرض لنور المناقشة العقلانية الصريحة. خلاصة هذه المسلَّمة كما استطعنا أن نستشفها من كثير من المظاهر أن المشكلات التى يواجهها الباحث فى حياته نوعان: نوع «بحثى» أى يصلح للبحث بطبيعته، ونوع «غير بحثى» أى لايصلح للبحث بطبيعته. ويكمل هذه المسلَّمة (المخبأة أو الخفية) قضية فرعية، مؤداها أن المشكلات الصالحة للبحث هى المشكلات المطروحة فى الكتب والدوريات. ومن ثم ينظر الكثيرون إلى الأعمال العلمية المنشورة كما لو كانت ثبتًا أو كتالوجًا بالمشكلات المعروضة أمام الباحثين القراء، وما عليهم إلا أن يأخذوا من تلك القوائم ما يبدو أن باستطاعتهم إعادة بحثه أو إعادة القول فيه. ومع أن هذا الوصف لحقيقة ما يجرى على الساحة يشف عن تناقض ملفت للنظر، لأن المفترض فى الباحث أن يجدّد ويبتكر فى مشكلات البحث، ومن زوايا النظر إليها، وفى أسلوب معالجتها... إلخ، لا أن يعيد تناول ماتم تناوله، مع ذلك فهذا الذى نصفه هو الحقيقة فى معظم ما يجرى حولنا فى صفوف الزملاء.

فى هذا الموضع بالضبط يمكن أن يتضح لنا ما ينبغى عمله كخطوة أولى. فى هذا الموضع يتبين أنه ينبغى للباحثين أن يبدأوا بأن يزيحوا من الطريق تلك المسلَّمة «المخبَّأة» التى أشرنا إليها، وأن يروّضوا النفس على العمل فى ظل مسلَّمة أخرى تظهر فى النور، خلاصتها أن كل جانب من جوانب السلوك قابل للبحث، وأن الاجتهاد يجب أن ينصرف إلى كيفية صياغة السؤال أو الأسئلة التى تتناول هذا الجانب فى ضوء ما هو متاح للباحث من أدوات ومفاهيم. وفى ضوء ما يتوقع الدارس أن يحصل عليه من عائد نظرى وتطبيقى، وفى ضوء ماتم بحثه فعلا، ومالم يُبحث بعد.

فى هذا الصدد نروى عن أحداث تاريخية وقعت فى الأعوام القليلة الماضية، لأننا قد نتعلم من هذه الأحداث. منذ عشرين سنة تقريبا، أى منذ أواخر الستينيات، وحتى الآن، تدور رحى معركة علمية بالغة الأهمية بين علماء النفس الأوروبيين وأقرانهم الأمريكيين؛ وهى تدور حول تحديد هوية فرع علم النفس

الاجتماعى. (Moghaddam 1987). تمثّلت المعركة فى عدد من المجالات، نذكر منها ما يأتى:

(١) التصور النظرى لموضوعات تعتبر من الموضوعات الرئيسية فى علم النفس الاجتماعى، مثل موضوع الصراع[1] بين الأفراد، وكذلك بين الجماعات، وأيضا بين الأفراد والجماعات. وقاد هذا الجزء من المعركة على الجانب الأوروبى پلون M. Plon، وعلى الجانب الأمريكى نيميث C. Nemeth، حدث ذلك فى أوائل السبعينيات.

(٢) التصور النظرى لعملية «حل الصراعات»[2]. قاد هذه المعركة على الجانب الأوروبى بيليج M. Billig، وعلى الجانب الأمريكى دويتش M. Deutsch. وحدث ذلك فى أوائل السبعينيات أيضا.

(٣) مع بدء الثمانينيات نشأ جسم لعلم النفس الاجتماعى الأوروبى يتميز عن جسم علم النفس الاجتماعى الأمريكى، فى كونه (أى الأوروبى) يعطى مزيدا من العناية المركّزة لعدد من الموضوعات الكبرى، منها على سبيل المثال: «الصراع والتعاون»، والامتثال، والعوامل النفسية الاجتماعية التى تتدخل فى تشكيل التجربة المعملية فى بحوث علم النفس، والعوامل العرقية، والعلاقات بين الجماعات (بدلا من الاقتصار على العلاقات بين الأفراد داخل الجماعات)، وتأثير جماعات الأقلّيات على المجتمع العريض، والعلاقة بين علم النفس الاجتماعى والاقتصاد، وسيكولوجية البطالة، والأيديولوجية السياسية.

(٤) تبلورت للتعبير عن الدور الأوروبى فى هذه المعركة عدة تنظيمات وأدوات عملية، لإدارة المعركة العلمية إدارة عالية الكفاءة؛ نذكر من هذه التنظيمات والأدوات ما يأتى:

أ- الجمعية الأوروبية لعلم النفس الاجتماعى التجريبى؛ تأسست سنة ١٩٦٩.

---

(1) conflict.

(2) conflict resolution.

ب – المجلة الأوروبية لعلم النفس الاجتماعى؛ أنشئت سنة ١٩٧١ باسم European J. Soc. Psychol.

جـ – المجلدات الأوروبية فى علم النفس الاجتماعى، بدأت سنة ١٩٧١ باسم. European Monographs in Soc Psychol.

د – المجلة البريطانية لعلم النفس الاجتماعى والإكلينيكى؛ بدأت فى أوائل السبعينيات.

(٥) كان اتجاه علماء النفس الكنديين من بين التيارات القوية التى أسهمت فى دعم الدور الأوروبى المتزايد. وكان من أهم المجالات التى شاركوا فى تنشيط البحث فيها مجال اكتساب لغات جديدة وصيانتها، وفقدان اللغات المكتسبة وتآكلها. وكذلك مجال التعددية الحضارية كإطار للشخصية (نذكر فى هذا الصدد بحوث بيرى J.W. Berry فى سنة ١٩٧٧ وسنة ١٩٨٤؛ وبحوث لامبرت W.E. Lambert سنة ١٩٨٥؛ وبحوث سامودا R.J. Samuda وآخرين سنة ١٩٨٤.

نترك الآن تفاصيل الأحداث، وننظر فى الصورة إجمالا، لنستخلص عددا من الدروس، على النحو الآتى:

أولا : أننا هنا بصدد برهان تاريخى على أن قضية الدور الوطنى للعلماء قضية لازالت لها مصداقيتها، أى لازالت قائمة وحية. ومعنى ذلك أنه لايجوز الظن بأنها قامت فى الماضى فقط (فى القرن التاسع عشر) مرتبطة بالمراحل المبكرة فى نشأة العلم، أو مرتبطة بظروف الحياة السياسية الأوروبية والأمريكية فى القرن التاسع عشر فحسب. ونحن نزعم – على ضوءتحليلنا للنماذج التى أوردناها ولنماذج غيرها – أنها ستظل قائمة على طول مسافة المستقبل المنظور، على أقل تقدير.

ثانيا : أن عددا لايستهان به من العلماءالذين شاركوا ولايزالون يشاركون فى صنع هذه الصورة حرّكتهم وتحركهم بالفعل دوافع تتحلى بدرجة عالية من البصيرة السياسية القومية. ولكنهم أداروا معركتهم بأسلحة العلم، وبالتالى فقد أعادوا النظر بذكاء فى الدراسات المنشورة، ونفذوا إلى نقدها من خلال ثغرات

منهجية معترف بها بين العلماء، لامن خلال شعارات سياسية، وقدموا معالجات نظرية جديدة، وصلت أحيانا إلى حد الكشف عن علاقات بين متغيرات لم يكشف عنها من قبل، وأحيانا أخرى إلى درجة صنع مفاهيم جديدة.

ثالثا : أن الجزء الأكبر من الدور القومى الذى أداه علماء أوروبا بدءًا من طرح مشكلات من واقع حياتهم فى صورتها الأوروبية (والكندية) المعاصرة، ولسبب مالم يسبق لعلماء العالم الأول (الأمريكيين) أن طرحوها، أو سبق للأمريكيين أن أشاروا إليها ولكن بصورة عابرة لا أكثر، فلما أتيح للأوروبيين والكنديين أن يسلطوا الضوء عليها جادت عليهم بأفكار ومفاهيم وطرق للمعالجة لم تكن واردة من قبل فى مخزون الثروة العلمية المتعارف عليه. ومن أمتع المشكلات التى عولجت ولايجوز أن ننساها فى هذا السياق مشكلة فقدان الشخص لغة ما بعد أن كان قد اكتسبها، ومشكلة التعددية الحضارية كإطار للشخصية، ومشكلة تأثير جماعات الأقلية فى المجتمع وليس العكس فحسب.

وفى رأينا أن هذا الذى حدث من علماء أوروبا وكندا، وفى مواجهة علماء الولايات المتحدة الأميريكية، يصلح (بناء على الدروس المستخلصة) لأن يكون مرشدا (ولا أقول نموذجا يُحتذى)، أو هاديا أمامنا على الطريق، نستلهمه الإجابة على سؤالنا الرئيسى: كيف نتصور لأنفسنا، نحن علماء العالم العربى خاصة، والعالم الثالث عامة، دورًا قوميا خلاَّقا، فى حركة التشييد والبناء العالمية للعلوم السلوكية الحديثة.

أتخيل الآن لو أن زملاء التخصص نظروا فى أمور أوطانهم ومواطنيهم، واستطاعوا أن يحددوا عددا من مشكلات السلوك التى تكتنف هؤلاء المواطنين، وأن ينظروا فى هذه المشكلات وقد تخلصوا هم أنفسهم من كثير من رسوم القوالب التى ألفوها من كثرة ما اعتادوا القراءة عنها أو من خلالها عند علماء أمريكا وأوروبا وكندا، لو أنهم استطاعوا ذلك لكانت هذه الخطوة هى البداية الإيجابية للقيام بالدور الوطنى فى المشاركة العلمية.

وفيما يلى أمثلة من مشكلات مناسبة للمقام نستمدها من واقع مجتمعنا المصرى:

أ ـ مجموع المشكلات السلوكية المترتبة على سوء التغذية فى مجتمع سواده الأعظم فقير جدا: أثر ذلك على نمو الأجنَّة فى الأرحام، وعلى الرضَّع، وعلى الصغار عموما فى تحديد أشكال ومواقيت بزوغ الوظائف النفسية العصبية، ونمو هذه الوظائف وارتقائها: من ذلك مثلا وظيفة مستوى التنبه العام(١)، والوظائف الحركية النفسية(٢) كتآزر اليد والعين، وتغيير وضع الجسم، والحبو، والجلوس، والوقوف، والمشى. ثم هناك وظيفة الكلام، وتكوين المفاهيم(٣). . . الخ.

ب ـ مشكلة الآثار القريبة والبعيدة المترتبة على النماذج السلوكية التى تعرضها أجهزة الإعلام الحديثة عرضا مكثفا ومتواصلا؛ آثار هذه النماذج على تشكيل منظومة القيم الأساسية لدى النشء، وعلى تشكيل الشخصية لديهم، وعلى بنية العلاقات الإنسانية التى تكتنفهم.

جـ ـ بدء العمل المأجور فى سن مبكرة تصل أحيانا إلى سن السادسة أو السابعة من العمر، فى ظل ظروف اقتصادية واجتماعية قاسية غالبا(٤)، وذلك بالنسبة لشرائح عريضة من المجتمع. وأثر ذلك على نمو الشخصية وارتقائها فى جوانبها المختلفة.

د ـ تعاطى القنب أو الحشيش تعاطيا طويل المدى؛ يبدأ بعضه بعد سن العاشرة بقليل، ويبدأ معظمه فى سن السادسة عشرة. ويستمر البعض يمارسه لعشرات السنين(٥).

---

(1) level of arousal.

(2) psychomotor functions.

(3) concept formation.

(٤) يكثر الحديث فى الصحف والمجلات المصرية، من حين لآخر، عن تزايد نسب التسرب من التعليم الأساسى. ويربط الكتاب بوضوح بين هذه الظاهرة وبين تشغيل الصغار، خاصة فى ورش الحرفيين؛ يحدث ذلك رغم وجود النصوص القانونية التى تحرم هذا الفعل.

(٥) هذه إحدى المشكلات القليلة التى لقيت عناية علمية منظمة، إذ شكّلت للتوفر علـى دراستـها «لجنة بحث تعاطى الحشيش فى مصر» تحت الرعاية الأدبية والمالية للمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية. بدأت العمل فى نوفمبر سنة ١٩٥٧، واستمرت فى عملها حتى نهاية سنة ١٩٧٤. وفى خلال هذه المدة صدرت عنها عدة بحوث منشورة باللغة العربية وباللغة الأجنبيـة، وقد نشر بعضـها محليا ونشر البعض الآخر فى عدد من الدوريات الأوروبية والأمريكية المتخصصة. (انظر فى هذا الصدد: Soueif et al, 1980).

هـ - مجالات الصراع ومجالات التعاون ومجالات التسليم أو الاستسلام فى العلاقة بين الرجل والمرأة فى ظل التغيرات الاجتماعية الحضارية المتلاحقة، التى تنتاب المجتمع المصرى والمجتمعات العربية منذ ما بعد الحرب العالمية الأولى.

و - العوامل النفسية الاجتماعية المرتبطة بأشكال التحولات الاقتصادية الكبرى فى المجتمع المصرى، وخاصة ما يتعلق منها بتغيرات القوة الشرائية للنقد، والتغيرات المتتابعة فى البنية الداخلية والخارجية لسوق العمل، والهجرات المؤقتة والهجرات الدائمة من الريف إلى المدينة، ومن مصر إلى الخارج.

ز - العوامل النفسية الاجتماعية المرتبطة بأشكال العمل السياسى فى المجتمع المصرى وفى المجتمعات العربية.

ح - مشكلة الزملات الرئيسية لأعراض وعلامات الأمراض النفسية، ومدى ملاءمة قوالب التشخيص السيكياترى المصنوعة فى دول العالمين الأول والثانى لما نجده فى مرضانا المحليين.

هذه عينة محدودة من مشكلات معظمها لصيق بواقع المجتمع المصرى المعاصر. ونستطيع أن نتوسم فى بعضها ملامح لمشكلات قائمة فى عدد من المجتمعات العربية، وإن كانت فى أغلب الظن تتخذ أبعادا متباينة فى المجتمعات المختلفة. وقد اعتمدنا فى اختيار مفردات هذه العينة التى قدمناها على قدر من البصيرة بظروف الحياة فى المجتمع. ومع ذلك فثمة طرق علمية دقيقة لحصر المشكلات النفسية الاجتماعية، أو المشكلات ذات الآثار النفسية الاجتماعية فى أى مجتمع مع تحديد الأوزان النسبية لكل منها؛ وهو ما فعله بعض الزملاء فيما سمى بـ «الترتيب القيمى لمشكلات المجتمع المصرى» وقد أُجرى ونشر بتكليف وتمويل من المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى القاهرة (السيد وآخرون، ١٩٨٦).

على أن حصر المشكلات ذات الطابع الوطنى أو القومى بهذه الصورة ليس سوى خطوة تمهيدية فى الاتجاه السليم. وجدير بالذكر أن هذه المشكلات وأمثالها

ما هى إلا عناوين كبرى على مجالات عريضة، يتبينها المواطن العادى قبل العلماء. وهى بلغة العلماء تصلح مشروعات بحثية كبرى، لكنها لاتصلح بصورتها الراهنة كمسائل قابلة للبحث العلمى.

وهنا يبدأ العالم فى ممارسة حرفته، فيعيد صياغة المشكلة التى يقع عليه اختيارها بالصورة التى تجعلها قابلة للدرس الميدانى أو التجريبى، وللتنظير المناسب، ويحدد قائمة أولوياته فيما يتعلق بالتركيز على بعض الجوانب قبل البعض الآخر. ثم يمضى بعد ذلك فى الخطوات المعهودة للبحث العلمى.

ومن أصعب الأمور التى تواجه الباحث الذى يتصدى لمسئولية السير فى هذا الطريق أنه سيقف وجها لوجه، من حين لآخر، أمام بعض المواقف البحثية الشديدة الجدة، من حيث المضمون ومن حيث البنية؛ وبالتالى فلن يجد فى رصيد معلوماته ومهاراته التى حصَّلها من قبل ما يسعفه كمثال يحاكى أو يحتُذى؛ وفى هذه الحالة **يلزمه أن يشحذ قدراته الإبداعية ويوظِّفها لاستخدام المناهج والطرق التى يعرفها استخداما ينطوى على قدر من المرونة دون الخروج على القيود الأساسية للانضباط الذى يضمن الموضوعية.** هذه النقطة من أعقد الأمور التى تواجه الباحث، لكنها تستحق كل ما يبذل فى سبيل إتقانها من عناء، لسبب رئيسى هو أنها من أهم العناصر التى يتكون منها جوهر الإسهام الوطنى الذى سوف يسهم به هذا العالم أو ذاك فى نمو العلم الذى يرتبط به كمجال للتخصص. وأمر ثان لايقل عن هذه النقطة صعوبة ولاخطرا؛ هو أنه سوف يواجه مشكلة مماثلة أثناء محاولاته التنظير؛ فقد لايجد القوالب النظرية المناسبة جاهزة فى متناوله لكى يتمكن ويمكّن الغير من الإمساك بالظاهرة وفحصها عن كثب. تصور علاقات جديدة، أو وضع مفاهيم مبتكرة، وفى هذه الحالة أيضا سيكون عليه أن يعمل على غير مثال سابق، وتلك مشقة أيضا، لكنها مشقة لا مفر منها تحيط بعنصر ثان يدخل فى صميم بنية الدور الوطنى الذى يمكن للعالم أن يقوم به فى التقدم بجبهة العلم الذى يحمل أمانته أمام تلامذته، وزملائه، ومواطنيه، وزملاء التخصص فى نطاق الأسرة العالمية.

نعود الآن إلى سؤالنا الذى أثرناه فى بداية هذا الجزء من الحديث: هل يمكن لعلمائنا فى مصر وفى الوطن العربى خاصة، وفى أوطان العالم الثالث عامة أن يحققوا شيئا فى هذا المضمار؟

كانت الأمثلة التى ضربناها من قبل فيما يخص علم النفس الاجتماعى مستمدة من نشاط العلماء فى العالم الثانى. وقد ذكرناها لتحطيم الوهم بأن القول الفصل فى علومنا السلوكية هو ما قال ويقول العلماء فى العالم الأول. ولكن يجئ الدور الآن على علماء العالم الثالث؛ فهل يمكنهم الإنجاز فى هذا المضمار رغم قيود الهامش الضيق المفروضة على حركتها وحركة مجتمعاتهم فى العالم المعاصر؟ الإجابة هنا ككل إجابة علمية، هى دائما مشروطة بشروط متعددة. ولكن فى نهاية المطاف الإجابة هنا ردّ بالإيجاب: نعم هذا ممكن. وثمة نماذج بدأت على الطريق، نماذج متواضعة، لكنها تقع فى الاتجاه السليم.

فيما يلى بضعة أمثلة :

فى سنة ١٩٨٦ عقد مؤتمر دولى فى اسطنبول حول البحوث الحضارية المقارنة فى علم النفس. وفى هذا المؤتمر تقدم كاجتشبازى C. Kâgitcibasi بنقد لمفهوم الفردية[1] والجماعية[2] كما يقدم فى البحوث النفسية الصادرة عن علماء العالمين الأول والثانى. ويتلخص نقده لهذا المفهوم فيما يأتى: أن التصور الرئيسى السائد عند هؤلاء العلماء يقوم على أن الفردية والجماعية يقدمان كطرفى نقيض على بُعد متصل واحد. ومعنى ذلك أن المقياس الذى يُصنع على هذا الأساس يصور أى شخص وكأنه إما أن يكون مرتفعا على الفردية (ومعنى ذلك بالضرورة أن يكون منخفضا على الجماعية) أو أن يكون مرتفعا على الجماعية (ومعنى ذلك بالضرورة أن يكون منخفضا على الفردية). ويقول كاجتشبازى إن تصور الفردية فى مقابل الجماعية على هذا النحو أمر ينخرط فيه علماء الغرب مع تفضيل الطرف الخاص بالفردية، وعلماء الاتحاد السوفيتى مع تفضيل قطب الجماعية. لكن أحدا لم يفكر

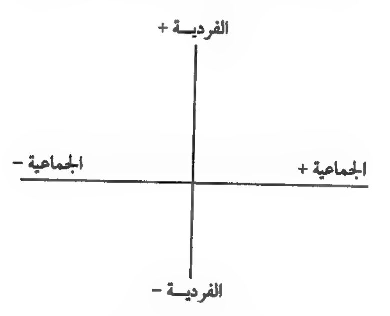
(1) individualism.

(2) collectivism.

فى نموذج آخر لهذا التصور الأساسى لأبعاد الشخصية، بمقتضاه يبدو أنه لاتعارض بين الفردية والجماعية، وأن الفرد الواحد يمكن أن يكون على درجة عالية من الفردية والجماعية فى آن واحد. أو منخفضًا عليهما معًا. ومعنى ذلك أن يكون التصور الرياضى الأساسى لدينا فى هذا الصدد هو أننا أمام بعدين مستقلين (أى متعامدين)، أحدهما يمتد من أعلى درجات الفردية إلى أدناها، والثانى يمتد من أعلى درجات الجماعية إلى أدناها. أنظر الشكل رقم ٢ أ، ٢ب).

الفرديـــة الجماعيـــة

الشكل (٢أ). العلاقة بين الفردية والجماعية،
فى حدود النموذج التصورى السائد لدي علماء العالمين الأول والثانى



الشكل (٢ب). النموذج الذى يقترحه كاجتشبازى
لتصور العلاقة بين الفردية والجماعية

ويقول كاجتشبازى إن كثيرا من الحقائق التى تدور حول بناء الشخصية فى مجتمعاتنا فى العالم الثالث، يلائمها هذا التصور (٢ ب) أكثر مما يناسبها التصور الذى يقدمه علماء العالمين الأول والثانى.

ويبدو لنا من خلال الدراسات التى قمنا بها على النمو النفسى للطفل المصرى فى خلال السنوات الثلاث الأولى من العمر أن النموذج الذى يقترحه كاجتشبازى أقدر من النموذج السائد لدى كتّاب العالمين الأول والثانى على استيعاب حقائق الارتقاء النفسى الاجتماعى التى كشفنا عنها؛ فقد تبين لنا أن الطفل يقضى عامه الثانى فى نمو متسارع على محورى الفردية والاجتماعية معًا. وبالتالى يدخل أزمة نموٍّ أولى فى السنة الثالثة من العمر نتيجة لهذا النمو المركّب. كما تبين لنا أن هذا الطراز من النمو يعتبر واحدا من الحقائق الأساسية التى تميز النمو النفسى للطفل البشرى تمييزا حاسما إذا قورن بنمو الطفل فى عالم الحيوان. (سويف ١٩٥٤).

مثال آخر، دراسة أجريت فى أوغنده، ونشرت نتائجها سنة ١٩٧٦ حول الصراع أو التلاقى بين الهوية القبلية والهوية القومية، وما توحى به هذه الدراسة، ولاسيما إذا أعيد إجراؤها فى عدد من مجتمعات العالم الثالث، ما توحى به من فتوحات علمية على المستوى النظرى فى بحوث الشخصية. (Segall et al. 1976). جدير بالذكر أن هذا المثال ضربناه للإشارة إلى إمكان قيام دراسات أصيلة فى العالم الثالث، ونعنى بالأصالة هنا تناول موضوع ومجال جديدين لم يسبق تناولهما، بل ويتعذر تصور تناولهما فى دول العالمين الأول والثانى.

مثال ثالث، دراساتنا الميدانية فى مصر حول العوامل النفسية الاجتماعية المرتبطة بتعاطى القنّب أو الحشيش على مدى زمنى طويل (Soueif et al. 1980). فعندما بدأنا القيام بهذه الدراسة فى أكتوبر سنة ١٩٥٧ لم يكن علماء العالمين الأول والثانى يهتمون بهذا المجال، ولم نجد منشورا فى مجال البحوث النفسية ولا فى مجال البحوث الاجتماعية حينئذ إلا عددا محدودا جدا من البحوث المنضبطة منهجيا لايزيد عددها على عدد أصابع اليد الواحدة. وبالتالى فقد غلب على خطواتنا التى خطوناها فى إجراء سلسلة بحوثنا فى هذا الميدان أن نجريها على غير مثال سابق (Nahas 1973. P. 22).

وثمة أمثلة أخرى عديدة، مستقاة من مصر. ومن بعض الدول الأفريقية ومن أميريكا الجنوبية. (Moghaddam 1987).

هذه الأمثلة فى مجموعها تشهد بصدق إجابتنا بالإيجاب عن إمكان قيام بحوث علمية جادة على أيدى علماء من أبناء مجتمعات العالم الثالث. والمهم الآن أن نتنبه إلى عدد من الحقائق حول هذه الدراسات: **أولا**: أنها كانت دراسات علمية جادة بمعنى أنها التزمت بالقواعد الأساسية لمنهج البحث العلمى ولم تكن شعارات حماسية. **ثانيا**: أن عددا من هذه البحوث وجد طريقه إلى النشر فى دوريات التخصص المعترف بها عند أهل الاختصاص، والتى يخضع إمكان النشر فيها لتحكيم على درجة عالية من الموضوعية والانضباط. **ثالثا**: أنها ذات نكهة وطنية متميزة، من حيث إنها مستثارة بدءا من النظر فى مشكلات سلوكية محلية. **رابعا**: أنها حتى فى هذه الفترة المبكرة من نموها بدأت تسهم فى إثراء بنية العلوم النفسية النامية على الصعيد العالمى بعدد من المعلومات والمفاهيم والأبنية النظرية الجديدة التى نرجح أنها لم تكن لتكتشف أو لتصاغ بدون جهود العلماء الذين أبدعوها بكل ما يكتنف عقولهم من خصائص اجتماعية حضارية متميزة من وحى ظروف الحياة فى أوطانهم. **خامسا**: أن إسهامها فى تنمية كل من مجالى المعلومات والمنهج قائم، وإن كان الإسهام فى المجال الأول يغلب عليه أن يكون أكبر منه فى المجال الثانى.

وجه الضرورة فى قيام العلماء الوطنيين بأدوارهم المرتقبة :

لماذا هو ضرورى أن يقوم العلماء الوطنيون بأدوارهم المرتقبة، كما فصّلنا القول فيها فى الفقرات السابقة، ومن التقصير ألا يقوموا بهذه الأدوار؟ هذا هو سؤالنا الأخير فى هذا المقال.

إجابتنا فى هذا الموضع نصوغها على ضوء مقال خطير نشره كيفين كونوللى Kevin Conolley أستاذ علم النفس فى جامعة شيفيلد الإنجليزية، فى أغسطس سنة ١٩٨٥، فى النشرة الرسمية لجمعية علم النفس البريطانية. وكان المقال بعنوان: «هل يمكن أن يكون هناك علم نفس نابع من العالم الثالث؟

(Conolley 1985). وقد وردت فى المقال عناصر متعددة بالغة الخطورة، غير أننا سوف نركّز اهتمامنا فى أربعة فقط، هى:

أ ـ أن المقال دعوة صريحة لعلماء النفس البريطانيين إلى الاهتمام بإثراء علم النفس من خلال الدراسة المباشرة، والاختبار عن قرب، لأشكال الحياة والسلوك فى مجتمعات العالم الثالث. (ولاشك أن العالم العربى مشمول فى هذا العالم الثالث).

ب ـ أنه من الخطأ الانتظار حتى نُدعى (أى هو وزملاؤه العلماء البريطانيون) للقيام بهذه المهمة (سواء من أبناء تلك المجتمعات أو من قوى أخرى)، بل يجب أن نبادر نحن (العلماء البريطانيون) بالقيام بمهمتنا هذه.

جـ ـ أن لدى بريطانيا الآن فائضا من علماء النفس المؤهّلين الذين يعانون من البطالة، ولذلك فالرحيل إلى مجتمعات العالم الثالث والعمل فيها يقدّم لهذا الفائض فرصة للعمل (ولبريطانيا، طبعا، فرصة لحل مشكلة البطالة فيها، فيما يتعلق بهذا النوع من المتخصصين).

د ـ يضرب الكاتب مثلا بثلاثة مجالات للعمل البحثى والتطبيقى يمكن أن يتجه العلماء البريطانيون النازحون، يمكن أن يتجهوا إلى الاهتمام بها فى مجتمعات العالم الثالث. هى ميدان نقل التكنولوجيا، وميدان الرعاية الصحية، وميدان تنظيم الأسرة.

إلى هنا وتنتهى النقاط الأربع. وأعتقد أننى فى غنى عن التعليق المفصل عليها من زاوية النظر التى تسيطر على هذا المقال. والتعقيب الأوحد الذى نلتزم بتقديمه فى هذا الموضع هو: أننا نمثل بالنسبة لعالم المعرفة المتخصصة كما يراه الكاتب منطقة فراغ يجب أن تُملأ (تماما كما يتحدث رجال السياسة بمصطلح الفراغ أو مناطق الفراغ)، ويجب أن يملأه زملاؤه العلماء البريطانيون سواء دعوناهم نحن أهل البلاد أم لم ندعهم. كما أن هذه المنطقة من العالم تقوم أمامه (وهو يحث زملاءه الانجليز على أن ينظروا إليها بمنظاره) باعتبارها مجالا حيويا لحل مشكلة البطالة بينهم. وغنى عن البيان أن هذا نوع من مد جسور الهيمنة والوصاية على

مجتمعات العالم الثالث، من خلال مؤسسات العالم، وبلسان العلماء. بعبارة أخرى نحن بصدد مظهر آخر من مظاهر الهيمنة يضاف إلى أشكال الهيمنة الاقتصادية والسياسية. وهذا بالضبط ما ألمح إليه موجادام وتايلور فى مقال نشر ردا على مقال كونوللى، فى عدد تال من النشرة الرسمية لجمعية علم النفس البريطانية (Moghaddam & Taylor 1986). إذ جاء فى هذا الرد مانصه: «إن نظرة كونوللى تعكس اتجاها استعماريا نحو مجتمعات العالم الثالث».

يجب ألا تتشتت عقولنا وطاقاتنا بالنظر إلى هذا الذى كتبه كونوللى (ويفكر فيه ويكتبه عشرات من أمثاله من علماء الغرب) من زاوية كونه سرا أو قبحا.. الخ، وأنه ما كان ينبغى له أن يصدر عن عالم أو أستاذ إلى آخر هذه الاعتبارات الأخلاقية، فتلك مسألة أخرى لها موضع آخر. ولا يعنى ذلك أن الجانب الأخلاقى فى هذا الموقف جانب تافه، ولكن يعنى أن مناقشته لايجوز أن تستحوذ علينا فى هذا المقام الذى نحن بصدده.

إنما الذى يلزمنا التركيز عليه الآن، وفى السياق الراهن، هو أن المعانى التى ينطوى عليها فكر كيفين كونوللى وأمثاله تجيب عن سؤالنا الذى طرحناه منذ قليل: لماذا هو ضرورى أن يقوم العلماء الوطنيون بأدوارهم المرتقبة، ومن التقصير ألا يقوموا بهذه الأدوار؟

لأن هذه الأدوار أمانة فى أعناقهم نحو مجتمعاتهم، إذا لم يقوموا بها سارع البعض إلى محاولة ملء الفراغ، لأغراض شتى، وبمبررات لا آخر لها. ولكن لا الأغراض ولا المبررات تقدم خيرا لمجتمعاتنا، بل ولا تقدم بديلا موضوعيا للعلم الذى يمكننا ويلزمنا أن نقدمه.

هذا هو واقع الحياة فى العالم المعاصر، بجوانبه الاجتماعية والسياسية، وهو إطار يحيط بنشاطنا العلمى، وينفذ إليه بضغوط خفية وملتوية، سواء تنبهنا إلى ذلك وأردناه أم لا.

ولكل ميدان أسلحته المناسبة له. وميدان العلم لايناسبه سوى أسلحة العلم. وفى هذا السياق يصبح إتقان استخدام سلاح العلم بأيدى العلماء أمراً واجبا.

تلخيص :

يهدف هذا المقال إلى بيان أن بإمكان الباحثين المعاصرين فى العلوم السلوكية فى مصر (وفى العالم العربى) القيام بدور فعال بالإسهام الحقيقى فى تقدم العلوم النفسية والاجتماعية، وذلك على الرغم من الظروف المعاكسة التى يعيش فى ظلها هؤلاء الباحثون. وفى السبيل إلى معالجة هذه القضية بدأنا ببيان المقصود بالدور الوطنى أو المدرسة الوطنية فى العلم واستعنا فى ذلك بعدد من الأمثلة المعروفة فى تاريخ علم النفس التى يتمثل فى كل منها عنصر الدفع خطوة إلى الأمام فى تاريخ العالم كما يتمثل فيها ملمح متميز من ملامح السياق الاجتماعى الحضارى الذى كان يكتنف حياة صاحبه أو أصحابه. وبدا واضحا فى جميع هذه الأمثلة أن تأثرها وتلونها بالظروف الاجتماعية الحضارية التى أحاطت بصاحبها لم تحجب عنها الاعتراف العالمى بأنها إضافة موضوعية لحركة البناء فى العلوم السلوكية. وكان السؤال الذى فرض نفسه بعد ذلك هو ماذا عن خصائص النشاط العلمى للباحثين فى هذا المجال فى المجتمعات العربية المعاصرة، ما هى الصفات السلبية فى هذا النشاط التى تعوق أصحابه عن الإسهام المنشود. وأوضحنا أن محور الفساد فى أو الضعف فى هذا النشاط يتمثل فى غياب عنصر المحاسبة. وأن هذا العنصر بقيامه كمحور أساسى فى الصورة يشع تأثيرا مفسـدا على كل ما يدخـل فى عملية الإنتاج العلمى وما يخرج منها. فمن ناحية، تتعرض المدخلات للتضليل والاستسهال والتآكل، ومن ناحية أخرى يأتى الناتج فى صورة معرفة تابعة، أو مفتعلة، أو متهرئة، وفى ثنايا هذا التحليل لم نتجاهل أن موقف البحث العلمى فى مجمله (داخل مجتمعنا المصرى ومجتمعاتنا العربية المعاصرة) تغلفه عوامل واقعية تدعم فيه دورة الفساد هذه. ثم انتقلنا بعد ذلك إلى القسم الثالث من هذا المقال وفيه عرضنا لإمكانات العمل الجاد فى مجال البحث العلمى السلوكى فى مجتمعاتنا العربية، وعلى ضوء ما حددناه فى الأقسام السابقة من عيوب كبرى تلمّسنا الطريق إلى العمل الجاد. ولكى يكون حديثنا مقنعا وباعثا على الاجتهاد الفعلى بدلا من أن يبدو بالغ المثالية وبالتالى يصعب تصديقه

والحماس له حرصنا على أن نضرب أمثلة محددة من واقع معركة يعيشها علماء النفس الاجتماعيون الأوروبيون فى مواجهة علماء النفس الاجتماعيين الأمريكيين طوال العشرين سنة الأخيرة، وما أسفرت عنه هذه المعركة حتى الآن من إسهامات جديدة لم يقلل من موضوعيتها ولا من فرض الاعتراف العالمى بها كونها ذات لون حضارى مميز للحياة والفكر الأوروبيين. وختمنا هذا القسم بتسمية عدد من المشكلات والمجالات التى تواجهنا أو نعيش فى كنفها ولاتزال فى انتظار عقول علمية وطنية تصوغها كمشروعات بحثية يمكن الإسهام بها ومن خلالها فى مزيد من تقدم العلوم السلوكية على الصعيد العالمى. وفى القسم الرابع والأخير تحدثنا فى وجه الضرورة الداعية إلى اضطلاع العلماء الوطنيين بمهامهم المرتقبة، وكيف أن إدراك هذه الضرورة والاستجابة الفعالة لدعوتها تتطلب من الباحثين أن يكونوا على درجة عالية من التبصر بأمور علمهم وبأمور أخرى تحيط بعلمهم وبمجتمعاتهم تتفاعل فيها بصورة بالغة التعقد عوامل من واقع العلم والاجتماع والاقتصاد والسياسة.

المراجـع :

Allport, F.H. (1924) *Social psychology.* Cambridge Mass: The Riverside Pr., 1924.

Boring, E. (1957) *A history of experimental psychology,* New York: Appleton- Century- Croft, 2nd ed. 1957.

Buss, A. (1975) The emerging field of the sociology of psychological knowledge, *Amer Psychologist,* 1975, 30/10, 988-1002.

Committee on training in clinical psychology, Recommended graduate training program in clinical psychology, Report of the committee on training in clinical psychology of the American Psychological Association submitted at the Detroit Meeting of the American Psychological Association, September 9-13, 1947. *Amer. psychologist,* 1947. 539-558.

Conolly, K. (1985) Can there be a psychology for the third world, *Bulletin, British Psychological Society,* 38, 249-257.

Darwin, C. (1892) *The autobiogrphy of Charles Darwin and selected letters,* F. Darwin ed., New york: Dover Publications.

Gholson, B. & Barker, P. Kuhn, Lakatos and Laudan (1985) Applications in the history of physics and psycholigy, *Amer. Psychologist,* 40/7 755-769.

Luria, A.R. (1975) *The Working brain,* London: Allen Lane, Penguin .

McReynolds, P. (1987) Lightner Witmer: Little Known founder of clinical psychology, *Amer. Psychologist,* 42/9, 849-858.

Moghaddam, F.M. (1987) Psychology in the three worlds, *Amer. Psychologist,* 1987, 42/10, 912-920.

Moghaddam, F.M. & Taylor, D.M. (1986) The state of psychology in the third World: A response to Conolly. *Bulletin, British Psychological Society,* 39, 4-7.

Murphy, G. (1938) *A historical introduction to modern psychology,* London: Kegan Paul, Trench & Tribuner.

Nahas, G. (1973) *Marihuana: Deceptive weed* New York: Raven.

Pepitone, A. (1981) Lessons from the history of social psychology, *Amer. Psychologist,* 36/9, 972-985.

Sartorius, N. (1982) Transfer of technology to control substance abuse: Links or Chains? Paper submitted to the AMERSA- World Health International Conference, San Fransisco 15-19 Nov. (1976). (memeographed).

Segall, M.H., Doornbush, M. & Davies, C. (1976) *Political indentity: A case from Uganda,* Syracuse, N.Y.: Syracuse Univ., Maxwell School of Citizenship and Publis Affairs, (cited in Moghaddam, F.M. 1987).

Soueif, M.I., El- Sayed, A.M., Darweesh, Z.A. & Hannourah, M.A. (1980) *The Egyptian Study of chronic cannabis consumption,* Cairo: National Centre for Social and Criminologicl Research.

المراجع العربية :

السيد، ع. م.، درويش، ز. ع.، الخولى ح. م.، خليل، ن. ح (١٩٨٦) الترتيب القيمى لمشكلات المجتمع المصرى، القاهرة: المركز القومى للبحوث الاجتماعية و الجنائية.

سويف، م. (١٩٥٤) **الأسس النفسية للتكامل الاجتماعى**، القاهرة: دار المعارف.

سويف، م. (١٩٧٥) **مقدمة لعلم النفس الاجتماعى**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الرابعة.

سويف، م. (١٩٨٥) علم النفس الإكلينيكى: تعريفه وتاريخه، **مرجع فى علم النفس الإكلينيكى**، إعداد مصطفى سويف وآخرين، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٥، ٥-٥٠.

الفصل التاسع

الدلالة الأخلاقية لكفاءة العلماء في دول العالم الثالث(*)

عود على بدء(1)

تعريف المسئولية الأخلاقية :

المقصود بالمسئولية الأخلاقية لعلماء النفس، كمعنى يترجم إلى فعل، الالتزام بقواعد السلوك المنشورة صراحة مثال ذلك: الدستور الأخلاقى الذى نشرته جمعية علم النفس الأمريكية، (ويمثل الحد الأدنى) والمتفاهم عليه ضمنا (ويمثل الحد المعقول) والمأمول فيه عموما (ويمثل الحد الأعلى) داخل الجماعة التى يكتسب الشخص قدراً من هويته الأكاديمية والمهنية بالعضوية فيها أو الانتماء إليها أيا كان مستوى هذه العضوية أو هذا الانتماء. ويستتبع الخروج على هذا الالتزام سلسلة من العقوبات توقّعها الجماعة أقصاها الطرد من عضويتها (وهو ما تمارسه فعلا جمعيات علم النفس فى عدد من المجتمعات المتقدمة، وتنشر قوائم بأسماء المطرودين فى النشرة الرسمية التى تصدر عن الجماعة).

الكفاءة العلمية مسألة اخلاقية؛ السبب، والماهية، والسياق:

١- تنشأ المسئولية الأخلاقية المترتبة على كفاءة الباحث فى إجرائه بحوثه العلمية بمجرد أن يعى ذاته كباحث أو كعالم، وبمجرد أن يخطو الخطوة الأولى نحو ممارسة العضوية فى مجتمع العلماء (سواء بالتقدم بطلب العضوية فى جمعية

(*) أعمال مؤتمر أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى ١٩٩٥.

(١) تحديث لنص سابق (انظر سويف ١٩٨٨).

علمية تحدد هويته الأكاديمية، وربما المهنية أيضا، أو بادعاء الحق فى التعبير عن فكره من خلال أحد المنابر العلمية كالدوريات المتخصصة، أو جلسات المؤتمرات والندوات العلمية، أو بالالتحاق عضوا عاملا ضمن المجموعات البحثية فى مشروعات أو هيئات أو مراكز البحوث، أو بالالتحاق بإحدى وظائف هيئات التدريس فى الجامعات، أو بالتقدم للحصول على إحدى المنح العلمية... إلخ).

والدعامة الرئيسية التى يرتكز عليها نشوء المسئولية الأخلاقية على هذا النحو هى الارتباط الوجوبى بين الحق والواجب؛ فمجرد اكتساب حق يستتبع نشوء واجب أو مسئولية؛ ذلك أنه ما دام الشخص قد اكتسب حقا أو حقوقا بانضمامه لجماعة علمية أو للعضوية فى مجتمع علمى ما فقد ألزم نفسه بواجب أو بمسئولية ما.

عندئذ تنشأ عدة مسئوليات أخلاقية على النحو الآتى:

الأولى: مسئولية نحو مجتمع العلماء، علماء التخصص، والعلماء بوجه عام.

والثانية: مسئولية نحو مجتمعه الذى يكتسب فيه حق المواطنة، وهو عادة المجتمع الذى يؤدى له أجر نشاطه العلمى، أو ينفق على مستلزمات هذا النشاط (حيث أنه يكاد يكون من المحال فى العصر الحديث أن يتفرغ العالم لأداء بحوثه على نفقته الخاصة، وذلك لازدياد تكلفة البحث العلمى من ناحية، ولازدياد وطأة الضائقة الاقتصادية بوجه عام، فى الوقت الحاضر).

والثالثة: مسئولية نحو العلم ككيان معنوى.

٢- مع التسليم بترتيب المسئولية الأخلاقية على الكفاءة البحثية للباحث فى جميع المجتمعات، فإن هذه المسئولية تتضاعف فى حالة علماء المجتمعات النامية، وذلك للأسباب الآتية:

١- حاجة مجتمعاتنا إلى التطبيقات العلمية:

لأن هذه المجتمعات تحتاج بشدة إلى التطبيقات العلمية «المناسبة»، وفى حالة العلوم السلوكية فإن هذه التطبيقات يجب أن تصدر عن العلماء المتخصصين من

أبناء الوطن، وذلك لتدخُّل العامل الحضارى فى حالة معظم هذه التطبيقات، وكون العلماء من أبناء الوطن أقدر من غيرهم (من العلماء الأجانب) على فهم الدلالات الحضارية لبنود السلوك المختلفة (على المستوى الفردى والجماعى) والتعامل معها (أى مع هذه الدلالات) بشكل مباشر أو غير مباشر.

وتنطوى هذه النقطة على إثارة اعتراض جوهرى على كثير من المحاولات التى تشيع فى مجتمعنا من استدعاء خبراء أجانب (غربيين غالبا) للنظر فى بعض مشكلاتنا الاجتماعية ذات الأبعاد السلوكية الواضحة (وما يرتبط بذلك من أبعاد حضارية) واقتراح كيفية التصدى لهذه المشكلات، وربما المشاركة فى وضع الخطط لمواجهتها، وهى ممارسات قلما تخلو من أخطاء خطيرة يندر أن يتم اكتشافها أو الكشف العلنى عنها، وإذا حدث ذلك فهو يحدث عادة بعد فوات الأوان.

كذلك فإن هذه الممارسات تنطوى على جهل لا يليق، أو تجاهل يستتبع العواقب الوخيمة، لمجموعة من العناصر التى يغلب عليها التشبع بالأغراض السياسية والتى تحيط فى كثير من الأحيان بإجراءات تقديم الخبرة الأجنبية من أفراد ومؤسسات فى دول العالم الأول إلى المجتمعات النامية باسم التصدى لبعض الآفات الاجتماعية، وهو أمر يثير كثيرا من علامات الاستفهام (عن حق أو عن غير حق) حول عدد من العلماء الوطنيين فى نظر مواطنيهم.

ولا يعنى ذلك رفض الخبرة الأجنبية أو مقاطعتها من حيث المبدأ، ولكن أن نتعلم المبادئ العامة لتطويع المعرفة العلمية للتطبيق الاجتماعى شئ، وأن نمارس التطويع فعلا شيء آخر؛ الأول يمكن أن نتعلم فيه عن الأجنبى، أما الثانى فيلزمنا أن نمارسه بأنفسنا لما يقتضيه من اقتراب شديد من كيانات ومواقف اجتماعية مشبعة بالدلالات والقيم الحضارية التى لا يستطيع الخبير الأجنبى أن يحسن فهمها، أو التعامل معها، ومع تداعياتها، بالكفاءة التى يرجَّح أن تتوفر لنظيره الوطنى.

ب ـ الهامش المسموح به من بحوث قليلة الجدوى:

لأن مجتمعاتنا النامية لا تستطيع أن تتحمل نسبة «الفاقد» من المال والطاقة والوقت فى «بحوث قليلة الجدوى»، وهو ما يمكن أن تتحمله المجتمعات المتقدمة دون أن تضار كثيرا. وبعبارة أخرى إن هامش الفاقد المسموح به فى هذا الصدد فى المجتمعات النامية لابد وأن يكون أضيق كثيرا من الهامش الذى يمكن أن يسمح به فى هذا الصدد فى المجتمعات المتقدمة.

ولا يعنى ذلك القول بأن البحوث قليلة الجدوى شىء جيد أو مقبول فى مجتمعات العالمين الأول أو الثانى، فالواقع أنها مرفوضة حيثما وجدت. ولكن رفضها فى إطار مجموعة الظروف المعاكسة التى تحيط بالحياة فى المجتمعات النامية وتتخللها يجب أن يكون ملزما إلزاما أقوى.

وجدير بالذكر هنا أن مفهوم «البحث ضئيل الجدوى» هو نفسه يستحق الحرص الشديد فى تعريفه؛ فلا يجوز الربط بين ضآلة الجدوى وكون البحث نظريا (أو أساسيا)[1]، كما أن العكس ليس صحيحا كذلك، فقد نكون بصدد بحث نظرى (أساسى) بالغ الأهمية، كما أننا قد نجد الشىء نفسه بالنسبة بحث تطبيقى ما، والعبرة إذن ليست بكون هذا البحث أو ذاك نظريا أو تطبيقيا، ولكن العبرة إنما تكون بقيمة التغيير الذى من شأنه أن يترتب على نتائج هذا البحث سواء فى جبهة المعرفة أو فى مجال التطبيق، ويدخل فى حسابات هذه القيمة أصالة التناول، ووزن المشكلة نفسها التى يتعرض لها البحث.

جـ ـ الحاجة إلى استمرار الإيمان بالعلم:

ولأن أبناء هذه المجتمعات مازالوا محتاجين إلى الإيمان بقيمة العلم بوجه عام (كمنهج فى التناول، وكتراث من المعلومات المحققة، بالإضافة إلى كم من مهارات بعينها) لترشيد مستقبل أوطانهم فى جميع دروب الحياة؛ ولاشك أن من بين العناصر اللازمة لدعم هذا الإيمان أن تكون صفة الأخلاقية غالبة على سيرة العلم والعلماء.

---
(1) fundamental.

مواضع المسئولية الأخلاقية المتعلقة بالكفاءة العلمية للباحث:

١ـ اختيار «المشكلة» موضوع البحث:

يجيز الباحثون لأنفسهم فى المجتمعات المتقدمة حريات كثيرة فى اختيار المشكلات التى يتناولونها بالبحث. وقد يكون الأساس فى الاختيار إدراك أن المشكلة مرتبطة ارتباطا ما بالمجال الذى ينال منحا بحثية من إحدى المؤسسات. وقد يكون الأساس هو مجرد ارتباطها - بصورة ما - بمشروعات الأستاذ البحثية. وقد يكون هو طرافتها من وجهة نظر الباحث، بمعنى أن هذه المشكلة لم يتعرض لدراستها دارس من قبل. ولا تثير هذه الاختيارات جميعا مساءلة أخلاقية. أما فى المجتمعات النامية فثمة مسئولية أخلاقية ملقاة على عاتق العلماء، مؤداها فى هذا السياق أن المشكلات التى يختارونها لتكون موضوعا لبحوثهم ينبغى لها أن تكون مشكلات ذات وزن أو دلالة، بعبارة أخرى يجب أن تكون لها علاقة واضحة بمجال رحب من مجالات النشاط العلمى أو الاجتماعى.

ولا يعنى ذلك ضرورة أن تكون مشكلة البحث ذات مرامٍ تطبيقية نفعية مباشرة، وواضحة، كما أشاعت ذلك بعض الدوائر العلمية المسيّسة فى مجتمعنا المصرى فى فترة ما. ولا يعنى كذلك الالتزام بأن يكون اسم المشكلة أو عنوانها ذا رنين ضخم كما لا نزال نجد عند كثير من الزملاء. كما أن هذا لا يعنى أن تكون أمام الباحث قائمة جاهزة يستطيع بالرجوع إليها أن يختار المشكلات ذات الدلالة ويترك ما عداها. وكذلك لا يعنى أن يملى أحد عليه ما ينبغى له أن يختار للبحث وما لا ينبغى له أن يختار. ولكنه يعنى فقط أن يكون الباحث، حال اختياره مشكلته، على بينة من قيمته ومعناها، وهذا يقتضيه أن يشحذ وعيه بحيث يتمكن بفضل هذا الوعى من رؤية المشكلة وسط شبكة من العلاقات متسعة الرقعة، علاقات بعالم الموضوع، أو المنهج، أو التطبيق. وبقدر ما تكون الرؤية واضحة له وبقدر استطاعته أن يقدّمها (أى يقدم هذه الرؤية) بصورة مقنعة لعالم المتخصصين ومن يتوقع أن يهمهم الأمر يكون تبرير عناصر الوقت والجهد

والمال التى يخطط لإنفاقها فى بحث هذه المشكلة وإيجاد الحل أو الحلول المناسبة لها.

وإمعانا فى توضيح النقطة التى نحن بصددها هنا نستطيع أن نتصور كيف أن المشكلة الواحدة قد تبدو فى نظر أحد الباحثين مشكلة عقيمة، أى مقطوعة الصلات أو محدودة الصلات بأى مجال رحب من المجالات المقدّرة لنفوذها، بينما يراها باحث آخر على أنها شديدة الخصوبة. فى هذه الحال يقضى الالتزام بمقتضيات المسئولية الأخلاقية بأن يتخلى عنها الباحث الأول، بينما يعتنى بالنظر فيها العالم الثانى. ها هنا يقوم الحكم الأخلاقى على نسبية الرؤية، فمسئولية الأول تقتضيه أن ينصرف عنها، بينما تقضى مسئولية الثانى بأن يتصدى لها. ومع ذلك فهذه النسبية غالبا ليست بغير حدود، لأن ذوى الدربة من العلماء يعرفون أن كثيرا من المشكلات تكون واضحة الدلالة أمام أنظارهم بينما قد تحتجب دلالتها أمام المبتدئين أو غير المؤهلين للبحث فى مستوى بعينه إما لقصور فى حصيلة اطلاعهم أو فيما يسميه علماء التفكير الإبداعى بمدى الحساسية للمشكلات.

يلزمنا قبل أن نعبر هذه النقطة إلى ما يليها من نقاط أن نوضح ما يأتى:

أن جوهر المسئولية الأخلاقية هنا يتمثل فى ضرورة أن يكون العالم فى هذه المجتمعات النامية فى محاولة دائبة، واعية، للتأكد من أنه يقدم أفضل استثمار ممكن لوقته وجهده وما ينفق له أو عليه من أموال؛ لأن ظروف الحياة فى هذه المجتمعات لا تسمح بالترف، ولا بكثير من مظاهر اللهو والعبث التى يمكن أن تقع فى المجالات البحثية مما قد تسمح به ظروف الحياة فى المجتمعات المتقدمة حيث الوفرة (فى المال، والجهد، والوقت، وأعداد الباحثين، وتعدد مصادر التمويل) هى القاعدة الأساسية، يقابلها فى المجتمعات النامية الشح فى كل ما من شأنه أن يدفع عجلة البحث العلمى.

٢- تصميم البحث:

تتغلغل المسئولية الأخلاقية المتعلقة بكفاءة الباحث فى نواح كثيرة من توظيفه

هذه الكفاءة، وخاصة فيما يتعلق بالعلوم السلوكية. ومن بين الأمور التى لابد من إثارتها فى هذا المقام مسألة تصميمات البحوث التى يقوم بها العلماء، (Fisher, 1953, Edwards, 1956, Maxwell, 1958) والمقصود هنا هو الإشارة إلى التصميم بأوسع معانيه، وهو التخطيط للبحث، ويشمل هذا التخطيط عادة النقاط الآتية:

أ ـ اتخاذ قرار بشأن نوع البحث الذى سوف يجريه الباحث.

ب ـ اختيار عينات البحث.

جـ ـ العناية باختيار الباحثين المساعدين، وتدريبهم.

د ـ الاستقرار على نوع الأداة التى سوف يستخدمها الباحث فى جمع مشاهداته، أو بياناته، من حيث كفاءة هذه الأداة وملاءمتها، وما يمكن أن يرتبه الباحث من استنتاجات على طبيعة بياناتها.

هـ ـ اختيار طرق التحليل التى سوف يستخدمها لاستخلاص النتائج مما جمعه من بيانات.

وفيما يلى نتحدث بقدر محدود من التفصيل عن كل من هذه النقاط الخمس.

أ ـ اتخاذ قرار بشأن نوع البحث الذي سوف يجريه الباحث:

هذه هى خطوة الباحث الأولى التى يخطوها فى السبيل إلى وضع تصميمات بحوثه والبدء فى تنفيذها. ويحدث كثيرا أن يتعرض الباحث وهو بعد فى هذه المرحلة لبعض الإغراءات التى قد تفسد عليه طريقه إذا لم يفرق تفرقة واضحة بين الإغراء المؤذى والطموح المشروع، ويعرف كيف يتحصن ضد الأول ويتشبث بالثانى. فقد يقع الباحث تحت وطأة إغراء بعض التصميمات نظرا لأناقتها، أو لما هو معروف عنها من قوة الإقناع. مثال ذلك ما هو شائع بين الباحثين النفسيين من أن دراسة موضوع ما فى إطار تجربة معملية حيث يمكن التحكم فى المتغير المستقل ورصد المتغير التابع تعتبر أفضل من دراسته ميدانيا، وذلك نظرا لقوة حجية

التجربة، نتيجة لما قد تقدمه من ربط علّى بين المتغير التابع والمتغير المستقل فى إطار شديد النقاء إذا ما قورن بكل ما يحيط بالظاهرة من شوائب فى وجودها الميدانى. ويبدو تصوير الأمور على هذا النحو براقا ومغريا، ومع ذلك فليس هذا هو الموضع الذى يحسن بالباحث أن يقف عنده، ولكن السؤال الذى ينبغى للباحث أن يطرحه على نفسه بشجاعة أدبية منذ هذه اللحظات المبكرة فى مسار مشروعه البحثى، هو: هل أستطيع أن أوفر للتجربة المعملية شروطها المنهجية؟ وعلى قدرته على الإجابة الأمينة تتوقف خطوته التالية. وتشير خبرتنا وخبرات الكثيرين من باحثى العلوم السلوكية فى الدول النامية ممن أمكن الاتصال بهم(١) إلى أن هذا أمر مشكوك فيه إلى حد كبير وذلك لأسباب بالغة التعدد والتعقد. وما دام الأمر كذلك فمن واجب الباحث ومن مقتضيات الحكمة البحثية أن يتخلى مبكرا عن هذا النوع من الأحلام، بدلا من الدخول فى مغامرات مشوهة لن تحسب ضمن رصيد العلم الحق، وكل ما فى الأمر أنها ستكون مضيعة للوقت والجهد والمال، هذا بالإضافة إلى ما قد تسهم به من تشويه فى تكوين الضمير العلمى لدى أجيال شابة قضى عليها بالتلمذة على هذا الباحث وأساليب أدائه.

فإذا انصرف الباحث بدايةً عن توهم القدرة على إجراء بحث تجريبى معملى واستقر على أن يجرى البحث ميدانيا فثمة أسئلة أخرى مطروحة عليه تتطلب إجابة واضحة تمهيدا للاختيار الواضح على ضوئها. فأى نوع من البحث الميدانى يريد الباحث أن يجرى؟ ولا يمكن الإجابة عن هذا السؤال بمعزل عن السؤال الأصلى الذى هو جوهر المشكلة البحثية كما يواجهها الباحث. نضرب لذلك مثلا واقعيا. فى فترة مبكرة من انشغالنا ببحوث تعاطى المخدرات كنا ندبر لإجراء بحث ميدانى على تعاطى الحشيش. وكان السؤال الذى يطرح نفسه علينا هو: أى نوع من البحوث الميدانية نُجرى؟ ولكى نجيب عن هذا السؤال كان يلزمنا أن نواجه

(١) فى إطار المؤتمرات الدولية التى أتيح لكاتب هذه السطور المشاركة فيها، وكذلك فى إطار كثير من الاجتماعات العلمية التى عقدت باسم هيئة الصحة العالمية فى مقرها بجنيف أو فى أماكن أخرى من العالم وأتيح للكاتب المشاركة فيها.

موقفنا البحثى بكامله، وفى هذا الصدد كان واضحا أمامنا أن كل ما نأمل فيه حينئذ هو الكشف عن أكبر عدد من المتغيرات (السلوكية والديموجرافية) التى ترتبط بسلوك التعاطى، وأحجام ارتباطاتها بهذا السلوك، وكان معنى ذلك أن المطلوب هو إجراء دراسة مسحية (Edwards, 1954). وأجرى المسح فعلا وأجابت نتائجه عن أسئلتنا المطروحة. وهى إجابات لها حدودها التى لا تتعداها. فمثلا لم نكن لنستطيع أن نخرج بأى استنتاج عن مدى انتشار تعاطى الحشيش فى مصر، ولا عن توزيع هذا الانتشار بين مختلف شرائح المجتمع، ولا عن أنماط هذا التعاطى... إلخ. ولو أننا كنا نريد الوصول إلى إجابات عن هذه الأسئلة وأمثالها لوجب أن نجرى دراسة ميدانية وبائية[1]. ولكن من المؤكد أن قدراتنا البحثية فى ذلك الوقت المبكر (أواسط الستينيات) لم تكن تؤهلنا للتعلق بتصميم دراسة وبائية. ومن ثم فالتعلق بهذا التصميم (الوبائى) فى ذلك الوقت المبكر (من تاريخ تقدمنا فى بحوث المخدرات) كان من شأنه أن يورطنا فى متاعب بحثية لا آخر لها، وأغلب الظن أنه كان من شأنه أن يدفعنا إلى تبنى حلول لا تفلح فى ستر عيوب العمل مهما حشدنا لمساندتها من تبريرات وفى النهاية ستكون الحصيلة الحقيقية هى كمٌ الإهدار الذى نساق إليه.

وغنى عن البيان أنه يدخل فى اختيار نوع البحث الذى ينوى الباحث إجراءه أن يتصور الباحث مقدما مستلزمات إجراء هذا البحث بالصورة التى يحلم بها، المستلزمات المادية كحجم الإنفاق، والفنية بكل ما تعنيه من توفر المساعدين الميدانيين المدربين والجديرين بالثقة، وتوفر الأدوات، وبرامج التحليل... إلخ. يملى علينا هذه الإشارات ما شهدناه ولانزال نشهده من نماذج لمشروعات بحثية تبدأ طموحة وتنتهى إلى صورة هزيلة لا تحسب للباحث ولا للمؤسسة التى ينتمى إليها، والغالب أن تحسب عليهما.

ب ـ اختيار عينات البحث:

فى بحوثنا فى التعاطى طويل المدى للحشيش، وقد أجريناها على عينات من

(1) epidemiological.

الرجال مختلفة النوعيات والأحجام (فى الفترة من سنة ١٩٦٦ إلى سنة ١٩٧٥) تبين لنا أن البحث عن ارتباط مباشر بين التعاطى وتدهور الأداء على عدد من المقاييس الموضوعية للوظائف النفسية مجهود لا يجدى، وذلك بدليل تعارض النتائج فى البحوث المختلفة للباحثين المختلفين. وتبين لنا فى الوقت نفسه وجود ارتباط غير مباشر بين الطرفين المذكورين، تسهم فى تحقيقه ثلاثة متغيرات معدلة[١]، هى: التعليم، والعمر، وبعد «الريفية ـ الحضرية»[٢]. وفى تنظيرنا حول هذه النقطة اعتبرنا هذه المتغيرات المعدّلة الثلاثة بمثابة مظاهر أو إفصاحات مختلفة لما يسمى عند المتخصصين فى علم النفس العصبى[٣]. (Wedding et al., 1986) باسم مستوى الاستثارة[٤]؛ ومن ثم فحيث يكون مستوى التعليم مرتفعا، والعمر فى بدء الشباب، والإقامة فى المدن الكبيرة يكون التعاطى طويل المدى للحشيش مصحوبا بأكبر قدر من تدهور الأداء، وحيث يكون مستوى التعليم منخفضا (أقرب إلى الأمية)، والعمر متأخرا، والإقامة فى القرى ينخفض أو يختفى أى ارتباط بين التعاطى والأداء. وهذا هو بالفعل ما وصلنا إليه (Soueif, 1975' 1976a, 1976b).

وتعتبر هذه النتيجة بالغة الأهمية فيما يتعلق بالموضوع الذى نناقشه الآن. ولكى ندرك وزن هذه الأهمية نستعين بشىء من التفكير الاسترجاعى[٥]: ما الذى كان يمكن أن يحدث لو أننا منذ بدء شروعنا فى إجراء البحث، كنا قد أخذنا عينات من المتعاطين أقرب إلى الأمية، والسن المتأخرة، والإقامة الريفية الدائمة؟ الجواب: فى هذه الحالة كان حتما علينا أن نخرج بنتيجة مؤداها أنه لا توجد علاقة بين التعاطى طويل المدى للحشيش وتدهور الأداء. وفى نوع من الغفلة، ويحدث هذا كثيرا ولأسباب متنوعة، كنا سنجد الشجاعة لأن نضع هذا الاستنتاج

(1) moderator variables.

(2) urbanism- ruralism.

(3) neuropsychology.

(4) level of arousal.

(5) retrospectively.

فى صيغته المعمَّمة. وهذا بالضبط ما حدث فى البحث الذى أجرته واسكو I. E. Waskow ونشرته سنة ١٩٧٠ لحساب المعهد القومى للصحة النفسية NIMH فى واشنطن، حيث تناولت فى دراستها مجموعة من الرجال فى سن متأخرة نسبيا، وعلى درجة من التعليم أقرب إلى الأمية، ومتوسط الذكاء لديهم أقل من ٩٠ (Waskow et al., 1970) وشبيه بهذا ما حدث أيضا فى البحث الذى تعاونت فى إجرائه روبين مع كوميتاس V. Rubin & I. Comitas فى أوائل السبعينيات فى جامايكا وكانت عينات المفحوصين فى هذا البحث أقرب إلى الأمية والريفية (Rubin & Comitas, 1973).

فإذا أدخلنا فى حسابنا ما يقوم به المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية (وهو الجهة التى أجرينا بحوثنا المشار إليها تحت رعايتها الأدبية والمادية) من تقديم المشورة العلمية أحيانا لأجهزة الدولة التنفيذية والتشريعية (وهى مهمة أسندها إليه المركز المرسوم بقانون الصادر بإنشائه فى سنة ١٩٥٥) (سويف، ١٩٦٩، ص٦١) أدركنا مدى الحرج الأخلاقى الذى كنا ستتورط فيه كعلماء، فى حين أن الإجراء الأوحد الذى وفر علينا وعلى المركز (ومن ثم على الدولة) الوقوع فى هذا الخطأ هو مجرد الحرص لأسباب منهجية خالصة (أى لأسباب تتعلق بالكفاءة العلمية) على تنويع العينة مع تكبير حجمها (إذ شملت ٨٥٠ متعاطيا فى مقابل ٨٣٩ حالة ضابطة من غير المتعاطين)، وهذا ما مكننا فيما بعد من تفتيت هذه العينة إلى مجموعات فرعية، متنوعة فيما بينها، ومتجانسة بداخل كل منها، مع استمرار احتفاظ هذه المجموعات الفرعية بأعداد كبيرة من الأفراد داخل كل منها بحيث تسمح بعد إجراء التحليلات الإحصائية المختلفة باستخلاص استنتاجات لا تقتصر قوتها على الدلالات الإحصائية فحسب بل تتعداها إلى الدلالات الاجتماعية والإكلينيكية.

وقد يتساءل البعض: ألا يستتبع اختيار العينات مسئولية أخلاقية بالنسبة لعلماء الدول المتقدمة؟ والإجابة: بلى، فهو يستتبع هذه المسئولية فعلا. ولكن ليس بالدرجة والإلزام اللذين يستتبعهما فى حالة علماء الدول النامية؛ لأن ما ينفق

أصلا على البحث العلمى فى هذه الدول النامية ضئيل، ومن ثم فإن أى مبلغ من المال يتم إهداره باسم هذه الأخطاء يكون ذا وزن كبير نسبيا؛ ولأن أعداد الباحثين الموزعين على فروع البحث المختلفة محدودة، ومن ثم فالأخطاء التى يرتكبها بعضهم يمكن أن تظل قائمة فى الميدان كأنها الصواب قبل أن يوجد من يفطن إليها وينتقدها ويصححها من بين مجموعة العلماء المؤهلين لهذا التصدى، وكل هذا لا يحدث غالبا فى الدول المتقدمة (حيث الوفرة النسبية فى المال وفى أهل التخصص).

إلا أن السؤال الهام الذى يستلزم المواجهة، والذى يقوم فى واقع الأمر مقام الجذر وراء عدد كبير من الأسئلة الفرعية، هو: لم كل هذا الاهتمام بعنصر العينات من بين عناصر تصميم البحوث؟ أو بصياغة أخرى، ما هو الدرس الذى يمكننا أن نخرج به من المثال الذى ضربناه ببحث تعاطى الحشيش؟ وإجابتنا عن ذلك هى: إن خطوة اختيار العينات تعتبر بالنسبة لسائر خطوات البحث بمثابة الجذر بالنسبة إلى سائر أجزاء النبات. ومن ثم فإن أى خطأ يتسرب إليها من شأنه أن يتسرب إلى مضمون جميع الخطوات التى تليها مهما يكون إتقانها الشكلى، (ومهما يكن رقى التحليلات الإحصائية المستخدمة معها).

ويتعرض الباحث عادة لإغراءات لا حصر لها للحيد عن القواعد المنهجية السليمة فى اختيار العينات؛ من ذلك إغراء صغر الحجم، وإغراء سهولة الوصول إلى الأفراد (أو المفردات أيًا كانت)، وإغراء التوفير فى الإنفاق، وإغراء التعويض بما يعتقد أنه مفردات من شرائح مكافئة تصلح أن تقوم بدور البدائل... إلخ. وقد أثر ذلك بشدة فى مضمون العلوم النفسية كما نشأت داخل إطار المجتمعات المتقدمة. مثال ذلك ما نلاحظه فى كثير من مراجعنا الحديثة لعدد من حقائق العلوم النفسية من أنها لا تنطبق إلا على شباب الطبقة المتوسطة من الذكور، دون بقية الشرائح الاجتماعية، مع أن هذه الحقائق تقدم فى المراجع فى صياغات معمَّمة بحيث توحى إلى قارئها بأنها صادقة صدقا محققا على أبناء وبنات جميع الشرائح الاجتماعية، وهو إدعاء غير صحيح، وأقل ما

يقال فيه إنه دعوى لا يقوم على صدقها برهان، لأن البحوث الميدانية والمعملية التى تستند إليها هذه الحقائق أجريت (فى معظم الأحيان) على عينات من التلاميذ الذكور فى المدارس الثانوية والجامعات

ولا يجوز لهذا الخطأ وما شابهه أن يتكرر الآن من علماء الدول النامية، لأسباب متعددة، نذكر منها ما يأتى:

١- لأن خبرة علماء الدول المتقدمة تقوم أمامنا الآن (بحكم كونها سبقتنا فى هذا المضمار) مفصحة عن كل ما ينطوى عليه من إيجابيات وسلبيات، ومن ثم لم يعد أمامنا عذر ألا نستفيد من هذا الجزء من تاريخ علمنا.

٢- ولسبب آخر يحتاج إلى تنبه من نوع خاص، ذلك أنه يتعلق باختلاف كبير بين بنية المجتمع النامى وبنية المجتمع المتقدم فى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية؛ فالوزن النسبى لشريحة الطبقة المتوسطة، وخاصة المتوسطة الصغرى من ساكنى المدن فى المجتمعات المتقدمة أكبر كثيرا من الوزن النسبى لهذه الشريحة فى المجتمع النامى، هذا من الناحية الكمية والكيفية، ومن ثم فالأخطاء المترتبة على التعميم من بحث هذه الشريحة إلى بقية الشرائح الاجتماعية تعتبر فى مجموعها خطأ محدودًا نسبيا فى حالة المجتمعات المتقدمة، بينما تعتبر خطأ جسيما فى حالة مجتمعات العالم الثالث. ومن هذه الزاوية يلزمنا أن نقوّم بحوث الزملاء من مواطنينا، أولئك الزملاء الذين يقتصرون فى بحوثهم على أخذ عينات من تلاميذهم فى المدارس والجامعات ثم يقدّمون ما يصلون إليه من نتائج فى صياغات معمّمة. هنا تبدو الاتباعية أو المحاكاة الآلية لما يفعله العلماء (من نظرائهم) فى الدول المتقدمة ضارة أبلغ الضرر بالعلم الوليد فى مجتمعاتنا النامية، لأنها (أى هذه المحاكاة) تصيب هذا العلم فى مصداقيته.

جـ - العناية بتدريب الباحثين المساعدين، والإشراف على إدائهم :

لتدريب الباحثين المساعدين (فى الميدان أو فى المعمل) هدفان رئيسيان، هما:

ضمان الكفاءة والأمانة. وقد تكلم دينر وكراندال (Diener & Crandal, 1978, p. 151) عن الدوافع والمغريات المتعددة والمتنوعة التى تدفع بعض المساعدين أحيانا (أو تغريهم) إلى التحيز أو التزييف الصريح للبيانات التى يتصدون لجمعها. وما يهمنا فى هذه الورقة هو أن نبين كيف أنه فى معظم البحوث السلوكية يجد الباحث أنه لاغنى له عن استخدام عدد من الباحثين المساعدين، كما يهمنا أن نؤكد أن حصيلة عملهم فى نهاية الأمر تدخل فى نطاق مسئوليته هو شخصيا قبل أى إنسان آخر أو أية سلطة مغايرة.

أما عن وجه الضرورة فى استخدام المساعدين فهو غالبا حجم البحث؛ فكثيرا ما يتجه الباحث السلوكى إلى جمع بياناته على عدد كبير من الأفراد، وذلك بهدف الوصول إلى نتائج أو معايير ذات دلالة اجتماعية، أو اجتماعية إكلينيكية. وأوضح الأمثلة فى مجالنا هو الجهود المبذولة فى تقنين الاختبارات والاستخبارات السيكولوچية، أو فى تطبيقها على فئات اجتماعية عريضة فى إطار بحث مسحى كبير. وكلما كان البحث ذا أهداف تطبيقية صريحة كان الباحث أشد ميلا إلى جمع بياناته على أعداد كبيرة، وفى هذه الحالة يجد نفسه مضطرا إلى الاستعانة بالباحثين المساعدين لكى ينجز بحثه فى فترة زمنية معقولة.

وتكون الخطوة الأولى نحو تنفيذ هذا القرار باختيار مجموعة من الشباب يتوفر فيهم مستوى معين من التعليم (كحد أدنى)، وقد يشترط كذلك أن يكونوا ممن تلقوا نوعا معينا من الدراسات، مثال ذلك ما جرى العمل به فى دراسات «البرنامج الدائم لبحوث تعاطى المخدرات» (بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية) من اشتراط أن يكون الباحثون المساعدون من خريجى الدراسات النفسية أو الاجتماعية وذلك لضمان إلمامهم بأوليات البحث النفسى الاجتماعى كحد أدنى للكفاءة المناسبة. ويجرى بعد ذلك النظر فى تدريبهم على استخدام أداة معينة أو مجموعة من الأدوات المعملية أو السيكومترية. ويتجه التدريب غالبا إلى الوصول بالمساعدين إلى اكتساب وشحذ مهارتين، هما (١) الاستخدام الكفء للأداة، و (٢) استخدامها على أساس تعليمات موحدة (يظهر النص عليها عادة

فى بروتوكول البحث)، وذلك حتى يمكن جمع البيانات معًا فى نهاية الأمر وكأن الذى قام بالتطبيق شخص واحد على درجة عالية من الكفاءة ومن الاتساق الداخلى. ويتحمل الباحث الرئيسى المسئولية كاملة أمام الوسط العلمى، وأمام السلطات الاجتماعية التى يجرى البحث لحسابها أو تحت رعايتها، يتحمل هذه المسئولية سواء عن مستوى كفاءة المساعدين، أو عن مستوى أمانتهم. وتترتب هذه المسئولية على حقيقة كونه ينفرد غالبا بالتخطيط للبحث، ابتداء من اختيار المجال وتحديد المشكلة، إلى اختيار الأدوات أو تكوينها، إلى وضع خطة التحليلات الإحصائية أو الرياضية. وفى معظم الأحوال لا تظهر أسماء المساعدين ويقتصر الأمر فى النشر على ذكر اسم الباحث وحده أو مضافا إليه أسماء الزملاء المشاركين فى التخطيط للبحث. وتترتب تلك المسئولية كذلك على حقيقة تقنية هامة مؤداها أن الوسط العلمى ينظر إلى الباحثين المساعدين كأنما هم جزء لايتجزأ من أدوات الباحث، وفى هذا الصدد فإن ما يصدق على المقاييس والاختبارات والأدوات المعملية من مقتضيات التقنين يصدق أيضا على المساعدين. بعبارة أخرى ينظر إلى «الأداة + المطبق» على أنهما يكُونان معًا منظومة واحدة، وبالتالى فأى عيب فى عمل المساعد شأنه شأن أى عيب فى الأداة، والمسئولية فى الحالتين مسئولية العالم الذى قرر أن يستخدمهما.

ونحن نضيف هنا أن المخاطر المترتبة على استخدام المساعدين فى أعمال العلماء فى الدول النامية أكبر بكثير منها فى الدول المتقدمة؛ وذلك لأسباب متعددة نذكر منها ما يأتى:

١- ضعف قيم العمل فى الدول النامية: وهو أمر خارج عن نطاق صلاحيات علماء السلوك ويرتبط بالحياة الاجتماعية والسياسية العامة فى البلاد. لكنه على أى حال حقيقة يجب أن نأخذها فى الاعتبار عندما ننظر فى تشغيل مساعدين ميدانيين معنا. والمقصود بقيم العمل مجموعة القيم والاتجاهات التى تنشأ فى سياقات العمل (بأشكاله المختلفة) وتكون موجهة إلى ترسيخ مجموعة من العادات من شأنها تأمين مساره وزيادة الارتقاء به كما وكيفا. وفى هذا الإطار

يصبح الالتزام بشروط العقد قيمة، والإتقان قيمة، والأمانة قيمة، والوعد قيمة. . إلخ. وتصبح هذه القيم من بين مصادر التقويم الإيجابى للذات أمام نفسها وأمام الغير. ويشير استقراء أحوال الحياة العامة فى معظم الدول النامية إلى أن الظروف الاجتماعية الاقتصادية المحيطة بالعمل فى جميع مجالاته ظروف معاكسة، بدءًا من انخفاض الأجور، إلى فوضى تنظيم ساعات العمل، إلى الثغرات العديدة التى تتخلل قوانين حقوق العمال، وبالإضافة إلى هذا وذاك تشير إلى الفوضى الضاربة فى علاقة البيروقراطية المحلية بسوق العمل. . . إلخ. ومجمل القول فى هذا الصدد أن استمرار هذه الأحوال لمدد طويلة يشكل مناخا لا يسمح بارتقاء قيم العمل فى هذه المجتمعات. مثل هذه الأمور من شأنها أن تتسرب بصورة أو بأخرى إلى ما يمكن أن يقوم من علاقات عمل بين الباحثين المساعدين وبين العلماء فتفسد هذه العلاقات أو على الأقل تجعل احتمالات فسادها عالية وذلك باستسهال الغش والخداع بشتى الطرق، أو على الأقل بانخفاض جودة الأداء إلى الدرجة التى تهدد بانخفاض قيمة الإسهام العلمى الحقيقى الذى يأمل فيه العالم بمشروعه البحثى.

٢- غلبة الطابع الشخصى على علاقات العمل: يتخذ هذا العنصر أشكالا مختلفة، أبسطها ضعف العناية بالتحديد الموضوعى للمحكات التى يعتمد عليها الباحث الرئيسى فى اختيار الباحثين المساعدين. وأسوأ من ذلك عدم ترتيب تدابير محددة للرقابة المتواصلة على كيفية سير العمل الميدانى فى جميع خطواته. وأسوأ من هذا وذاك ما يبدو معظم الوقت من تهاون فى محاسبة المسىء عند اكتشاف الإساءة مما يسوّى فى نهاية الأمر بين المحسن (رغم ندرته) والمسىء، والنتيجة النهائية لهذه الصيغة أن تصبح تجمعات الباحثين المساعدين بمثابة بيئات متساندة حول إفساد العملية العلمية من جذورها، ذلك أن التسيب فى مستوى جمع البيانات الميدانية وهو ما يصل أحيانا إلى مستوى تزييف هذه البيانات، أو على أقل تقدير إلى مستوى ارتكاب الأخطاء الجسيمة أمر لا يمكن إصلاحه فى أى مرحلة تالية من مراحل سير البحث.

أما هذه الأخطار التى تتهدد مصداقية العمل العلمى فى هذا الموضع من الممارسة فتصيبه فى مقتل يصبح من أوجب الواجبات على الباحثين السلوكيين فى الدول النامية اتخاذ كل ما يمكن من احتياطات لضمان انضباط العمل فى مستوى جمع البيانات بوساطة الباحثين المساعدين فى الميدان. فلابد هنا من العناية بوضع محكات محدَّدة وموضوعية للاختيار ولابد من الالتزام بها، ولابد من توفير شروط حول العمل تكون مغرية إلى حد ما إذا قورنت بشروط العمل السائدة فى المجتمع، ولابد من بذل الجهد فى التدريب الذى يسبق التطبيق، على ألا يكتفى بالتدريب التقنى الخالص، بل لابد من الامتداد إلى محاولة جادة لرفع مستوى الوعى بقيمة العمل الذى ندعو هؤلاء الباحثين الميدانيين إلى الأسهام فى إجرائه، ولابد كذلك من الاستعداد للاستغناء الفورى عن الباحث الذى لا نطمئن إلى امتثاله لصياغة العمل كما نرتضيها أيًا كانت المرحلة التى وصلنا إليها فى ارتضاء تعاونه معنا.

د ـ العناية باختيار الأداة أو بتكوينها :

يكشف كثير من الباحثين السلوكيين فى مصر عن ميل إلى التفكير فى الأداة قبل الموضوع. وتشير خبرتنا إلى أن عددا غير قليل من البحوث المنشورة فى الميدان لم يقم أصلا للإجابة عن سؤال بعينه، لكنه قام بمناسبة وجود أداة ـ سيكومترية غالبا ـ فى متناول الباحث. وهو وضع مقلوب تماما بالنسبة لما ينبغى أن يكون. ويتضح منه أن الباحثين مشغولون أساسًا بالنشر، أى بأن يجدوا مام ينشروه، كما يشير إلى أن هناك فقرًا شديدًا فى الموضوعات السيكولوجية الجديرة بالمعالجة. والنتيجة الأخيرة أن كثيرا من البحوث المنشورة لدينا ـ فى مجال العلوم النفسية ـ ليس سوى تطبيقات صماء لأداة أو لبضع أدوات، وقد جرت على المادة المجمَّعة بوساطة هذه الأداة أو تلك بضع تحليلات إحصائية وصيغت نتائجها الرقمية بالألفاظ.

والأصل فى استخدام الأداة فى البحث العلمى أن تأتى تابعة لمشكلة البحث؛ أى أن انشغال الباحث بمشكلة بحثية معينة يأتى فى الترتيب الزمنى والمنطقى فى

المحل الأول. وعندما يبدأ الباحث فى التفكير فى إحالة المشكلة إلى إجراءات ميدانية أو معملية للتحقق من فرض معين أو للإجابة على سؤال بعينه يبدأ لديه الانشغال بالتفكير فى الأداة. وفى هذا المقام تتداعى على ذهنه مجموعة من الأسئلة تَخص حسن اختيار هذه الأداة، وتتجه به هذه الأسئلة أحيانا إلى التدبير لتكوين أداة تناسب مقومات البحث الذى هو مقبل عليه، ومن ثم يثرى ميدان التخَصص الدقيق لا بالأفكار والمعلومات فحسب ولكن بالأدوات كذلك.

وهناك ميل آخر لدى كثير من الباحثين السلوكيين فى مصر وفى الوطن العربى، إلى استيراد أدوات جاهزة من الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا بوجه خاص، وتطبيقها كما هى (كاختبارات أو استخبارات أو مقاييس من أى نوع) أو بعد إدخال تعديلات طفيفة عليها، ونشر نتائجها كما لو كانت تحمل صدقا ذاتيا لا علاقة له بالبيئة التى تم تكوينها أصلا فيها، والبيئة الاجتماعية الحضارية التى يجرى التطبيق فيها. وقد يلقى الباحث ـ فيما ينشره بشأن هذه الأداة ـ ببضع عبارات تشير إلى تنبيه إلى احتمال وجود تحيز اجتماعى حضارى فى الأداة يحتم التحفظ فى تقبل نتائج تطبيقها فى الإطار الحضارى المصرى أو العربى. ثم لايفعل أكثر من ذلك، فهو لا يوضح مثلا أين تقع مواضع التحيز بوجه خاص فى تقديره، ولا يقدم فروضا حول منشأ هذا التحيز فى حضارة المنشأ وما عساه أن يقابل ذلك لدينا ولو على سبيل الفروض الأولية التى تفتح الطريق إلى تعميق البحث فى الموضوع. ومن ثم تكون هذه الكلمات من باب ذر الرماد فى العيون. وربما أدَّت (سواء عن قصد أو عن غير قصد) إلى إغلاق المنافذ مقدما أما محاولات النقد الجادة.

وعلى المستوى التصورى فإن المشكلة التى تتبلور أمامنا فى هذا الموضع هى مشكلة «التكافؤ الحضارى»[1] لما تنطوى عليه الأداة، أية أداة. والمقصود بالتكافؤ الحضارى أن تكون الأداة، بمجموعها وبأجزائها، مثيرة لذات المعانى فى الإطار الحضارى الذى نشأت فى سياقه، وكذلك فى الإطار الحضارى الذى يتم النقل

(1) cultural equivalence.

إليه. (Helms, 1992). فإذا لم يتأكد هذا التكافؤ كحقيقة أصبحت هناك مشكلة فى ادعاء أن الأداة تحمل معها صدقها من حضارة المنشأ إلى الأطر الحضارية الأخرى التى يمتد إليها التطبيق. وقد نقل هلمز عن لونر W.J. Lonner ضرورة الاهتمام بأربعة أبعاد رئيسية لهذا التكافؤ، هى:

١- التكافؤ الوظيفى[1]، أى إلى أى مدى تعنى الدرجات على الاختبار نفس المعنى فى الحضارة المنقول إليها وتقيس خصالا سيكولوچية تتوفر فى هذه الحضارة بمقادير معادلة لما تتوفر به فى حضارة المنشأ.

٢- التكافؤ التصورى[2]، أى إلى أى مدى تسود الألفة فى الحضارة المنقول إليها بالمعانى التى تنطوى عليها بنود الأداة ومن ثم تتشابه هذه المعانى.

٣- التكافؤ اللغوى[3]، بمعنى أنه إذا كانت اللغة نفسها سائدة فى الحضارتين فهل تستخدم الألفاظ والتعبيرات الواردة فى الأداة الاستخدام نفسه بذات المعانى فى الحضارتين.

٤- التكافؤ السيكومترى[4]، أى إلى أى مدى تقيس الأداة الأشياء نفسها على نفس المستوى فى الحضارتين. وأشار بالإضافة إلى ذلك إلى ضرورة توفر شروط تكافؤ إجرائية لابد منها حتى لا تتعثر الأبعاد السابق الإشارة إليها فى إجراءات معاكسة. هذه الشروط هى:

(أ) تكافؤ ظروف تطبيق الأداة[5]، بدءًا من معنى عملية الاختبار أو القياس نفسها إلى مجموعة الشروط المحيطة بها.

(ب) التكافؤ السياقى[6]، بمعن أن الوظيفة التى يقيسها المقياس فى حضارة

(1) functional equivalence.

(2) conceptual equivalence.

(3) linguistic equivalence.

(4) psychometric equivalence.

(5) testing condition equivalence.

(6) contextual equivalence.

المنشأ تعامل فى حضارة الامتداد نفس المعاملة فى جميع الظروف التى يعمل فيها الفرد.

(جـ) تكافؤ العينات[1]، بمعنى ضمان تقنين الاختبار أو المقياس على عينات متماثلة فى كل مرحلة من مراحل هذا التقنين. (المرجع السابق). وجدير بالذكر أن هلمز وهو يثير هذا الموضوع بهذا الوضوح والتفصيل إنما كان يثيره بالنسبة لتطبيق المقاييس السيكومترية الأمريكية المعتادة على الأشخاص الزنوج فى أمريكا نفسها، مشيرا بذلك إلى أنه من المغالطة افتراض أن الحضارة الأمريكية البيضاء هى نفسها حضارة الزنوج الذين يعيشون فى أمريكا.

وإذا كان الأمر كذلك فمن باب أولى أن تثار هذه المسألة عند نقل المقاييس من الولايات المتحدة الأمريكية إلى مصر، أو من انجلترا إلى مصر، أو إلى أى مجتمع من المجتمعات العربية فى المشرق أو المغرب... إلخ. فى هذه الحالات جميعا وفى امتداداتها لابد من المواجهة الصريحة لمسألة التكافؤ الحضارى، أما الاستمرار فى تجاهلها أو فى الاعتراف بها مع الاعتذار عن التصدى التقنى لحلها فلم يعد مقبولا، ونظراً لما يحدثه من تشوه فى المعرفة العلمية التى هى مسئوليتنا فإنه يعتبر موجبا للمساءلة الأخلاقية. ولما كان هذا التشوه غالبا ما يأتى موحيا بمعانى تحط من قدر بعض جوانب الإطار الحضارى المنظم للحياة فى هذا المجتمع أو ذاك من مجتمعات العالم الثالث فالمسئولية الأخلاقية الملقاة هنا على عاتق المتسبب فى هذا التشويه تعتبر مضاعفة.

ومن المعلوم فى تاريخ استعمال المقاييس النفسية أنها تعرضت لكثير من النقد فى المجتمعات الغربية، خاصة فى ثلاثينيات هذا القرن وحتى أواخر الخمسينيات (Simon, 1953)، لأنها كانت الأساس فى ظهور كثير من المعلومات المشوّهة عن شرائح اجتماعية عريضة فى تلك المجتمعات نفسها، ومن ثم فقد استخدمت أحيانا لتبرير استمرار العديد من المظالم الاجتماعية بل وتقنينها. وقد طبقت هذه الأدوات كذلك فى عدد من المستعمرات خاصة فى فترة ما بين الحربين العالميتين

(1) sampling equivalence.

الأولى والثانية لتبرير مظالم من نوع أسوأ، ومن ثم فإن استعمال الزملاء المصريين والعرب لهذه الأدوات على علاتها يعرضهم لمسئولية أخلاقية بالغة الثقل تجاه مواطنيهم، وتحتاج هذه المشكلة إلى مواجهة منهجية على مستوى عالٍ.

ويدخل بعض الزملاء فى مشروعات علمية مع بعض الباحثين الغربيين، والغالب فى هذه الأحوال أن تأتى المبادرة من الجانب الغربى، لأنه لسبب ما يهتم بتجميع بيانات على اختبار أو مقياس تم تكوينه حديثا، وهو يريد أن يستكمل هذه البيانات بمعلومات حضارية مقارنة. وكثيرا ما يكتفى الزميل المصرى أو العربى بجمع البيانات المطلوبة وإرسالها إلى الباحث الغربى فى صورتها الخام. وهو فى العادة لا يتطوع بتحليلها محليا نظراً لما يتوقعه من متاعب فى هذا السبيل. وكثيرا ما يصر الجانب الأجنبى على أن يقوم هو بالتحليل لأسباب أو لأغراض متنوعة، وفى هذه الحال تنحصر مهمة العالم الوطنى فى إرسال البيانات فى صورتها الخام، وتكون المكافأة التى يتلقاها الباحث المصرى أو العربى فى كثير من الحالات نشر بحث فى إحدى الدوريات الغربية المتخصصة بالأسمين معًا، اسم الباحث الغربى واسم الباحث المصرى أو العربى. فإذا غضضنا النظر عن احتمالات سوء النية السياسية أحيانا من الجانب الأجنبى، فالملاحظ عادة أن جل اهتمام الباحث الأجنبى فى مثل هذه المشروعات ينحصر فى أداته الجديدة كما تبدو من منظور إطاره الحضارى؛ أى أن الإطار الحضارى الأجنبى فى هذه الحالة يكون هو النقطة المرجعية التى تحدد معنى النتائج فى مجموعها. ومن ثم يبقى على الجانب المصرى أو العربى واجب الاهتمام بهذه الأداة من منظور إطاره الحضارى. بعبارة أخرى يبقى على الجانب الوطنى أن يعيد معالجة الأداة والنتائج لو أنه أدخل فى حسابه ما يمكن تسميته بـ «حد التصحيح الحضارى»، والذى مؤداه أن تعاد صياغة الأداة بحيث تصبح علاقتها بالإطار الحضارى المحلى مكافئة لعلاقة الصيغة الأصلية بإطارها الحضارى الأصلى، ثم تقدم النتائج المترتبة على هذا المنظور، وهو واجب علمى قلما يتصدى للقيام به الزملاء الوطنيون. ولا شبهة عندنا فى أنه واجب يحتاج إلى جهد شاق. غير أن هذا لا يقلل من ضرورة القيام به، وفى

السياق الراهن تبدو هذه الضرورة مترتبة على اعتبارات أخلاقية. وربما كان الحل هنا إذا تنبه الزملاء الوطنيون إلى هذا الواجب، الحل يبدأ بأن يشترطوا تضمين هذا الجزء فى المشروع البحثى المشترك منذ البداية، بحيث تحتوى نفقات المشروع الأصلى على تكلفة إجراء هذا الجزء أيضا، حتى تكتسب الدراسة بجدارة البعد الحضارى المقارن، وإلا فما معنى التعميم من انجلترا أو أمريكا إلى مصر (أو أى مجتمع عربى آخر) فى غيبة هذا البُعد الذى لابد من أن يستوفى شروط التحقيق العلمى الرصين.

يتضح من هذه المناقشة أن موضوع اختيار الأداة أو تكوينها ينطوى على مشكلات ذات مضمون أخلاقى إلى جانب مضامينها الأخرى التقنية والمعرفية. ومن الأهمية بمكان التنبه إلى العلاقة الوثيقة بين المضامين التقنية والمعرفية من ناحية والمضامين الأخلاقية لهذه المشكلات من ناحية أخرى. فمسألة توفير شروط الكفاءة التقنية لهذه الأدوات قد تبدو مسألة علمية خالصة، إلا أن النظرة الفاحصة المصحوبة بسعة الأفق وبشعور المسئولية الاجتماعية الملقاة على عاتق علماء السلوك لاتلبث أن تكشف عن أبعادها الأخلاقية. مثال ذلك حساب معامل الثبات لأدوات البحث، فهذه خطوة تقنية يجب أن يقوم بها الباحث، ويترتب عليها من الناحية العملية الوصول إلى تقدير كمى لمقدار الخطأ المعيارى الذى تنطوى عليه أية نتيجة نخرج بها من تطبيق الأداة. وبدهى أن ترشيد سياسات الدولة بناء على استخدام هذه الأدوات يعنى أن الدولة سوف تنفق أموالا ومجهودات فى اتجاه بعينه دون اتجاهات أخرى. وهنا بالضبط تبدو مسئولية العلماء فى هذا الموضوع. فإذا كان الأساس الذى نقيم عليه مشورتنا كما نقدمها للدولة هو المعلومات التى تجمعت لدينا نتيجة لتطبيق أداة ضعيفة الثبات فمعنى ذلك أن احتمالات الخطأ فى النتائج التى خرجنا بها مرتفعة، وكذلك فيما نرتبه على هذه النتائج. ومن ثم فمع أن الأمر هنا لا يستوجب أن يمتنع العالم عن تقديم المشورة فإنه يلزمه، أخلاقيا، أن ينبه إلى حدود مشورته، حتى يتاح لصانع القرار أن يوازن بين الأخذ بالمشورة على علاتها أو ببدائل قد تتاح له من مصادر

أخرى. وغنى عن البيان أن الأوجب أخلاقيا أن يبذل العالم جهدا إضافيا فى محاولة جادة لإعادة النظر فى كفاءة الأداة والعمل بما أوتى من علم بالتقنيات على رفع درجة ثبات الأداة قبل التقدم بها للحصول على معلومات تقدم لصانعى السياسات فى المجتمع.

وما يقال فى هذا السياق عن الثبات يقال عن الصدق، وعن أحادية البعد العاملى، وسائر الشروط التى من شأنها إذا توفرت للأداة أن تجعل منها (فعلا لا قولا فحسب) وسيلة لزيادة ضبط معرفتنا بالواقع النفسى الاجتماعى، ومن ثم زيادة الجدوى من استخدام الأداة فى ترشيد المعرفة العلمية، وترشيد محاولات التطبيق.

هـ - الحرص فى اختيار طرق تحليل البيانات :

طرق تحليل البيانات التى يجمعها العالم السلوكى فى أى بحث يقوم به جزء لايتجزأ من نسيج الفكر البحثى لدى العالم، وعليه تتوقف دقة الاستنتاجات التى يخرج بها من بحثه، وصدقها، وثراؤها. ويبلغ تغلغل طرق التحليل فى فكر العلماء السلوكيين الآن أنها تتدخل بصورة حاسمة منذ الخطوات الأولى (فى طريقهم البحثى) فى اختيارهم تصميما دون غيره من التصميمات المتاحة لإجراء بحوثهم. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن اتجاه فكر العالم إلى اختيار أسلوب بعينه لتحليل المادة البحثية إنما يأتى كاستجابة مباشرة لما تطرحه أسئلة البحث على ذهنه. ومعنى ذلك أن تمكُّن الباحث من المعرفة بطرق تحليل البيانات من شأنه أن ييسّر له تصور إمكانات الإجابة عن تساؤلاته البحثية، فيتأكد من أنها تساؤلات يمكن الإجابة عنها فعلا من خلال خطة بحث إمبيريقى؛ ثم إنها تدلُّه كذلك على الطريق الذى يلزمه أن يسلكه فى تصميم هذا البحث وبالتالى فى جمع بياناته التى سوف يُخضعها للتحليل. ومع مزيد من الألفة بطرق تحليل البيانات يكتشف الباحث أن دورها الحقيقى يتحدى كونها تأتى تالية لصياغة أسئلة البحث إلى كونها تسهم فى صياغة هذه الأسئلة نفسها.

والنتيجة الرئيسية لهذا الدور الذى تؤديه طرق تحليل البيانات بالنسبة للباحث نتيجة ذات شعبتين: الأولى أنها تزيد من قدراته البحثية، بمعنى أنها تزيد من كم الأسئلة التى يستطيع الإجابة عنها إمبيريقيا؛ والثانية أنها تزيد من احتمالات إدخال الضبط على خطواته البحثية.

نضرب مثلا لذلك. نفرض أننا بصدد الإجابة عن سؤال بحثى مؤداه السعى إلى معرفة أهم العوامل التى تسهم فى انحراف الشباب. مثل هذا السؤال إذا ثار فى ذهن باحث سلوكى مدرّب فإنه يستتبع التفكير فى استخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطى المتعدد للارتباطات بين مجموعة العوامل الاجتماعية النفسية التى سوف يفترض الباحث مسئوليتها. وسينعكس التفكير فى استخدام هذا الأسلوب على صياغة الباحث لسؤاله الرئيسى بمزيد من الإنضاج أو تفصيل التساؤل، إذ سيصبح التساؤل حول ماهية العوامل المسئولة، وأوزانها النسبية.

وإكمالا لهذا المثل الذى نضربه لنفرض أن السؤال البحثى اتجه بصاحبه إلى تخصيص نوع بعينه من الانحراف، وهو تعاطى المخدرات، ليصبح على النحو الآتى: ماهى العوامل التى تسهم فى توجه بعض الشباب إلى تعاطى المخدرات؟ عندئذ سوف ينصرف ذهن الباحث المدرب عن التفكير فى استخدام تحليل الانحدار الخطى، لمجرد التنبه إلى أن المتغير التابع (موضع التنبؤ وهو التعاطى أو عدم التعاطى) متغير منفصل (غير متصل)، ومن ثم فإن نموذج الانحدار الخطى لا ينطبق هنا، ولابد من الاتجاه إلى النموذج غير الخطى، وهو المعروف بنموذج الانحدار اللوجستيكى (Hosmer & Lemeshow, 1989).

وهكذا الحال بالنسبة لطرق تحليل البيانات على اختلافها؛ فكل منها مؤهل للإجابة عن نوع معين من الأسئلة دون غيره، وفى الوقت نفسه يوفر درجة من الدقة فى الإجابة التى يتيحها، والطرق فى مجموعها تعين الباحث على الإجابة الدقيقة على كم كبير من الأسئلة، فتعظم من قدرته البحثية مع إدخال أقدار هامة من الدقة على ناتج تشغيل هذه القدرة، والنتيجتان لايمكن النظر إليهما من وجهة النظر المعرفية فحسب، بل لابد من اعتبار ما ينطويان عليه من مضامين أخلاقية

وذلك عندما ننظر إلى موقف العالم من مجتمعه، من حيث إنه قيادة فكرية لهذا المجتمع فى مواجهة مشكلات الصناعة والزراعة والمرض والتربية... إلخ. ويزداد وزن هذه المضامين الأخلاقية فى حالة علماء الدول النامية، حيث العلماء عملة نادرة. والعلماء الذين ينتبهون إلى ذلك من أبناء المجتمعات النامية إنما يقدّمون إلى مجتمعاتهم أفضل استثمار لما وضعته هذه المجتمعات من أموال وآمال تحت هذا البند.

وربما أمكن إضافة مزيد من الوضوح إلى القضية التى نحن بصددها إذا نحن استخدمنا فى هذا الصدد ما يشبه برهان الخلْف. وذلك بالقول إن تقاعس الباحث عن إتقان استخدام أكبر عدد من طرق تحليل البيانات يقلل من قدرته على إيجاد الإجابات الملائمة عن التساؤلات المطروحة فى مجال بحثه. ومن ثم يضعف من قدرته على أن يكون واحدا من القيادات الفكرية رفيعة المستوى فى مجتمعه، مما يعنى أنه لم يجعل من نفسه أفضل استثمار لمجتمعه فى ميدان العمل العلمى.

٣- تفسير النتائج والتعليق عليها :

من الأقوال التى لم تعد تحتمل مزيدا من التأكيد أن الأرقام والنتائج الإحصائية لا تنطق بنفسها، ولكن لابد للباحث من أن يتولى إنطاقها. وتسهم هنا بنصيب وافر كثير من القدرات التى لا يمكن للباحث أن يتهرب من مسئوليته عن تنميتها. ونخص بالذكر فى هذا المقام مدى استيعابه التراث البحثى الخاص بمشكلته البحثية، ومستوى قدرته على الإفادة المثلى من هذا التراث، أى قدرته على أن يرى أىّ جوانب هذا التراث يؤيد توجها معينا وأيها يؤيد توجها آخر. وإلى جانب هذه القدرة على استشفاف علاقات التأييد المتبادل يلزمه أن يكون كذلك قادرا على استشفاف علاقات التعارض المتبادل، ثم ما يمكن أن يكون وراء هذا التأييد أو هذا التعارض من أسباب تكمن فى طبيعة العينات التى كانت موضوعا لإجراءات البحث، أو أسباب ترجع إلى طبيعة الأدوات المستخدمة وما تفرضه

هذه الأدوات من حدود على إفصاح الظاهرة المدروسة عن نفسها. وإلى جانب هذه القدرات التى تعنى باستيعاب تراث المشكلة البحثية وتحليله إلى خطوط التأييد وخطوط التعارض يلزم الباحث كذلك تنمية القدرة على تصور الحلول الممكنة والواعدة بالتغلب على بعض معضلات التشابك أو التعارض، وقبل هذا وذاك يلزمه تنمية القدرة على استيضاح الأبعاد الرئيسية للمشكلة على المستوى النظرى، وربما كذلك على النتائج التطبيقية التى يمكن أن تترتب على هذا البعد أو ذاك أو على تداخل بعض الأبعاد.

ولمسألة تفسير النتائج والتعليق عليها أبعاد متعددة، نذكر منها ما يأتى:

أ ـ المشروعية النهجية للتفسير أو التعليق.

ب ـ ثراء التفسير أو التعليق من حيث الإيحاءات البحثية الجديدة التى يقدمها.

جـ ـ القدرة الاستيعابية للتفسير، أى قدرته على استيعاب جميع المعلومات المتاحة، وقدرته كذلك على استيعاب التفسيرات السابقة باعتبارها جزئية الصدق بالنسبه له، أى أنه يستوعبها ويتعداها إلى ما هو أشمل منها.

د ـ البعد الأخلاقى للتفسير أو التعليق.

وهذا البعد الأخير هو الذى يعنينا فى بحثنا الراهن.

ذلك أن بعض التفسيرات المطروحة بشأن بيانات عدد من البحوث السلوكية يمكن أن تبدو منافية للشعور الواجب توفره عند الباحث بأن عليه مسئولية أخلاقية إزاء ما يقول وما يكتب من حيث ما قد يترتب على ذلك من نتائج اجتماعية. وفيما يلى مثال لتوضيح كيف يكون ذلك.

شهد مجتمع العلماء (علماء النفس، والطب النفسى، والسيكوفارماكولوچيا) فى السبعينيات من هذا القرن نموذجا متضخما لهذه الحقيقة يتمثل فى نشر عدد كبير من البحوث السلوكية التى تتناول (ضمن ما تتناول) الآثار النفسية المترتبة على أو المصاحبة لتعاطى القنّب لمدد طويلة. وكانت التفسيرات والتعليقات على

نتائج هذه البحوث تلقى صراحة أحيانا وتلميحا أحيانا أخرى. وكان جوهر الخطأ الأخلاقى الذى تنطوى عليه هذه البحوث وما تتضمنه من تفسيرات وتعليقات يتمثل فى كون أصحابها يرفضون الأخذ بنتائج البحوث التى تكشف عن وجود تدهور فى مستوى كفاءة عدد من الوظائف النفسية مصاحب للتعاطى طويل المدى أو مترتب عليه، ويقررون أن البرهان على ذلك فى مجموعه لايزال ضعيفا، وفى الوقت نفسه كانوا يرجحون البديل المقابل ومؤداه أن التعاطى طويل المدى لا يصحبه أى تدهور، وكانوا يدعمون هذا الترجيح بكل التعبيرات المباشرة وغير المباشرة. وكانت تعبيراتهم هذه تأتى فى سياق التقارير المنشورة فى دوريات التخصص أحيانا، وأحيانا أخرى تقدم للقارئ غير المتخصص فى مقالات مبسّطة تنشر فى الصحف اليومية أو الأسبوعية. وكان تقدير هذه التفسيرات أو التعليقات يصدر أحيانا عن علماء قاموا بأنفسهم بدراسات ميدانية أو معملية، وأحيانا أخرى عن علماء يعلقون على بحوث أجراها غيرهم من الدارسين ويحمّلونها ما يتراءى لهم من تأويلات. حدث ذلك فى أوربا، وفى أمريكا، وحدث كذلك فى مصر.

بعبارة موجزة إن جوهر الخطأ الأخلاقى الذى وقع فيه هؤلاء العلماء يتمثل فى أنهم تبنوا معيارا مزدوجا فى الحكم على نتائج بحوث التعاطى طويل المدى للقنب، فعلى حين كانوا يتشددون فى مطلب صرامة البرهان مع البحوث التى توصلت إلى الكشف عن الآثار الضارة لهذا التعاطى كانوا يسارعون إلى قبول نتائج البحوث التى تنفى وجود هذه الآثار الضارة رغم أن البرهان فيها لا يزيد صرامة عما تقدمه البحوث التى يرفضونها. (راجع فى هذا الصدد: (Fletcher &Satz, 1977; Soueif, 1977; Nahas, 1993; Schwartz, 1993. ولما كان الخطأ المشار إليه ليس مجرد خطأ ينتمى إلى مجال النشاط المعرفى الخالص، ولكنه خطأ يمكن أن يترتب عليه تشجيع (أو على أقل تقدير تيسير) صدور سلوكيات ضارة من جانب الفرد فى حق نفسه، وفى حق مجتمعه، وفى هذه الحالة يكون أصحاب هذه التفسيرات والتعليقات ممن أسهموا باسم العلم وباستخدام سمعة العلماء فى الإضرار بالناس (Malcolm, 1975, p. 45)

ويتضاعف الوزن الأخلاقى لهذا الخطأ عندما يقدمه الباحث فى مجتمع من مجتمعات العالم الثالث مثل مصر حيث يتلقى المواطنون العاديون ما يُلقى إليهم باسم العلم والعلماء بقابلية للتصديق تفوق كثيرا قابلية التصديق عند نظرائهم فى المجتمعات المتقدمة.

ومثال آخر من الأمثلة الجديرة بالذكر فى هذا الصدد بحوث قياس الرأى العام، والبحوث الشبيهة بها، أى تلك البحوث التى تعتمد على استثارة أحكام وقياس وتغيير اتجاهات نحو موضوعات تتعلق بها مشاعر وقيم اجتماعية. فى هذا المجال لايستطيع الباحث أن يتنصل من مسئوليته الأخلاقية عن التفسيرات والتعليقات التى يقدمها بشأن نتائج التحليلات الإحصائية لبياناته التى جمعها (راجع فى هذا الصدد: صالح، ١٩٩٣؛ وصالح وآخرين، ١٩٩٤).

وجدير بالذكر فى هذا الموضوع أننا لم نذكر مجال بحوث تعاطى المخدرات، وبحوث الرأى العام، لم نذكرها على سبيل الحصر، ولكن على سبيل التمثيل. وربما أمكن الاسترشاد فى هذا الصدد بقاعدة عامة مؤداها: أنه كلما كان البحث أقرب إلى فئة البحوث التطبيقية كانت احتمالات الانعكاسات الأخلاقية لتفسيرات العلماء وتعليقاتهم أوضح، ومن ثم كانت مسئوليتهم فى هذا الصدد أوجب.

٤- كتابة التقرير العلمى ونشره :

تعتبر كتابة التقرير العلمى ونشره خطوة هامة على طريق ممارسة البحث العلمى، إذ أن الكتابة والنشر هما السبيل المتاح أمام الباحث لكى يكسب أفكاره ونتائجه قيمة تبادلية، ومن ثم تصبح جزءاً من ثروة عالم التخصص، فيتاح للعقول أن تستوعبها وتوظفها فى تحقيق الخطوات التالية من التقدم.

وقد أفاض دستور المعايير الأخلاقية لجمعية علم النفس الأمريكية فى شرح جوانب المسئولية الملقاة على عاتق الباحثين فيما يتعلق بكتابة البحوث ونشرها. وتدور معظم الأفكار الواردة فيه حول حقوق الملكية، ملكية الزملاء والمؤسسات ممن شاركوا فى إجراء البحث بالجهد أو بالمال أو الرعاية، وحول حق سرية

المعلومات بالنسبة للمتطوعين، وكذلك حول ما يجوز وما لا يجوز نشره بالنسبة لأدوات البحث السيكولوجى.

أما الجديد الذى يعنينا فى المقام الراهن فهو ما يمكن أن نطلق عليه اسم «حقوق الهوية القومية على الكاتب». فالباحث يحمل هوية وطنية أو قومية معينة، هى فى حالتنا «الهوية المصرية ـ العربية». وهذا نوع من الانتماء يوجب على حامله مسئولية أخلاقية نحو الجماعة التى ينتمى إليها. ويتمثل الحد الأدنى لهذه المسئولية فى واجب الإسهام فى المحافظة على كيان هذه الهوية، وعلى دعمها. فإذا تنبهنا إلى أن أحد مقومات هذا الكيان هو اللغة اتضح أمامنا الطريق إلى فهم وتقدير المسئولية الأخلاقية التى يحملها الباحث على عاتقه نحو هويته القومية عند كتابة التقرير العلمى ونشره.

وتتلخص معالم هذا الطريق على النحو الآتى: المفروض أن أى بحث يقوم به العالم لابد وأن يقدم فيه عنصرا جديدا، سواء فى المنهج أو فى المضمون الفكرى، أى أنه لابد وأن ينطوى على قدر من الإبداع أو الابتكار. وهنا تبدأ مشكلة الباحث مع اللغة، فبقدر ما يحمل فكره من معاناة إبداعية تكون معاناته مع اللغة، ليجد الصيغة الملائمة أو المصطلح المناسب لتثبيت هذا الفكر وإكسابه قسماته الدقيقة، وتنشئة كينونته الاجتماعية.

وتتفاوت خبرات الباحثين المختلفين فى جهودهم اللغوية التى يبذلونها فى هذا الصدد، فقد يحتاج بعضهم إلى إدخال تعديلات طفيفة على تعريف بعض المفاهيم، وقد يحتاج البعض الآخر إلى وضع تعريف إجرائى متكامل لمفاهيم أخرى لم تكن قد وضعت لها تعريفات مقنعة لأهل الاختصاص، ويصل الأمر بالبعض إلى حد وضع مصطلح جديد لمفهوم جديد (سويف، ١٩٩٤). ومهما قيل فى أمر هذه الجهود من أنها محدودة، أو هامشية، إذا ما قورنت بجهود الأدباء واللغويين بالحصاد النهائى (التراكمى) لها لايمكن التقليل من شأنه فى إثراء اللغة القومية وتطويرها.

وربما كانت أخطر جوانب الإثراء في هذا الصدد ما يمكن تسميته بترسيخ قواعد الخطاب العلمي؛ ذلك أن قواعد الخطاب العلمي تتجاوز حدود المصطلحات المفردة، والتعريفات المحدودة، تتجاوزها إلى النظر في المبادئ التي يجب أن تنتظم السياق الذي تقدَّم من خلاله الأفكار والمصطلحات والتعريفات، والسياق هنا هو بنية النص، وهذه تكشف عن نفسها من خلال الأسلوب. وللخطاب العلمي قواعده الأسلوبية العامة التي نحتكم إليها، والتي تفرق بينه وبين الخطاب الأدبي، أو الخطاب السياسي، أو الخطاب الإعلامي. ومع رسوخ هذه القواعد، واستقرار السمات الفارقة بين قواعده وقواعد الصيغ الحاكمة لغيره من أنواع الخطاب تتخلق في وجدان الأمة شيئا فشيئا تقاليد بالغة الأهمية في حفر القنوات المناسبة لمسار الفكر الموجّه والفكر الناقد والفكر البنّاء في هذه الأمة.

ويكفي للدلالة على أهمية هذا البند من بنود الموضوع الأساسي الذي نحن بصدده أن يتوفر لنا حد أدنى من العلم بالتاريخ الحديث بحيث نستطيع فهم جانب من المهام الرئيسية التي كان الاستعمار الغربي يقوم بها في المغرب والمشرق العربي، وكيف أن تخريب الهوية القومية كان هدفا رئيسيا بين هذه المهام. وكيف أن تعطيل نمو اللغة القومية والعمل على إفقارها كان من بين الوسائل الفعالة التي استعان بها في هذا الصدد. وهو أمر لاتزال شعوب المغرب العربي بوجه خاص تعاني من آثاره المدمرة.

تلخيص :

يتناول هذا المقال تعريف المسئولية الأخلاقية، ثم يعرض لما نعنيه باعتبار مستوى الكفاءة العلمية التي يبلغها العالم مسئولية أخلاقية ملقاة على عاتقه، وخاصة في دول العالم الثالث. ثم ينتقل الحديث بعد ذلك إلى تعيين مواضع المسئولية الأخلاقية المتعلقة بكفاءة الباحث العلمية، وهي: اختيار مشكلة البحث، وتصميم البحث، وتفسير النتائج، وكتابة البحث ونشره، وهو ما يعني أن مواضع المسئولية تشمل جميع الخطوات الكبرى التي تنطوي عليها عملية

إجراء البحث العلمى بداية من تحديد المشكلة البحثية وانتهاء بنشر التقرير العلمى بنتائج البحث. وقد عنينا بتفصيل القول بموقع المسئولية الأخلاقية على وجه التحديد فى حالة كل خطوة من هذه الخطوات الكبرى. كما عنينا بصورة خاصة ببيان الأسباب التى تزيد من بروز المسئولية الأخلاقية فى حالة علماء العالم الثالث.

المراجع :

Diener F. & Crandall, R. (1978), *Ethics in social and behavioral research, Chicago,* The University of Chicago Press.

Edwards, A. L. (1954). Experiments: Their planning and execution. In G. Lindzey (Ed.), *Handbook of social psychology* (vol. 1, 259-288). Cambridge, Mass.: Addison- Wesley.

Edwards, A.L. (1956), *Experimental Design in psychological research,* New York: Rinehart.

Fisher, R.A. (1953), *The design of experiments,* London: Oliver & Boy.

Fletcher, J.M. & Satz, P. (1977). A methodological commentary on the Egyptian study of chronic hashish use. *Bulletin on Narcotics,* 29/2, 29-34.

Helms, J.E. (1992), Why is there no study of cultural equivalence in standardized cognitive ability testing? *Amer. Psychologist,* 47/9, 1083-1101.

Hosmer, D.W. & Lemeshow. S. (1989). *Applied logistic regression,* New York: J. Wiley.

Malcolm, A.I. (1975). *The craving for the high,* Canada: Pocker Book.

Maxwell, A.E. (1958). *Experimental design in psychology and the medical sciences,* London: Methuen.

Nahas, G. (1993), General toxicity of cannabis. In G.G. Nahas & C. Latour (Eds.), *Cannabis: Physiopathology, epidemiology, detection* (5-17). Ann Arbor: CRC Press.

Rubin, V. & Comitas, I. (1973), Effects of chronic smoking of cannbis in Jamaica, A report by the Research Institute for the Study of Man to the Center for Studies of Narcotic and Drug Abuse, National Institute of Mental Health, Contract No. HSM-42-70-97, (memeographed).

Schwartz, R.H. (1993), Chronic marihuana smoking and short term memory impairment. In G.G. Nahas & C. Latour (Eds.), *Cannabis: Physiopathology, epidemiology, detection* (61-71). Ann Arbor: CRC Press.

Simon, B. (1953), *Intelligence testing and the comprehensive school,* London: Lawrence & Wishart.

Soueif, M.I. (1977). The Egyptian study of chronic cannabis use: A reply to Fletcher & Staz, *Bulletin on Narcotics,* 29/2, 35-44.

Soueif, M.I. (1975). Chronic cannabis users: Further analysis of objective tesst results. *Bulletin on Narcotics,* 27/4, 1-26.

Soueif, M.I. (1976 a), Some determinants of psychological deficits associated with chronic cannabis consumption. *Bulletin on Narcotics,* 28/1, 25-42.

Soueif, M.I. (1976 b),. The differential association between chronic cannabism and impairment of psychological function: A theoretical framework. In E. G. Tongue & L. Graz (Eds.). *Papers presented at the International Institute on the Prevention and Treatment of Drug Dependence* (106-118). Lausanne: I.C.A.A.

Wedding, D., Horton, A.M. & Webster, J. (1986), *The neuropsychology handbook.* New York: Springer.

مراجع عربية :

سويف (مصطفى) (١٩٦٩) **نحن والعلوم الإنسانية**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

سويف (مصطفى) (١٩٨٨) الدلالة الأخلاقية لكفاءة العلماء فى دول العالم الثالث، **المجلة الاجتماعية القومية**، ٢٥/ ١، ٤٥-٦٥.

سويف (مصطفى) (١٩٩٤) تعريف المفاهيم بين علم النفس والفلسفة، **المجلة الاجتماعية القومية**، ٣١/ ١. ١١٥-١٤٧.

صالح (ناهد) (١٩٩٣) **قياس الرأى العام: الماضى والحاضر والمستقبل**، القاهرة: المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

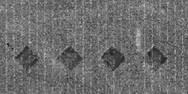
صالح (ناهد)، خليل (نجوى)، طه (هند)، صالح (عبير) (١٩٩٤) **قياس الرأى العام: فى المنهج والأخلاقيات**، القاهرة: المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

المحتويات

رقم الإيداع : ١٠٦٥٣/ ٢٠٠٠

I.S.B.N. 977 - 01 - 6790 - 8





هذا هو العام السابع من عمر «مكتبة الأسرة».. ومنذ سنوات طوال لم يلتف الناس حول مشروع ثقافى كبير كما التفوا حول هذا المشروع الثقافى الضخم حتى أصبح مشروعهم الخاص، وطالبوا باستمراره طوال العام. واستجبنا لهذا المطلب الجماهيرى العزيز إيمانًا منا بأهمية الكتاب؛ وبالكلمة الجادة العميقة التى يحتويها؛ فى إعادة صياغة وتشكيل وجدان الأمة واستعادة دورها الحضارى العظيم عبر السنين.

لقد استطاعت «مكتبة الأسرة».. أن تعيد الروح إلى الكتاب مصدراً هامًا وخالداً للثقافة فى زمن الإبهارات التكنولوجية المعاصرة.. وها نحن نحتفل ببدء العام السابع من عُمر هذه المكتبة التى أصدرت (١٧٠٠) عنوانًا فى أكثر من ٣٠ مليون نسخة، تحتضنها الأسرة المصرية فى عيونها وعقولها زادًا وتراثًا لايبلى من أجل حياة أفضل لهذه الأمة.. ومازلت أحلم بكتاب لكل مواطن ومكتبة فى كل بيت.

سوزان مبارك

مكتبة الأسرة 2000

مهرجان القراءة للجميع

